Journal Of the Iraqia University (74-7) November (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الاستراتيجية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب

المشرف العلمي :الأستاذ الدكتور سيد محمود شمس دولت آبادي
اللجنة الاستشارية :الأستاذ الدكتور علي أصغر بيك بيلندي
الأستاذ الدكتور علي أفضلي
لؤي محمد صادق أحمد
جامعة الدفاع الوطني العليا كلية الدفاع الوطني

الملخص

واجه العراق خلال العقدين الأخيرين تهديدات متعددة المستويات مثل الإرهاب وتداول الأسلحة غير الحكومية والروابط العابرة للحدود للجريمة المنظمة، وفي مثل هذا السياق، يُعدّ تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية في مجال الكشف والوقاية وإحباط التهديدات ضرورةً استراتيجية. تهدف هذه الدراسة إلى تصميم وتوضيح استراتيجيات تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب، استناداً إلى تشخيص داخلي (نِقَاط القوة والضعف) وتحليل بيئي (الفرص والتهديدات)اتبع البحث منهجاً تطبيقياً وصفياً–ارتباطياً، حيث جُمعت البيانات بشكلٍ وثائقي وميداني من بين الضباط والموظفين المعنيين، ثم حُللت باستخدام أطر **SWOT** لاستخلاص الاستراتيجيات، وبمصفوفات **IFE/EFE** و **QSPM**لتحديد الأوزان، والتقييم، وترتيب الأولويات.تُظهر النتائج أنّ الجمع بين القدرات البشرية والخبرة الميدانية القائمة مع إصلاح الضعف البنيوي والتكنولوجي واستثمار فرص التعاون بين المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى مجموعةٍ من الاستراتيجيات الفعالة؛ من بينها استراتيجيات تعزيز دورة الجمع والتحليل والتنفيذ، وتطوير الأنظمة المعلوماتية وروابط تبادل البيانات، والارتقاء بالمهارات التحليلية والذكاء الجنائي، وترسيخ الآليات المشتركة للعمليات والتقييم.وتشير مناقشة النتائج وتفسيرها إلى أنّ الانتقال من "التقوية البحتة" إلى "التمكين الاستراتيجي" يتحقق فقط عندما تُربط نِقَاط القوة بخريطة عملٍ تنفيذية وتُعالج نِقَاط الضعف بصورةٍ هادفة، بحيث تصبح عملية صنع القرار الأمني قائمةً على الأدلة ومتّسقةً مع بيئة التهديدات، بما يضمن استدامتها.**الكلمات المفتاحية** :القدرات الاستخبارية؛ وزارة الداخلية العراقية؛ الإرهاب؛ مكافحة الإرهاب.

الفصل الأول: العموميات الخاصة بالبحث

1-1المقدمة

تُعدّ الأمن الداخلي لأي دولة، ولا سيّما في البيئات المأزومة والمليئة بالتحديات في منطقة الشرق الأوسط، من أبرز انشغالات السلطات الحاكمة وأولوياتها القصوى. لقد واجه العراق خلال العقدين الأخيرين تحولاتٍ سياسيةً وأمنيةً واجتماعيةً واسعة النطاق، فيما لا يزال تهديد الإرهاب يُعدّ من أهم العوامل المسببة لعدم الاستقرار في البلاد. وقد أظهرت تجربةُ صعود وسقوط تنظيماتٍ مثل تنظيم داعش أن الاعتماد على القوة الصلبة أو المقاربات العسكرية وحدها لا يمكن أن يضمن استقراراً دائماً؛ بل تبيّن أنّ دور الأجهزة الاستخبارية وتمكينها في مجالات الكشف والوقاية ومواجهة التهديدات بات ذا أهمية مضاعفة.وفي هذا الإطار، تحظى وزارة الداخلية العراقية بمكانةٍ متميزة نظراً لمهامها الجوهرية في ميدان الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب. إنّ تعزيز القدرات الاستخبارية لهذه الوزارة لا يسهم فقط في تحسين جودة القرارات الأمنية، بل يمكن أن يشكّل عامل ردعٍ فعّال أمام التهديدات الداخلية والعابرة للحدود. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تصميم وتوضيح الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب، وذلك بالاستفادة من الأطر العلمية للتحليل، ولا سيّما نموذج SWOT/TOWS.يشكّل هذا الفصل نقطة الانطلاق للبحث، حيث يضع الإطار العام والمبادئ النظرية للعمل. ففي بدايته تُعرض إشكالية البحث ومحوره الرئيس لتوضيح ضرورة تناول الموضوع، ثم تُبيَّن أهمية البحث وأسباب الحاجة إليه من المنظورين العلمي والتطبيقي. ويتبع ذلك تحديد الأهداف الرئيسة والفرعية إلى جانب الأسئلة المحورية التي ترسم مسار الدراسة. كما تُقدَّم في نهاية الفصل تعريفات دقيقة للمصطلحات والكلمات الأساسية المستخدمة في

البحث، تجنباً لأي التباسٍ مفهومي.وعليه، يُعدّ هذا الفصل بمثابة خارطة طريقٍ تُحدِّد معالم المشكلة البحثية وأهميتها، وتُوضِّح حدود الدراسة وإطارها العام، وتُمهّد لبحثٍ أعمق للنتائج والتحليلات الاستراتيجية في الفصول اللاحقة.

1-2 بيان المشكلة

في السنوات الأخيرة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الجيو–استراتيجية للعراق، أصبحت قضية الأمن من أبرز التحديات المحورية التي تواجه الدولة. ومن بين الأسباب المتعددة لذلك، برزت مجموعة من التحديات ذات التأثير الأكبر في تدهور الوضع الأمني، أهمها :اتساع النشاطات الإرهابية، وتراكم وتداول الأسلحة غير الحكومية، والروابط العابرة للحدود بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي ظواهر أضعفت فعالية الحدود الوطنية وجعلت الاستجابات التقليدية عاجزة عن تحقيق الأمن المنشود (فتّاح، ٢٠١٨، ص ١٥؛ معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٥). هذه الحالة، ولا سيّما في مرحلة ما بعد داعش، تطرح تساؤلات مباشرة، منها: ما هو الحجم الحقيقي لتأثير الهجمات والشبكات الإرهابية في زعزعة الأمن في العراق؟ وإلى أي مدى يمكن أن تتحول القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية إلى استراتيجية فعّالة لمكافحة الإرهاب وتعزيز جودة صنع القرار الأمني؟ تقليدياً، كان مفهوم "الأمن" يُعرّف من خلال كيفية ممارسة الدولة لقوتها في مواجهة التهديدات، وكانت المؤسسة الاستخبارية تُعدّ من أكثر الفاعلين تأثيراً في صناعة القرار وتحقيق الاستقرار. غير أنّ ظهور الإرهاب المعاصر وتوسّعه جعل دور الاستخبارات يتجاوز ذلك الإطار التقليدي، فأصبحت تُعدّ فاعلاً محورياً في صناعة السياسات وإدارة النزاعات، ومهمتها توجيه صانعي القرار نحو اختياراتٍ مدروسة وموضوعية (فتّاح، ٢٠١٨، ص ١٥). وفي العراق، ترافق صعود الشبكات الإرهابية وتحولاتها مع وجود الجماعات المسلحة غير الحكومية وتحديات إعادة بناء النظام الأمني في مرحلة ما بعد داعش، ما أضاف تعقيداتٍ جديدة إلى بنية الأمن الوطني (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٨). كما أنّ تدفّق الأسلحة والمكوّنات المستخدمة في العمليات الإرهابية —وهو ما أثبتته عمليات التتبع الموثّقة — قد فاقم من خطورة التهديد (Conflict Armament Research، ٢٠١٧)إنّ الإرهاب هو القضية المركزية لهذه الدراسة؛ قضيةٌ متعددة الأبعاد، محلية وإقليمية ودولية، تظهر أحياناً بأشكال غير مادية مثل البُعد الإعلامي أو السياسي أو الاجتماعي. ومواجهته تتطلّب جهداً بين مؤسسات الدولة، غير أنّ وزارة الداخلية —بحكم مهامها الشرطية والاستخبارية ذات الصلة بالأمن الداخلي — تؤدي دوراً مميزاً في الكشف والوقاية وإحباط التهديدات .ومن هنا يتركّز البحث على تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية وتطبيقها في استراتيجية مكافحة الإرهاب، سعياً إلى توضيح موقع هذه الوزارة بين بقية مؤسسات الدولة الأمنية وارتباطها باحتياجات الميدان الواقعية (راتكليف، ٢٠١٦)في الوقت نفسه، فإن مجرد "تعزيز" القدرات القائمة لا يكفي؛ إذ ينبغي تفعيل عناصر القوة لتحويلها إلى قدراتٍ تشغيلية، وتشخيص عناصر الضعف ومعالجتها لتجنّب تحوّلها إلى نقاط خللٍ مزمنة. هذه الفلسفة تمثل جوهر البحث، وتتطلب تشخيصاً داخلياً للنظام الاستخباري في وزارة الداخلية (بما يشمل تقييم التدريب التخصصي، الموارد البشرية، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي، والدوافع)، إلى جانب استكشاف البيئة الخارجية لتحديد التهديدات والفرص. ولضمان الربط المنهجي بين هذين المستويين، يعتمد البحث إطار SWOT/TOWS لمواءمة نقاط القوة والضعف الداخلية مع الفرص والتهديدات البيئية، لاستخلاص استراتيجيات تطوير القدرات الاستخبارية (ويريش، ١٩٨٢)إضافةً إلى ذلك، تُظهر التجربة العراقية أن العمليات الاستخبارية التي تُدار من دون أهداف واضحة أو خارطة طريق محددة —سواء كانت ذات طابع جنائي أو عدائي — تُفضي إلى تراجع ملموس في الإحساس العام بالأمن، وتمنح العدو تدريجياً زمام المبادرة (فتّاح، ٢٠١٨، ص ١٦). ومن ثمّ، فإن تحديد الهدف بدقة، ورسم خارطة طريق واضحة، ووضع آلية منهجية لتوظيف عناصر القوة داخل وزارة الداخلية، يُعدّ شرطاً أساسياً لتحويل القدرات الكامنة إلى قدراتٍ فعلية، تسهم في دعم صنع القرار الأمني (معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٥؛ مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٨)إن خلاصة هذه الاستدلالات تتمثل في أنّه في ظل استمرار تهديد الإرهاب، المدعوم بعواملٍ عابرة للحدود وتدفّق الأسلحة غير الحكومية، بوصفه أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار في العراق، تصبح مسألة تحديد دور وزارة الداخلية وتعزيز قدراتها الاستخبارية بوصفها الركن المحوري للأمن الداخلي ضرورةً مضاعفة.وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث — استناداً إلى تشخيص داخلي وتحليلٍ بيئي وفق نموذج SWOT/TOWS، وبالاعتماد على منهج الشرطة المعتمدة على المعلومات لربط البيانات بالتحليل والعمل (راتكليف، ٢٠١٦) — إلى الإجابة عن السؤال المحوري الآتي:ما هي الاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟ وكيف يمكن من خلال التوظيف المنهجي لعناصر القوة ومعالجة عناصر الضعف تحويل هذه القدرات إلى إمكانياتٍ تشغيليةٍ فعّالة تدعم عملية صنع القرار الأمني؟

٣ـ أهمية وضرورة البحث

٣ـ١ أهمية البحث

١. تعزيز الفهم النظري لمفهوم «الاستخبارات» بوصفه أحد المجالات الحيوية في دراسات الأمن.

٢. توضيح دور الوظيفة الاستخبارية في دعم متخذي القرار والقادة الأمنيين على المستويين الاستراتيجي والعملياتي.

٣. توظيف الأطر العلمية التحليلية مثل نموذج SWOT/TOWS لمواءمة عناصر القوة والضعف الداخلية مع الفرص والتهديدات الخارجية، وتحويلها إلى استراتيجياتٍ عملية قابلة للتنفيذ.

٤. الاستجابة للحاجة الملحّة التي تواجهها الحكومة العراقية في مرحلة ما بعد داعش لمكافحة الإرهاب على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، والذي يستهدف ليس فقط أمن الدولة، بل سيادتها ومسار تنميتها الوطنية.

١-٣ ضرورة البحث

تحتلّ الدراسات الأمنية في العراق مكانةً استراتيجية نظراً لاستمرار التحديات الأمنية المزمنة واتساع نطاق الإرهاب المنظّم. فقد أدّت الهجمات الإرهابية المتواصلة وتزايد الوصول إلى الأسلحة غير الحكومية إلى تعريض الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد لتهديدٍ دائم (فتّاح، ٢٠١٨). كما يُظهر تقرير "مؤشر الإرهاب العالمي "أنّ العراق ظلّ خلال العقدين الماضيين من بين أكثر الدول هشاشة أمام التهديدات الإرهابية، وشهد خلال هذه الفترة زيادة غير مسبوقة في حجم الخسائر وعدد الهجمات الإرهابية)معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٥.(في ظلّ هذه المعطيات، أصبحت الحاجة إلى تعزيز القدرات الاستخبارية لدى قوات الأمن ومسؤولي وزارة الداخلية العراقية مضاعفة .إذ يتأثر المشهد الأمني في العراق بمجموعةٍ معقّدة من العوامل العِرقية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، والتي، إلى جانب اتساع التنظيمات الإرهابية وتماسكها البنيوي، تُضعف الاستقرار الداخلي بشكلٍ خطير (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٨). وفي هذا السياق، تُعدّ وزارة الداخلية —باعتبارها الجهة المحورية والرسمية المعنية بالأمن الداخلي — عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه. وهذه الضرورة لا تقتصر على المستوى الوطني فحسب، بل تمتد إلى الأبعاد الإقليمية والدولية نظراً للطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الإرهابية، ما يجعل تعزيز القدرات الاستخبارية للوزارة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بسياسات التعاون الأمني الإقليمي والدولي (راتكليف، ٢٠١٦)من ناحيةٍ أخرى، يركّز هذا البحث على واحدةٍ من القضايا الجوهرية في الأمن القومي والعلاقات الدولية، وهي :كيف تتعامل الوزارات الرسمية مع الإرهاب من خلال الاستراتيجيات الاستخبارية .وقد تمّ اختيار وزارة الداخلية العراقية تحديداً لما تؤدّيه من دورٍ محوري في صياغة السياسة الأمنية الداخلية ومسؤوليتها المباشرة عن حفظ النظام والتصدّي للتهديدات الإرهابية. وهذه الأهمية لا تقتصر على الداخل العراقي، بل تمتد آثارها لتشمل الأمن الإقليمي نظراً للترابط الوثيق بين أمن العراق واستقرار المنطقة (ويريش، ١٩٨٢)أما من الناحية التطبيقية، فإنّ هذا البحث يسعى — من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف داخل وزارة الداخلية وتحليل البيئة الخارجية بما تحتويه من تهديداتٍ وفرص —إلى صياغة استراتيجيات عملية من شأنها تعزيز القدرات الاستخبارية للوزارة. وتمكّن هذه الاستراتيجيات وزارة الداخلية من معالجة أوجه القصور البنيوية والتعليمية، واستثمار الإمكانات المتاحة مثل الكوادر البشرية المتخصصة، والخبرات الميدانية، والتقنيات المعلوماتية، بما يعزّز القدرات التشغيلية في مواجهة الإرهاب .وبذلك، يمكن أن يشكّل هذا البحث مرجعاً علمياً داعماً لصنّاع القرار والسياسات الأمنية على المستوى الوطني.

من الناحية العلمية والنظرية، تتجلّى أهمية هذا البحث في مجموعةٍ من المحاور الرئيسة، أبرزها:

١. تعزيز الفهم النظري لمفهوم "الاستخبارات "بوصفه أحد المجالات الحيوية في الدراسات الأمنية المعاصرة.

٢. توضيح دور الاستخبارات في دعم صانعي القرار والقادة الأمنيين على المستويين الاستراتيجي والعملياتي.

٣. توظيف الأطر العلمية التحليلية، مثل نموذج SWOT/TOWS، لمواءمة عناصر القوة والضعف الداخلية مع الفرص والتهديدات الخارجية وتحويلها إلى استراتيجيات عملية قابلة للتنفيذ.

٤. الاستجابة للحاجة العاجلة للحكومة العراقية في مرحلة ما بعد داعش لمواجهة الإرهاب على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، والذي يهدد ليس فقط أمن الدولة، بل سيادتها ومسار تنميتها كذلك.وبناءً على ذلك، تكمن أهمية هذا البحث وضرورته في التكامل بين مستويين أساسيين:الأول، الضرورة الوطنية للعراق في جعل مكافحة الإرهاب أولويةً قصوى؛ والثاني، الضرورة العلمية المتمثلة في وضع استراتيجيات علمية لتعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية.إنّ هذا التفاعل بين البعدين الوطني والعلمي يجعل من هذه الدراسة بحثاً استراتيجياً وتطبيقياً ذا أثرٍ مباشر في الأمن الوطني والإقليمي على حدّ سواء.

٤-٢ الدراسات والبحوث السابقة (المستقاة من الدراسات الاستكشافية)

نظراً **لأهمية المهارات الاستخبارية في مكافحة الإرهاب**، تناولت العديد من الدراسات والبحوث السابقة هذا الموضوع مؤكّدةً على ضرورة وجود تلك المهارات داخل **المؤسسات الأمنية المختلفة** .وفيما يلي تفصيل لأهم هذه الدراسات:**الرسائل الجامعية**

عنوان البحث	دور المؤسسة الاستخبارية في صياغة السياسة الخارجية لدول العالم: دراسة حالة وكالة الاستخبارات الأمريكية
اسم الباحث	منصوري؛ ياسين
سنة النشر ومكانه	2020(الجزائر)
سؤال وفرضية البحث	تساهم مجموعات الأفراد داخل الأجهزة الاستخبارية في التنبؤ بالأحداث، ولا سيّما في مواجهة التهديدات المتزايدة التي تتعرّض لها الدول، وهو أمر أصبح ضرورياً بشكلٍ خاص في ظلّ تنامي الاعتماد على العولمة .كما أصبح التنبؤ بالتهديدات من خلال اعتماد المعلومات الوقائية أمراً حيوياً للحيلولة دون وقوع الأحداث الأمنية.
نتائج البحث	تعمل الأجهزة الاستخبارية على الحد من التهديدات وتقييمها ومراقبتها، فضلاً عن التنبؤ باتجاهات التكتيكات والأفكار، مما يفرض عبئاً ثقيلاً على هذه الأجهزة التي باتت تراقب العالم بأسره، ولا سيّما مع ظهور القوى الصاعدة وتصاعد التنافس الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	يوضّح الدور الحيوي للأجهزة الاستخبارية في كل دولة بوصفها عنصراً محورياً في صياغة السياسة والأمن الوطني.

عنوان البحث	استراتيجية الأمن الوطني العراقي منذ عام ٢٠١٤
اسم الباحث	بسمة سعد عبد الأمير الأسدي
سنة النشر ومكانه	– 2023الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، بغداد
سؤال وفرضية البحث	السؤال المحوري: «ما هي استراتيجيات الأمن الوطني العراقي منذ عام ٢٠١٤، وكيف نُفّذت، وما هي الجهات المسؤولة عن تطبيقها؟» تنطلق الفرضية من أن فعالية الاستراتيجية الوطنية تعتمد على درجة التماسك المؤسسي والتنسيق بين الأجهزة الأمنية.
نتائج البحث	من خلال تحليل الوثائق والوقائع الميدانية بعد عام ٢٠١٤، تشير الرسالة إلى الفجوات التنفيذية وضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية، وتقدّم مقترحات لتعزيز التكامل المؤسسي وتوضيح الأدوار وتطوير آليات المتابعة والتقييم.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	أوجه التشابه :التركيز على الأمن العراقي في مرحلة ما بعد داعش والانتباه إلى الثغرات التنفيذية . الاختلاف :تلك الرسالة ركّزت على مستوى الاستراتيجية الوطنية الشاملة، بينما أطروحتنا تركز تحديداً على تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية واستخلاص الاستراتيجيات التشغيلية بالاعتماد على نماذج SWOT/TOWS و QSPM.

عنوان البحث	الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي في إطار قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥
اسم الباحث	ضِفاف هِيلان شُجاع
سنة النشر ومكانه	– 2024جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية
سؤال وفرضية البحث	السؤال المحوري: «إلى أي مدى تمكّن قانون مكافحة الإرهاب العراقي (٢٠٠٥/١٣) من تحقيق حماية فعّالة للسلم والنظام الاجتماعي، وما هي التحديات التي تواجه تنفيذه؟» وتفترض الدراسة أن فعالية الحماية الجزائية تعتمد على مدى ملاءمة التجريم والعقوبات، ووحدة التفسير القضائي، والتنسيق المؤسسي بين الشرطة والأجهزة الاستخبارية والقضاء.

نتائج البحث	من خلال تحليل مواد القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ والممارسات التنفيذية، تشير الرسالة إلى وجود فجوات مثل غموض بعض المفاهيم وعدم التجانس في تطبيق الأحكام، إضافةً إلى الحاجة إلى إصدار تعليمات تفسيرية واضحة .كما توصي بـ إجراء مراجعاتٍ تشريعية هادفة، وتدريبٍ تخصصيٍّ للعاملين في إنفاذ القانون، ووضع بروتوكولاتٍ للتعاون بين المؤسسات بما يعزز فعالية الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	أوجه التشابه :التركيز على مكافحة الإرهاب في العراق والحاجة إلى التنسيق المؤسسي .الاختلاف :تتبنى تلك الرسالة منهجاً قانونياً–عقابياً يركّز على كفاءة القانون وآليات تنفيذه، بينما تتخذ أطروحتنا منهجاً استراتيجياً–عملياتياً يركّز على تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية باستخدام أدوات تحليلية مثل SWOT/TOWSو .QSPM

عنوان البحث	القيادة الاستراتيجية ودورها في بناء المنظمات الأمنية الذكية
اسم الباحث	خالد أحمد عبد القاعد الربابعة
سنة النشر ومكانه	– 2016الجامعة / الدولة: غير محدد
سؤال وفرضية البحث	السؤال المحوري: «كيف يمكن للقيادة الاستراتيجية أن تؤثر في تشكيل وتعزيز المنظمات الأمنية الذكية، وما هي العناصر الأكثر تأثيراً في ذلك (الرؤية، الثقافة التنظيمية، الكفاءة التحليلية، والتكنولوجيا)؟» وتفترض الدراسة أنّه كلما ارتفع مستوى القيادة الاستراتيجية وتكامل الأهداف والبنية والتكنولوجيا، ازداد نضج مفهوم "الذكاء التنظيمي" في المؤسسة الأمنية.
نتائج البحث	بالاعتماد على أدبيات الإدارة والأمن، تؤكد الرسالة أهمية وضوح الرسالة، ورأس المال البشري المتخصص، والعمليات المعتمدة على البيانات، والبنى التحتية التكنولوجية، وتُظهر أن دمج القيادة الاستراتيجية مع إدارة المعرفة وتحليل المعلومات يسهم في تحسين الأداء وتسريع اتخاذ القرار داخل المنظمات الأمنية.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	أوجه التشابه :التركيز على تعزيز كفاءة المؤسسات الأمنية ودور الإدارة والقيادة في تحسين المخرجات الاستخبارية .الاختلاف :تركز تلك الرسالة على القيادة الاستراتيجية والذكاء التنظيمي بصورة عامة، بينما تركز أطروحتنا تحديداً على تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية واستخلاص استراتيجيات تشغيلية مبنية على نماذج SWOT/TOWS و .QSPM

عنوان البحث	جريمة القرصنة البحرية في الصومال وأبعادها الأمنية
اسم الباحث	حاشي عَسْبِلي فيدو
سنة النشر ومكانه	– 2012الجامعة / الدولة: غير محدد
سؤال وفرضية البحث	السؤال المحوري: «كيف نشأت ظاهرة القرصنة البحرية على سواحل الصومال، وما هي آثارها الأمنية والاقتصادية، وأي الأطر القانونية والأمنية أكثر فعالية في مواجهتها؟» وتفترض الدراسة أن ضعف المؤسسات الحكومية، والحرمان الاقتصادي، وانعدام أمن طرق الملاحة البحرية قد ساهمت جميعها في تفاقم ظاهرة القرصنة، وأنّ المواجهة الفاعلة تستوجب تعاوناً قانونياً–أمنياً وتنسيقاً إقليمياً ودولياً مشتركاً.
نتائج البحث	من خلال تحليل الواقع الميداني والنصوص القانونية، تستعرض الرسالة الأسباب الجذرية للقرصنة وآثارها الأمنية على الملاحة والتجارة، إضافةً إلى نواقص الأطر القانونية لمكافحتها، وتؤكد على ضرورة تعزيز التعاون البحري، وتحسين التنسيق بين المؤسسات، وتبادل المعلومات، وتكثيف الوجود البحري الردعي، وإجراء إصلاحات قانونية تقلل من دوافع وفرص ارتكاب الجريمة.

أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	أوجه التشابه :التركيز على التهديدات الأمنية المعقّدة ودور التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات في مواجهتها .الاختلاف :تتناول تلك الرسالة أمن الملاحة البحرية في الصومال، بينما تركز أطروحتنا على تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب الداخلي .ومع ذلك، فإن منهج الاستجابة المتعدّدة المستويات والتنسيق بين المؤسسات الوارد فيها يُعدّ قابلاً للاقتباس في استراتيجيات بحثنا.

عنوان البحث	مهارات تحليل المعلومات وعلاقتها بالثقة المفرطة في إصدار الأحكام الاحتمالية لدى الضباط وأعضاء إدارة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب
اسم الباحث	جبر، الجبوري، كاظم، وظاهر، جواد كاظم عبد
سنة النشر ومكانه	2021(العراق)
سؤال وفرضية البحث	توجد علاقة ارتباطية بين مهارات التحليل الاستخباري لدى الضباط وأفراد إدارة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب في محافظات الفرات الأوسط، وبين القدرة على إصدار الأحكام الاحتمالية، وذلك وفقاً لمتغير الرتبة العسكرية (ضباط – أفراد أمنيين).
نتائج البحث	تبيّن وجود علاقة ارتباطية بين مهارات تحليل المعلومات ومستوى الثقة المفرطة العامة .وتتّسق هذه النتيجة مع الإطار النظري الذي اعتمده الباحث، والذي يشير إلى أنّه كلّما امتلك الفرد المهارات والقدرات والمعارف اللازمة لتحليل المعلومات —مثل التفكير النقدي، والعصف الذهني، والملاحظة النشطة، والاتصال الفعّال، وتحليل مصادر المعلومات، والقدرة على جمعها —ازدادت كفاءته في عملية التحليل الاستخباري .وبالتالي، يصبح أكثر استناداً إلى معايير منطقية وأقل خضوعاً للتحيّزات المعرفية، مما يقلّل من تأثير هذه التحيّزات على عملية إصدار الأحكام الاحتمالية.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	أوجه التشابه :اختبار العلاقة بين مهارات التحليل الاستخباري لدى الضباط وأفراد وزارة الداخلية العراقية العاملين في مكافحة الإرهاب .الاختلاف :تركّز تلك الدراسة على التحليل النفسي–المعرفي لمهارات التحليل الفردي، بينما تركّز أطروحتنا على تطوير القدرات الاستخبارية المؤسسية لوزارة الداخلية من خلال نماذج SWOT/TOWS و QSPM بهدف صياغة استراتيجيات تشغيلية متكاملة.

عنوان البحث	الاستخبارات العسكرية في عهد النبيّ الأعظم (ص) وتطبيقاتها المعاصرة
اسم الباحث	نصر الله، علاء الدين مصطفى
سنة النشر ومكانه	2023(العراق)
سؤال وفرضية البحث	تبحث الدراسة في أهمية العمل الاستخباري في عهد النبيّ محمد (ص) ودوره في تحقيق الانتصارات التي بلغت بالدعوة الإسلامية ذروتها في السنوات الأولى من الهجرة، كما تتناول كفاءة منظومة الاستخبارات آنذاك وكيفية استخدام المعلومات لمواجهة الأخطار قبل وقوعها.
نتائج البحث	تُظهر النتائج أنّ الاستخبارات في عهد النبيّ (ص) استطاعت أن تُبدع أدواتٍ وآلياتٍ فعّالة خدمت أمن الدولة الإسلامية الناشئة وجعلت العدوّ في حالة دهشةٍ وتفاجؤٍ دائم من مستوى التنظيم والجاهزية الأمنية.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :الاستفادة من النماذج التاريخية لبناء جهاز أمني قويّ يهتمّ بحماية الأمن الداخلي والخارجي للدولة .وجه الاختلاف :تركّز تلك الدراسة على الجذور التاريخية والتطبيقات الشرعية للاستخبارات في صدر الإسلام، بينما تتمحور أطروحتنا حول تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية عبر نماذج تحليل واستراتيجيات معاصرة (SWOT/TOWS وQSPM).

عنوان البحث	دور الجهاز الاستخباري في مواجهة الفكر المتطرف في الفضاء الإلكتروني (جهاز المخابرات العراقي نموذجاً)
اسم الباحث	المفرجي، حمزة رحيم؛ وعبد الحسين، نورهان علاء
سنة النشر ومكانه	2022(العراق)
سؤال وفرضية البحث	تلعب شبكة الإنترنت دوراً محورياً في عولمة الفكر المتطرف، إذ مكّنت الجماعات المتطرفة والإرهابية من إطلاق حروبٍ معلوماتية غير متكافئة .وهذا الواقع يفرض على الدول الوطنية ضرورة مواجهة التهديدات الأمنية والوقاية منها عبر الاستخدام الناجح والمنظّم للأجهزة الاستخبارية المتخصصة.
نتائج البحث	على الرغم من ضعف الأداء الاستخباري في هذا المجال خلال السنوات الماضية، فإنّ سهولة الوصول عبر الإنترنت إلى هذه الجماعات توفّر إمكانات واسعة للأجهزة الاستخبارية في جمع المعلومات وتحليلها، مما يتيح فرصاً لتطوير أدوات المواجهة الرقمية.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :يتقاطع البحث مع أطروحتنا في الحاجة إلى تطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية لمواجهة التهديدات غير التقليدية .وجه الاختلاف :يركّز ذلك البحث على الفضاء الإلكتروني ومكافحة الفكر المتطرف عبر الإنترنت، بينما تركّز أطروحتنا على بناء استراتيجية شاملة لتعزيز القدرات الاستخبارية المؤسسية لوزارة الداخلية لضمان تحييد هذا النوع من التهديدات ضمن إطار أوسع للأمن الداخلي.

عنوان البحث	دور الجهاز الاستخباري في مكافحة الإرهاب
اسم الباحث	البَجَلي، طاهر حسن أحمد
سنة النشر ومكانه	2024(العراق)
سؤال وفرضية البحث	يتناول البحث أهمية الجهاز الاستخباري بوصفه عنصراً أساسياً في مجال مكافحة الإرهاب، وينطلق من فرضية أن فاعلية العمل الأمني تعتمد على جودة الأداء الاستخباري.
نتائج البحث	يوضح أن الجهاز الاستخباري يؤدي دوراً محورياً في جمع المعلومات المتعلقة بالإرهابيين والمنظمات الإرهابية، إضافةً إلى استخدام تلك المعلومات للحد من وقوع العمليات الإرهابية وتفسيرها والتنبؤ بها قبل حدوثها، مما يجعله أداةً حاسمة في منظومة الأمن الوطني.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :كلا البحثين يركّزان على أهمية الدور الاستخباري في مكافحة الإرهاب .وجه الاختلاف : تثير أطروحتنا قضية الآليات التي تُكتسب من خلالها المعلومات الحيوية —سواء من المصادر البشرية أو البيانات الرقمية —وتعمل على تحليلها وتطويرها ضمن إطار استراتيجي مؤسسي لوزارة الداخلية العراقية بهدف تعزيز القدرات التشغيلية والاستخبارية على المدى البعيد.

عنوان البحث	دور الاستخبارات السيبرانية في مكافحة الإرهاب والتطرّف الفكري
اسم الباحث	حبيب، أنغام عادل
سنة النشر ومكانه	2024(العراق)

سؤال وفرضية البحث	تتناول الدراسة ظاهرة التطرّف المؤدي إلى الإرهاب بوصفها إحدى أخطر الأزمات التي تهدّد مصير البشرية جمعاء، وتنطلق من فرضية أنّ مواجهتها تتطلّب تعبئة غير مسبوقة للجهود الأمنية والاستخبارية على المستويين الوطني والدولي.
نتائج البحث	أظهرت النتائج أنّ الاستخدام المتزايد من قبل التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة للفضاء الإلكتروني مكّنها من استغلال الإنترنت لأغراضٍ متعدّدة تشمل التسويق، والاتصال، والمراقبة، وجمع المعلومات، وتحليل البيانات .وقد أكّدت الدراسة أنّ هذا الواقع يفرض تعبئةً وطنيةً ومحليةً شاملة ومتكاملة وغير تقليدية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :التركيز على أهمية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في دعم عمليات صنع القرار الأمني ومكافحة التهديدات الإرهابية .وجه الاختلاف :بينما تركز تلك الدراسة على البعد السيبراني والاستخبارات الرقمية في مواجهة الإرهاب، تسعى أطروحتنا إلى تعزيز القدرات الاستخبارية المؤسسية لوزارة الداخلية العراقية من خلال استراتيجيات تحليلية وتخطيطية شاملة مستندة إلى نماذج SWOT/TOWSو .QSPM

عنوان البحث	مفهوم التجسّس والأجهزة الاستخبارية في العصر الأموي
اسم الباحث	الناصري، عماد تالي مهدي
سنة النشر ومكانه	2022(العراق)
سؤال وفرضية البحث	تفترض الدراسة أنّ من أسرار الانتصارات الإسلامية الكبرى أنّ الدولة الأموية أولت اهتماماً بالغاً بالجواسيس والعمل الاستخباري، وجعلت منه أساساً لتدابيرها السياسية والعسكرية.
نتائج البحث	تبيّن أنّ الأجهزة الاستخبارية في العصر الأموي كانت منظومة متكاملة من المؤسسات والأساليب والوسائل التي تُستخدم لجمع وتحليل المعلومات السياسية والنفسية والاقتصادية والعسكرية عن العدوّ، مما يساعد في تحديد نقاط قوته وضعفه ووضع الخطط اللازمة لمواجهة مخططاته.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :التأكيد على أنّ القائد الحكيم والبصير في كل معركة مصيرية يحرص على امتلاك المعرفة الكافية بقواته وأرضه وقيادة خصمه وشخصيته وعاداته قبل اتخاذ القرار .وجه الاختلاف :تتناول تلك الدراسة البعد التاريخي والتطبيقي للتجسّس في الدولة الأموية، بينما تسعى أطروحتنا إلى بناء نموذجٍ حديث لتعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مواجهة التهديدات الإرهابية المعاصرة من خلال منهجٍ استراتيجي تحليلي.

عنوان البحث	استخدام العمليات السرّية في صنع القرار الخاص بالسياسة الخارجية: دراسة حالة – الولايات المتحدة الأمريكية
اسم الباحث	سامي، علي غسان
سنة النشر ومكانه	2024(العراق)
سؤال وفرضية البحث	تفترض الدراسة أن العمليات السرّية تمثّل الإطار التقليدي للعمل الاستخباري وعلاقته بصنع السياسة الخارجية عموماً وبعملية اتخاذ القرار خصوصاً.
نتائج البحث	تبيّن أن جميع العمليات السرّية تُبنى على جمع المعلومات من مختلف أنحاء العالم، ومن ثم تحليلها لصياغة سياسة خارجية ناجحة للدول التي تمارسها. كما تؤكد الدراسة أهمية الرقابة والتقييم البرلماني لأنشطة الأجهزة الاستخبارية السرّية لضمان جودة المهام ودقّة تنفيذها بما يخدم المصالح الوطنية.

أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :تتقاطع في فكرة أنّ العمليات الاستخبارية السرّية تمثّل أداةً أساسية لتحقيق أهداف الدولة الأمنية والسياسية .وجه الاختلاف :تركز تلك الدراسة على البعد الخارجي والاستخدام السياسي للعمليات السرّية في السياسة الخارجية، بينما تركّز أطروحتنا على تعزيز القدرات الاستخبارية المؤسسية لوزارة الداخلية العراقية لتحقيق الأمن الداخلي وحماية الاستقرار الوطني من خلال إستراتيجيات تحليلية وعملية.

عنوان البحث	النظام الاستخباري في عهد رسالة النبيّ الأعظم (ص)
اسم الباحث	نعمان، ليث صلاح
سنة النشر ومكانه	2015(العراق)
سؤال وفرضية البحث	يرى الباحث أنّ النبيّ الأعظم محمد (ص)، وهو القدوة الحسنة، قد قدّم أروع الأمثلة في إبراز أهمية النظام الاستخباري ودوره في إدارة شؤون الدولة والمعارك.
نتائج البحث	يُظهر البحث أنّ العرب المسلمين كانوا متفوّقين في مجال الأنظمة الاستخبارية (التجسّسية)، إذ كان القائد العربي المسلم قبل كل معركة مصيرية يحرص على امتلاك مجموعة شاملة من المعلومات عن قوات العدو، وأراضيه، وقياداته، وعاداته وتقاليده .وقد كان ذلك من أسرار الانتصارات والفتوحات الإسلامية الكبرى عبر التاريخ.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :التأكيد على أنّ الأجهزة الاستخبارية تمتلك مصادر متعددة وقدرة عالية على الوصول إلى أدقّ التفاصيل وتحليل الحقائق لخدمة الأمن والدفاع .وجه الاختلاف :تركز تلك الدراسة على الجذور التاريخية للنظام الاستخباري في صدر الإسلام، بينما تسعى أطروحتنا إلى تطوير القدرات الاستخبارية الحديثة لوزارة الداخلية العراقية من خلال تحليل استراتيجي معاصر وأدوات علمية مثل SWOT/TOWS و QSPM.

عنوان البحث	الملا مصطفى البارزاني في ضوء الوثائق السرّية الأمريكية والعراقية لعام ١٩٦٩
اسم الباحث	الركابي، أحمد مريح المنصراوي
سنة النشر ومكانه	2021(العراق)
سؤال وفرضية البحث	يُعدّ عام 1969من الأعوام المفصلية في التاريخ السياسي الحديث للعراق، إذ شهد نشاطاً مكثّفاً للأجهزة الاستخبارية، ما يجعل دراسته ضرورية لفهم طبيعة التفاعلات الأمنية والسياسية في تلك المرحلة.
نتائج البحث	تبيّن أنّ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية والتقارير السرّية الصادرة عن الأجهزة الاستخبارية المرتبطة برئاسة أركان الجيش العراقي تحظى بأهمية كبيرة، كونها تغطي تفاصيل دقيقة وتُظهر مدى إشراف الدولة على قضية الأكراد آنذاك، بما يعكس حساسية المشهد الأمني والسياسي في العراق في تلك الحقبة.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :الاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة تشمل الوثائق الأمريكية المنشورة، والوثائق العراقية المنشورة وغير المنشورة، والمنشورات الحزبية، والمذكرات الشخصية، والكتب، والرسائل الجامعية وغيرها، وهو ما يُثري التحليل الاستخباري متعدد الأبعاد .وجه الاختلاف :تركز تلك الدراسة على البعد التاريخي والتحليلي للأجهزة الاستخبارية في سياق سياسي محدّد (قضية الأكراد عام ١٩٦٩)، بينما تهدف أطروحتنا إلى تطوير القدرات الاستخبارية الراهنة لوزارة الداخلية العراقية ضمن إطار استراتيجي معاصر لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الوطني.

عنوان البحث	دراسة تحليلية للبيئة الاستراتيجية للعراق في المجال الأمني

اسم الباحث	عبد الله، علي زياد؛ وحميد، علي حسين
سنة النشر ومكانه	2020(العراق)
سؤال وفرضية البحث	يُعدّ دراسة وتحليل البيئة الأمنية في العراق موضوعاً ذا أهمية استراتيجية خاصة، نظراً لأنّ البلاد تواجه مجموعة واسعة من التحديات الداخلية التي تؤثر بشكل مباشر في استقرارها وأمنها الوطني.
نتائج البحث	تشير النتائج إلى أنّ البيئة الأمنية داخل العراق تتكوّن من مجموعة من العناصر والتحديات التي أثّرت في المشهد الأمني، ولا سيما في المرحلة الأخيرة، وتتمحور حول :انتشار السلاح، الإرهاب، المخدرات، الفساد، والجريمة .كما تبيّن أن المؤسسات الأمنية العراقية تمثّل عاملاً فاعلاً ومؤثراً في المشهد الأمني استناداً إلى مستوى نفوذها ومسؤولياتها في مواجهة الانتهاكات والتحديات، وتشمل :جهاز الأمن الداخلي، وجهاز الاستخبارات، والمؤسسة العسكرية، وقوات الحشد الشعبي، وجهاز العمليات الخاصة.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :تسلّط كلتا الدراستين الضوء على التركيب البنيوي المعقّد للبيئة الأمنية في العراق وتنوّع عناصرها .وجه الاختلاف :تركز تلك الدراسة على التحليل الشامل للبيئة الأمنية العراقية، بينما تسعى أطروحتنا إلى تحديد سبل تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية بوصفها أحد المكوّنات المحورية في هذه البيئة، وذلك ضمن إطار استراتيجي لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الداخلي المستدام.

عنوان البحث	فعالية تحليل المعلومات الجنائية في اتخاذ القرارات الأمنية الجنائية
اسم الباحث	الموسوي، نورس أحمد كاظم روضان
سنة النشر ومكانه	2023(العراق)
سؤال وفرضية البحث	تتمحور الدراسة حول فعالية تحليل المعلومات الجنائية ودوره في اتخاذ القرارات الأمنية ذات الطابع الجنائي، انطلاقاً من فرضية أنّ جودة التحليل الاستخباري تسهم بشكل مباشر في دقة القرار الأمني وفاعليته.
نتائج البحث	توضّح الدراسة أنّه عندما تُضطرّ القيادة الأمنية إلى اتخاذ قراراتٍ في ظروفٍ يغلُب عليها عدم اليقين — ولا سيّما عند مواجهة التحديات الجنائية المستمرة، سواء كانت اعتيادية أو طارئة — يصبح من الضروري توفّر المتطلبات الأساسية لفعالية تحليل المعلومات الجنائية لما له من تأثير مباشر في عملية صنع القرار الأمني وفي كيفية الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار لمواجهة تلك التحديات بفعالية.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :تسليط الضوء على أهمية التحليل الاستخباري في دعم القرار الأمني وعلى الدور الحاسم للمعلومات الدقيقة في مواجهة التحديات الأمنية .وجه الاختلاف :تتناول تلك الدراسة تحليل المعلومات الجنائية في سياق العمل الأمني الميداني، بينما تسعى أطروحتنا إلى تطوير القدرات الاستخبارية المؤسسية لوزارة الداخلية العراقية من خلال أدوات التحليل الاستراتيجي SWOT/TOWS) و (QSPMلبلوغ مستوى متكامل من صناعة القرار الأمني المبني على الأدلة.

عنوان البحث	دور الأجهزة الاستخبارية في مكافحة الإرهاب عبر شبكة الإنترنت
اسم الباحث	Diaz, G. & Merlos, A.
سنة النشر ومكانه	2008(اليونان)
سؤال وفرضية البحث	تفترض الدراسة أنّ الأجهزة الاستخبارية —سواء كانت مهيأة بالكامل أم لا — ستُجبر على مواجهة الاتجاهات الجديدة في التكتيكات الإرهابية داخل البيئة السيبرانية، وأنّ هذا النوع من التهديدات سيشكّل أحد أبرز التحديات الرئيسة أمام أجهزة الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين.

نتائج البحث	تُظهر النتائج أنّ الجماعات الإرهابية باتت قادرة على الوصول إلى البنى التحتية المعلوماتية العالمية التي تمتلكها وتديرها الدول والشركات التي تستهدفها .وأصبحت الأنظمة المعلوماتية تُستخدم كسلاحٍ وهدفٍ في آنٍ واحد ضمن ما يُعرف بـ"الحرب السيبرانية". وبسبب تعدد جبهات الصراع ضد الإرهاب الحديث، أصبحت الحرب الإلكترونية مهمة حيوية للأجهزة الاستخبارية، ما يستدعي تطوير وتنفيذ أنظمة فعّالة لمكافحة التجسس، وتحديد نقاط الضعف والثغرات، والتحكم في شبكات الاتصال من خلال الاختبار المستمر والتقييم الميداني.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :الاهتمام المشترك بـ دراسة العلاقة بين الاستخبارات والإرهاب في الإطار الدولي والسيبراني . وجه الاختلاف :تركز تلك الدراسة على التهديدات الإلكترونية العابرة للحدود وأبعادها التقنية العالمية، بينما تتناول أطروحتنا تطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب الداخلي، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب الدولية في مجال الأمن السيبراني والاستخباراتي.

عنوان المقالة	الأجهزة الاستخبارية: الأدوار والمسؤوليات القائمة على الإدارة الرشيدة لقطاع الأمن
اسم الكاتب	ماضي، عبد الفتاح وآخرون
سنة النشر ومكانه	2022(الدوحة – قطر)
سؤال وفرضية البحث	تؤدي الأجهزة الاستخبارية مهمةً أمنيةً أساسية من خلال تزويد الحكومات بالمعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب لحماية أمن الدول والمجتمعات، وتنطلق الدراسة من فرضية أن فعالية الأجهزة الأمنية تعتمد على جودة إدارتها وحوكمتها.
نتائج المقالة	إن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن داخل الأجهزة الاستخبارية يجعلها أكثر فاعلية واستجابة، ويضعها ضمن إطار الحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، مما يعزّز الشفافية والمساءلة في أدائها الأمني.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وجه التشابه :التأكيد على أنّ الأدوار والمسؤوليات الاستخبارية ينبغي أن تُمارس ضمن إطار من الحوكمة الأمنية الرشيدة والإدارة الفعّالة .وجه الاختلاف :تركز تلك المقالة على الأبعاد الإدارية والحوكمية للأجهزة الاستخبارية في سياق إصلاح قطاع الأمن، بينما تسعى أطروحتنا إلى تطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية ضمن إطار استراتيجي وعملي لمكافحة الإرهاب وتعزيز الأداء الأمني المؤسسي.

عنوان المقالة	دور جهاز الاستخبارات في مكافحة الإرهاب
اسم الكاتب	رجب، علي محمد
سنة النشر ومكانه	2007(المملكة العربية السعودية)
سؤال وفرضية المقالة	أجهزة الاستخبارات ما زالت تفشل في التعرف على الحركات المتطرفة والخلايا الإرهابية.
نتائج المقالة	على الرغم من الإنجازات والنجاحات التي حققتها أجهزة الاستخبارات العالمية في اختراق أسرار الدول والأحزاب والتيارات السياسية المعارضة، ورغم أن معظمها لا يشكل تهديداً أمنياً وشيكاً للأنظمة والشعوب، فإن هذه الأجهزة لا تزال تفشل في التعرف على الحركات المتطرفة والخلايا الإرهابية من أجل إحباط خططها في وقت مبكر.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	إعادة النظر في أسلوب إدارة أجهزة الاستخبارات الداخلية من حيث الهيكل والتنظيم والأسلوب وأداء الاستخبارات الوطنية، ثم إعادة النظر في أسلوب وأداء الإدارة نفسها.

عنوان الدراسة	جهاز الاستخبارات الأمريكي وقضايا عولمة الإرهاب وكوفيد-١٩ نموذجاً
اسم الباحث	القصار، طارق محمد طيب؛ حسين، وسام جمال
سنة النشر ومكانه	2022(العراق)
سؤال وفرضية الدراسة	جهاز الاستخبارات الأمريكي كان له دور كبير في قتل قادة تنظيم داعش وكشف أسرار مؤسِّسه.
نتائج الدراسة	مع ازدياد الاهتمام بدور الاستخبارات في مواجهة الدول المنافسة، والجماعات الإرهابية المصنّفة، وعصابات الجريمة المنظمة، وكذلك ملف أمن الطاقة، ومع الأخطاء التي ارتكبتها الأجهزة الاستخبارية فيما يتعلق بانتهاك القوانين التي تنظّم عملها، ازداد الاهتمام بعملية إدارة وتشغيل الأجهزة الاستخبارية. لذلك، تبلورت خصائص مجال الدراسات الاستخبارية أكاديمياً لتشمل، إضافة إلى الإشراف على المنظمات الاستخبارية، دراسة عمليات جمع المعلومات وتحليلها، والعمل السري، ومكافحة التجسس. الهدف من ذلك هو دراسة الموقف الاستخباري الأمريكي من عدة قضايا، منها قضية الإرهاب، ولا سيّما تنظيم داعش.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	تحديد المهارات، والقدرات، والمعارف المطلوبة في تحليل المعلومات لضباط وأعضاء قوات الأمن في وزارة الداخلية.

عنوان الدراسة	الإخفاق الاستخباري في مكافحة الإرهاب في جنوب آسيا: تحليل مقارن لهجمات "هولي أرتيزان" و"عيد الفصح"
اسم الباحث	Khan, M. M.
سنة النشر ومكانه	2023(بنغلادش)
سؤال وفرضية الدراسة	أجهزة الاستخبارات وُجدت لضمان الأمن القومي، غير أنّ الطريق نحو هذا الهدف مليء بالتهديدات ونقاط الضعف غير المتوقعة، مما يجعل احتمال الفشل الاستخباري مرتفعاً في كثير من الحالات.
نتائج الدراسة	تُظهر الدراسة أن السياسات المناهضة للإرهاب كانت ضعيفة التنسيق، وأنّ ضعف الأجهزة الأمنية الداخلية وإدارة الحدود إضافةً إلى القيود المعرفية لعناصر الأمن كانت من أسباب الفشل الاستخباري في هجوم "هولي أرتيزان ."أما الفشل الاستخباري في هجمات "عيد الفصح "فقد نتج عن القيادة السياسية، وضعف التواصل، والقيود النفسية لدى كبار المسؤولين الاستخباريين، وعدم قدرة المجتمع الاستخباري على التكيّف مع التهديد الأمني الجديد المتمثّل في التطرّف الإسلامي.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	الاستفادة من منظور الفشل الاستخباري لفهم نقاط الضعف في الجهود المناهضة للإرهاب، بما يعزز القدرة على تصميم استراتيجيات استخبارية أكثر فاعلية في وزارة الداخلية العراقية.

عنوان المقالة	الإنذار الاستخباري والعملياتي: دروس من النموذج الأوكراني
اسم الكاتب	Fowler, M.
سنة النشر ومكانه	2024(أوكرانيا)

سؤال وفرضية المقالة	لم يكن جهاز الاستخبارات التكتيكية الأوكراني كافياً لتقييم القدرات العسكرية التقليدية لروسيا في الصراع الروسي–الأوكراني.
نتائج المقالة	إنّ ضعف الفهم للعمليات العسكرية ناتج عن عدة عوامل، أهمّها أنّه بسبب التركيز على المتطلبات الاستراتيجية أو المعلومات التكتيكية، لم يتم جمع تفاصيل كافية على المستوى العملياتي.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	وضع استراتيجية تستند إلى فهم المحلّلين ووحدات الاستخبارات للمستوى العملياتي في الحرب ضد الإرهاب.

عنوان المقالة	دراسة حول مكافحة الإرهاب وجهاز الاستخبارات
اسم الكاتب	Pollard, Neal A.
سنة النشر ومكانه	2012(المملكة المتحدة)
سؤال وفرضية المقالة	مكافحة الإرهاب هي حرب استخبارية.
نتائج المقالة	إن طبيعة التهديد الإرهابي، ومتطلبات استراتيجية فعّالة لمكافحة الإرهاب، ودور الاستخبارات في تلك المواجهة، والحاجة إلى قياس الفاعلية الاستراتيجية، جميعها تُنتج متطلبات استخبارية جديدة.
أوجه التشابه والاختلاف مع عنوان أطروحتنا	إنّ الدراسات المتعلقة بالمهارات، والأدوات، والعمليات، والسياسات الاستخبارية يمكن أن تفتح سبلاً تمكّن أجهزة الاستخبارات من تطوير عملياتها وأداء أدوارها في مكافحة الإرهاب بشكلٍ أكثر كفاءة وفاعلية.

في ضوء مزايا هذه الدراسات، يمكن تلخيصها على النحو الآتي إسهام الباحث الحالي (إنتاج معرفة أصيلة ومباشرة) بالمقارنة مع الدراسات السابقة:

4-4-1 خلاصة الدراسات السابقة

النقاط المُهمَلة في الدراسات السابقة:

أولاً – نقاط التشابه بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

أ– الهدف:يتوافق هذا البحث في هدفه المتعلق بدراسة جهاز الاستخبارات ودوره في مكافحة الإرهاب مع عدد من الدراسات السابقة، مثل:دراسة (الجبوري، ظاهر، ٢٠٢١)، دراسة (المفرجي، عبد الحسين، ٢٠٢٢)، دراسة (البجلي، ٢٠٢٤)، دراسة (حبيب، ٢٠٢٤)، ودراسة (Diaz & Merlos، ٢٠٠٨).

ب– عينة البحث: يتطابق هذا البحث مع دراسة (الجبوري، ظاهر، ٢٠٢١) ودراسة (عبد الله، حميد، ٢٠٢٠) في اختيار ضباط وأفراد قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية بوصفهم مجتمع البحث.

ج– منهجية البحث: يتشابه هذا البحث مع أغلب الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي–الارتباطي، كما في دراسة (الجبوري، ظاهر، ٢٠٢١)، ودراسة (منصوري، ٢٠٢٠)، ودراسة (البجلي، ٢٠٢٤).

د– حدود البحث: يتوافق هذا البحث مع دراسة (عبد الله، حميد، ٢٠٢٠)، ودراسة (رجب، ٢٠٠٧)، ودراسات أخرى تناولت ميدان مكافحة الإرهاب من خلال الأجهزة الاستخبارية.

هـ– متغيرات البحث: يتقاطع هذا البحث مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت متغيري (الاستخبارات – مكافحة الإرهاب)، مثل دراسة (Diaz Merlos &، ٢٠٠٨)، ودراسة (ماضي وآخرون، ٢٠٢٢)، ودراسة (Khan، ٢٠٢٣)، ودراسة (Fowler، ٢٠٢٤)، ودراسة (Pollard، ٢٠١٢)، ودراسة (الركابي، ٢٠٢١).

ثانياً – نقاط الافتراق بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

أ– عينة البحث: يختلف هذا البحث عن معظم الدراسات السابقة في اختياره وزارة الداخلية بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية والاستخبارية الرئيسة في الدولة، في حين استخدمت تلك الدراسات عينات مختلفة، مثل: دراسة (Pollard، ٢٠١٢) ودراسة (ماضي وآخرون، ٢٠٢٢) اللتان تناولتا موضوعات عامة تتعلق بالأجهزة الاستخبارية الدولية، ودراسة (المفرجي، عبد الحسين، ٢٠٢٢) التي ركّزت على عدد من الأجهزة الأمنية

والاستخبارية الأخرى غير وزارة الداخلية مثل جهاز المخابرات العراقي، في حين تناولت دراسة (منصوري، ٢٠٢٠) جهاز الاستخبارات الأمريكي، ودراسة (رجب، ٢٠٠٧) دور الاستخبارات في مواجهة الإرهاب بصورة عامة.

ب- منهج البحث: يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة من حيث المنهج المتّبع، إذ بينما ركّزت الدراسات السابقة على البعد التاريخي لوظيفة الأجهزة الاستخبارية عبر العصور، مثل دراسة (نصر الله، ٢٠٢٣)، ودراسة (الناصري، ٢٠٢٢)، ودراسة (سامي، ٢٠٢٤)، ودراسة (نعمان، ٢٠١٥)، ودراسة (الركابي، ٢٠٢١)، فإنّ بحثنا الحالي يتناول موضوعاً استراتيجياً معاصراً يتمثّل في تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية من خلال منهج تحليلي وتطبيقي يهدف إلى رفع كفاءتها في مواجهة الإرهاب.الابتكار يمكن توضيح الابتكار الرئيس في هذا البحث من خلال عدّة محاور أساسية:أولاً :يتمثّل الابتكار في اعتماد المنهج الوصفي–الارتباطي بوصفه منهج البحث، وهو المنهج الأنسب لطبيعة المشكلة وأهداف الدراسة. ففي حين أنّ معظم الدراسات السابقة حول الأمن والاستخبارات في العراق اكتفت بالتحليلات التاريخية أو الوثائقية أو الوصفية البحتة، يسعى هذا البحث إلى استخدام المنهج الوصفي–الارتباطي لكشف العلاقة بين المتغيرات المختلفة المرتبطة بقدرات الاستخبارات في وزارة الداخلية العراقية ومدى فعاليتها في مكافحة الإرهاب .هذا المنهج يتيح تحليل العلاقات بين المتغيرات واكتشاف الأنماط الخفية، مما يسهم في إنتاج معرفة تطبيقية وعلمية ذات بعد عملي.ثانياً :يركّز البحث الحالي على عينة مكوّنة من الضباط وأفراد قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية العراقية، أي على مجتمعٍ منخرط مباشرة في المهام الاستخبارية والأمنية .هذا التركيز يجعل نتائج البحث ذات قيمة علمية وتنفيذية في آنٍ واحد، إذ يمكن توظيفها في تحسين السياسات وصنع القرار الأمني داخل الوزارة، وتوفير خارطة طريق عملية لتعزيز القدرات الاستخبارية في الميدان.ثالثاً :يبرز الابتكار أيضاً في المقارنة التحليلية بين نتائج هذا البحث والدراسات السابقة .فبينما ركّزت الأبحاث الماضية على أهمية الأجهزة الاستخبارية أو على التحديات الأمنية العامة في العراق، فإنّ هذه الدراسة تتقدّم خطوة أبعد، حيث تدمج بين التحليل الداخلي (نقاط القوة والضعف الهيكلية والتكنولوجية والبشرية في وزارة الداخلية) والتحليل البيئي (الفرص والتهديدات الأمنية في العراق) لتقدّم صورة شاملة عن الواقع الاستخباري الراهن .إنّ مقارنة هذه النتائج بنتائج البحوث السابقة لا تكشف فقط نقاط الالتقاء، بل تبرز الجِدّة المنهجية والمضمونية التي تميّز هذا البحث عن غيره.

رابعاً :يتمثّل أحد أوجه الابتكار الإضافية في هذا البحث في تطبيق إطار التحليل الاستراتيجي SWOT/TOWS في المجال الاستخباري العراقي . فحتى الآن، نادراً ما سعت الدراسات السابقة إلى توظيف هذا الإطار بشكلٍ منهجي لتحليل القدرات والنقائص الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية . ويُتيح هذا التوظيف أن تكون نتائج البحث ليست مجرّد وصفٍ للواقع القائم، بل مصدراً لتوليد استراتيجيات عملية تهدف إلى تعزيز القدرات الاستخبارية .هذه الاستراتيجيات تستند إلى الأدلة الميدانية والبيانات الواقعية، ويمكن تطبيقها مباشرة في صياغة السياسات الأمنية.وخلاصة القول، فإنّ الابتكار في هذا البحث يتجلّى في اختيار منهجية دقيقة، والتركيز على مجتمع إحصائي محدّد وعملي، والمقارنة المنهجية مع الدراسات السابقة، إضافةً إلى توظيف الأطر التحليلية الحديثة .هذه الجوانب مجتمعة تمنح البحث قيمة علمية وتطبيقية عالية، وتؤهّله ليكون مرجعاً موثوقاً للدراسات المستقبلية وصنع السياسات الأمنية في العراق.

5-1 أهداف البحث

5-1-1 الهدف الرئيس

استراتيجيات تطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب.

5-1-2 الأهداف الفرعية

١. التعرّف على العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب.

٢. التعرّف على العوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) التي تؤثر في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب.

٣. حصر وتصنيف الاستراتيجيات القطاعية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب .

6-1 أسئلة البحث

6-1-1 السؤال الرئيس

ما هي الاستراتيجيات الكفيلة بتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟

6-1-2 الأسئلة الفرعية

١. ما هي العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟

٢. ما هي العوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) التي تؤثر في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟

٣. ما هي أهم الاستراتيجيات القطاعية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟

8-1التعريفات الاصطلاحية والمتغيرات:

جهاز الاستخبارات

يُعرَّف جهاز الاستخبارات بأنّه مجموعة من الخطوات المنسّقة والمدروسة والموجَّهة نحو استخدام جميع الأدوات المتاحة للحصول على المعلومات الكاملة، وتصنيفها وتقييمها، وذلك من أجل تزويد السلطات بالحقائق والتقديرات الواقعية في الوقت المناسب لتمكينها من وضع استراتيجية الدولة، وصياغة سياساتها الخاصة، واتخاذ القرارات السليمة التي تضمن الأمن القومي للبلاد (الناصري، ٢٠٢٢، ص ٢٣٢).كما يُعرَّف جهاز الاستخبارات بأنّه منظومة من الأجهزة والتنظيمات والوسائل التي تُستخدم في جمع وتحليل المعلومات السياسية والنفسية والاقتصادية والعسكرية عن العدوّ، وفي الوقت نفسه مكافحة عمليات التجسس والتخريب التي يقوم بها الخصم وإحباط نشاطاته المشابهة (الثلاثيني، ٢٠٠٧، ص ١٩٨).

وينقسم جهاز الاستخبارات إلى نوعين رئيسيين:

أ- الاستخبارات الوقائية:وهي جميع الأنشطة التي تهدف إلى إنشاء درعٍ أمني يحمي من اختراق العدو للمؤسسات الأمنية وغير الأمنية على حدّ سواء .وتشمل هذه الأنشطة الأمن العسكري والأمن الشخصي لأفراد المؤسسات العسكرية والأمنية، وأمن الوثائق، وأمن التنقّل، وكلّ ما من شأنه حماية الدولة والوطن من الاختراق (الناصري، ٢٠٢٢، ص ٢٣١).

ب- الاستخبارات الدفاعية يقصد بها الأنشطة الهادفة إلى اختراق شبكات التجسس المعادية من خلال الإجراءات الوقائية، وكشف محاولات الاختراق ونوايا العدوّ في التسلّل إلى المنظمات والمؤسسات الأمنية، وذلك عبر الكشف عن شبكات التجسس المعادية واختراقها باستخدام ضباط وعناصر استخبارية أكفاء، أو من خلال إعادة توجيه جواسيس العدو وتحويلهم إلى عملاء مزدوجين (الناصري، ٢٠٢٢، ص ٢٣٤).

ج- الاستخبارات الهجومية:ويقصد بها الأنشطة التي تُنشأ بهدف إقامة شبكات تجسس داخل صفوف العدوّ من أجل جمع المعلومات المتعلقة به، والتعرّف على نواياه الهجومية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإحباط مخططاته .ويُعدّ محور العمل الاستخباري هو ذاته محور جهاز الاستخبارات، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ ٪80 من المعلومات الأمنية تُستمد من المصادر العامة المتاحة في وسائل الإعلام المختلفة، في حين أنّ ٪15 من المعلومات تُستخلص عبر الوسائل التقنية للأجهزة الاستخبارية، أمّا النسبة المتبقية (5٪ — (وهي الأخطر والأكثر أهمية —فتُستمد من المصادر البشرية (فتاح، ٢٠١٨، ص ١٥).تعريف الإرهاب يُعرَّف الإرهاب بأنّه أيّ اعتداءٍ على النفس أو المال أو الممتلكات العامة أو الخاصة يُرتكب بانتهاكٍ لأحكام القانون، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية (البجلي، ٢٠٢٤، ص ١٤٧). كما يُطلق مصطلح الإرهاب على الأشخاص الذين يقومون بأعمالٍ تؤدي إلى نتائج دموية ووحشية ومدمّرة نفسيّاً في مختلف الجوانب، وتتباين هذه الأفعال بحسب أهداف القادة الذين يخطّطون لها؛ فقد تكون أعمالاً عنيفة تهدف فقط إلى التدمير والفوضى، أو عمليات تُقدَّم على أنّها تضحيات ذات بُعد ديني، أو أعمال مقاومة حقيقية تبعاً للسياق الذي تُنفّذ فيه.ويُنظر إلى الإرهاب أيضاً بوصفه شكلاً من أشكال الحرب منخفضة الكلفة، قليلة التبعات، وأسهل من أنماط الصراع التقليدية —مثل اغتيال السياسيين أو مهاجمة الممتلكات .فهو أسلوب من أساليب الصراع العنيف يسعى فيه الفاعل، من خلال إثارة الرعب الناتج عن العنف، إلى فرض معتقده السياسي أو بسط سيطرته على المجتمع أو الدولة، بقصد الحفاظ على النظام الاجتماعي العام أو تقويضه (Berger & Moghadam، ٢٠٢٤، ص ٥٦٧).أما المشرّع العراقي فقد عرّف الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ بأنه":كلّ عملٍ إجرامي يُرتكب من قبل فردٍ أو جماعة منظّمة ويستهدف فرداً أو مجموعة من الأفراد أو جماعات أو هيئات رسمية أو غير رسمية، ويُلحق الضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة، بقصد زعزعة الوضع الأمني أو الوحدة الوطنية أو بثّ الرعب والخوف بين الناس أو إحداث الفوضى لتحقيق أهدافٍ إرهابية.التعريف التشغيلي يمكن تعريف الإرهاب تشغيلياً على أنّه أفعال عنيفة تنشأ عن مزيجٍ من عوامل أيديولوجية أو دينية أو قومية أو عرقية في المجتمعات الدولية بغضّ النظر عن مصالحها؛ وهو أسلوبٌ من الأعمال الإجرامية الذي يسعى من خلاله الفاعل إلى فرض سيطرته عبر الرعب والخوف على المجتمع، وهو ما تسعى الأجهزة الاستخبارية إلى ضبطه ومكافحته والحدّ من تأثيره على الأمن الداخلي للدولة.ويمكن تعريف المعلومات تشغيلياً على أنّها عملية جمع وتحليل ومعالجة المعلومات المتعلقة بالإرهاب بغرض دعم متخذي القرار وحماية الدولة من التهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني: الأدبيات والإطار النظري للبحث

٢.١ الأدبيات

٢.١.١ المفاهيم

صياغة الاستراتيجية:تُعرَّف صياغة الاستراتيجية بأنها تصميم خطط طويلة المدى لإدارة الفرص والتهديدات البيئية بشكل فعّال، مع دراسة نقاط القوة والضعف (أمير كبيري، ٢٠١٧، ص ٢٢). وتشمل صياغة الاستراتيجية في هذا البحث تحديد الأهداف الاستراتيجية القابلة للتحقيق، وتصميم الاستراتيجيات المناسبة، ووضع الإرشادات المرتبطة بها.القوة: في العلوم الدفاعية، تُعرَّف القوة بأنها أيّ مورد أو قدرة أو ميزة تمكّن الدولة أو القوة العسكرية من متابعة أهدافها الأمنية والدفاعية بصورة أكثر فاعلية .يمكن أن تشمل القوة الموارد المادية، التكنولوجيا، الموقع الجغرافي، الشبكات البشرية، الهيكل التنظيمي، وحتى القيم والمعتقدات الاجتماعية. وفي التحليلات الدفاعية والأمنية، تُعدّ نقاط القوة عوامل تقلّل من مواطن الضعف وتزيد من القدرات العسكرية أو الأمنية.

ومن أبرز أمثلة نقاط القوة في العلوم الدفاعية ما يلي:

١. القوة العسكرية :المعدات المتقدمة، القوات المدرّبة، والقدرات اللوجستية التي تمكّن الدولة من الدفاع عن نفسها وتنفيذ العمليات العسكرية عند الضرورة.

٢. التكنولوجيا الدفاعية :الوصول إلى تقنيات متطورة مثل أنظمة الدفاع الصاروخي، الذكاء الاصطناعي، وشبكات الاتصالات التي تُحسّن الأداء العسكري.

٣. الموقع الجغرافي :المواقع الاستراتيجية كالمناطق الجبلية أو البحار أو المضائق المهمة التي يمكن أن تشكّل ميزة دفاعية.

٤. الموارد البشرية :توافر الأيدي العاملة الماهرة، والخبراء التقنيين، والمديرين العسكريين القادرين على رفع كفاءة الأداء الدفاعي.

٥. التحالفات والاتفاقيات الدولية :العلاقات القوية مع الدول أو المنظمات الدولية التي يمكن أن توفّر دعماً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً (كارل منتويرغن، ٢٠٢٤).في تحليل SWOT(نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات)، تُعَدّ نقاط القوة عوامل داخلية يمكن أن تساعد الدولة أو القوة الدفاعية على مقاومة التهديدات والاستفادة من الفرص المتاحة .إن الإدارة المثلى لهذه النقاط تسهم في تعزيز الأمن الوطني، ورفع القدرات الدفاعية، وتحقيق قوة الردع الفعّالة.الضعف: في العلوم الدفاعية، يُقصد بالضعف أيّ نوع من القيود أو النواقص أو مواطن القصور التي يمكن أن تُعيق قدرة الدولة أو القوة العسكرية على تحقيق أهدافها الأمنية والدفاعية. تُعدّ نقاط الضعف عوامل داخلية قد تؤدي إلى انخفاض الكفاءة، وتراجع القدرات العملياتية، وزيادة قابلية التعرض للتهديدات.وفي التحليلات الدفاعية والأمنية، تُدرَس نقاط الضعف عادةً إلى جانب نقاط القوة، والفرص، والتهديدات ضمن إطار تحليل. SWOT ومن أبرز أمثلة نقاط الضعف في العلوم الدفاعية ما يلي:

١. نقص الموارد :غياب التمويل الكافي، أو قِدم المعدات، أو عدم توافر التكنولوجيا المتقدمة، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الدفاعية.

٢. الهشاشة الجغرافية :المواقع الجغرافية التي يمكن استهدافها بسهولة، مثل الحدود الطويلة أو المناطق ذات التضاريس الضعيفة.

٣. الضعف في التدريب والتجهيز :قلة خبرة القوات العسكرية، أو غياب التدريب الحديث، أو نقص المعدات الضرورية لمواجهة التهديدات الحديثة.

٤. الاعتماد على الموارد الخارجية :التبعية في استيراد المعدات العسكرية أو التكنولوجيا أو مصادر الطاقة، مما قد يُسبب مشكلات في حال فرض العقوبات أو اضطراب الإمدادات.

٥. ضعف التنسيق والهيكل التنظيمي :غياب الأنظمة الإدارية الفعّالة، وضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة، أو القصور في التخطيط الاستراتيجي.

٦. الهشاشة السيبرانية :ضعف حماية البُنى التحتية الحيوية ضد الهجمات السيبرانية، مما قد يؤدي إلى تعطيل العمليات العسكرية أو الأمنية (براتينيكا، ٢٠٢٤).يُعدّ تحديد وإدارة نقاط الضعف جزءاً أساسياً من التخطيط الدفاعي، إذ يتيح للقيادات وصُنّاع القرار اتخاذ إجراءات فعّالة لتقليل مواطن القصور وتعزيز القدرات الدفاعية .كما يُسهم فهم نقاط الضعف في تمكين الدول من الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة وإدارة التهديدات المحتملة بشكل أكثر فاعلية.الفرصة: تُعرَّف الفرصة في العلوم الدفاعية بأنها موقف أو ظرف يمكن أن يعمل لصالح الأمن الوطني أو العسكري أو السياسي لدولة ما. وقد تشمل هذه الفرص ضعف المنافسين، أو التقدّمات التكنولوجية، أو التغيّرات السياسية أو الاجتماعية في المنطقة، أو أي ظروف أخرى تُمكّن دولة أو قوة دفاعية من الاستفادة منها لتعزيز موقعها.في هذا المجال، يُعدّ تحديد الفرص واستغلالها جزءاً من الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية. يمكن أن تظهر الفرص في أشكال مختلفة، منها ضعف العدوّ، وهو الوضع الذي يكون فيه العدوّ في حالة ضعف يمكن استغلالها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. والتحوّلات الدولية، أي التغيّرات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية على المستوى العالمي التي يمكن أن تعمل لصالح دولة أو قوة دفاعية. وكذلك الابتكارات التكنولوجية، أي التقدّمات العلمية والتقنية التي يمكن أن تؤدّي إلى تعزيز القدرة الدفاعية أو زيادة القدرات العسكرية (كارل مونته فيرغن، ٢٠٢٤).تُحلَّل الفرص في العلوم الدفاعية عادة إلى جانب التهديدات. يجب على المحلّلين الأمنيين

والعسكريين من أجل تصميم استراتيجيات فعّالة تحديد وتقييم الفرص والتهديدات بدقّة. هذا النهج يساعد صُنّاع القرار على الاستفادة من الأوضاع القائمة بأفضل شكل ممكن وتجنّب المخاطر المحتملة.التهديد: يُعرَّف التهديد بأنه فعل أو وضع أو حدث محتمل قد يؤدي إلى ضرر أو خطر أو نتيجة غير مرغوبة. يمكن أن تظهر التهديدات في مجالات مختلفة مثل الأمن، والسياسة، والبيئة، والاقتصاد، وحتى العلاقات الشخصية. وفي المجال الأمني، يُفهم التهديد عادةً على أنه محاولة أو قدرة فرد أو جماعة أو دولة على إلحاق الأذى بالآخرين أو بمصالحهم. في المجالات غير العسكرية، يمكن أن يشير التهديد إلى المخاطر الطبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل أو التغيرات المناخية التي تُعرّض أمن المجتمعات للخطر. كما أنه في علم النفس، قد يُنظر إلى التهديد على أنه رسالة أو سلوك يثير القلق أو الخوف لدى الفرد. تُقيَّم التهديدات عادةً وفقاً لاحتمالية وقوعها وشدة تأثيرها، وتشمل إدارة التهديد عملية تحديدها، والتنبؤ بها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر أو القضاء عليها (نيغل س. رودلي، ٢٠٢٥).

٢-٢ الأسس النظرية

٢-٢-١ مفهوم الأمن

يُعدّ مفهوم الأمن في دراسات الأمن واحداً من أكثر المفاهيم الأساسية تعقيداً، وقد شهد خلال العقود الأخيرة تحولات وتغيّرات ملحوظة. فالأمن كان يُعرّف تقليدياً على أنه حماية الدولة وحدودها ومؤسساتها السياسية، مع تركيز رئيسي على الأمن القومي والعسكري (بالدوين، ٢٠١٨). هذا المنظور الكلاسيكي كان يعتبر الدولة المرجع الشرعي الوحيد للأمن، وكانت التهديدات تُختزل غالباً في العدوان العسكري أو الأخطار الخارجية. غير أنّ الباحثين والمنظّرين مع مرور الزمن توصّلوا إلى أن هذا التعريف يعاني من قصور، ولا يمكنه تفسير التعقيدات الأمنية في العالم المعاصر بشكل كامل (ميلر، ٢٠١٤؛ زدنر، ٢٠٠٣)ومن وجهة نظر هِرِنغتون (٢٠١٦)، لا يقتصر الأمن على البعد المادي أو العسكري فحسب، بل يشمل أيضاً أبعاداً أخلاقية واجتماعية وصحية. وقد أدى ذلك إلى توسيع مفهوم الأمن وظهور مقاربات مثل الأمن الإنساني، الأمن الاجتماعي، والأمن البيئي .ووفقاً لنظريات فريدمن (٢٠١٧) و روتشيلد (١٩٩٥)، فإن الأمن لا يعني فقط غياب الخطر، بل هو كذلك قدرة الأنظمة والمجتمعات على إدارة التهديدات والحفاظ على الاستقرار والرفاه. وبعبارة أخرى، أصبح الأمن يُفهم على أنه »عملية ديناميكية «تتطلب تقييماً مستمراً للتهديدات وصياغة استراتيجيات تتناسب مع السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.أدّت التحوّلات النظرية في مجال الأمن إلى استبدال المقاربة التقليدية القائمة على الدولة والحدود الوطنية بالمقاربات الحديثة مثل الأمن الإنساني والاجتماعي .فقد عرّف كاج باي (٢٠٠٠، ٢٠٠٣) و مكدونالد (٢٠٠٢) الأمن الإنساني بأنه حماية الكرامة والحياة والرفاهية للأفراد، مؤكدَين أن الأمن يجب أن يُنظر إليه بما يتجاوز حدود الدولة، ليشمل مواجهة التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى النفسية. هذا التصوّر حظي أيضاً باهتمام في الإطار النظري لـ بوزان (١٩٨٤) الذي حلّل الأمن بصورة شاملة، آخذاً في الاعتبار أبعاده المختلفة: العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي (استون، ٢٠٠٩).وفي الدراسات المعاصرة، يُعرَّف الأمن بوصفه »مؤشراً متعدد الأوجه(thick signifier) «، إذ يختلف معناه باختلاف السياق وطبيعة التهديد (هويْسمنز، ١٩٩٨). وقد أتاح هذا المرونة المفهومية توسيع نطاق دراسة الأمن ليشمل، إلى جانب الدولة، المجتمع والمنظمات وحتى الفرد. ومن وجهة نظر والدورن (٢٠٠٦) و بوهلم وزملائه) ٢٠١٦(، فإن الأمن يرتبط دوماً بمفاهيم المخاطر والسلامة، بحيث يصبح تقييم التهديدات وإدارتها جزءاً لا يتجزأ من عملية الأمن نفسها.إضافةً إلى ذلك، تناولت الدراسات المعاصرة التمييز بين مفهومي الأمن الصلب و الأمن الناعم .فالأمن الصلب يشير إلى القدرة على مواجهة التهديدات المباشرة والعسكرية، في حين يشمل الأمن الناعم الاستقرار الاجتماعي وحقوق الإنسان والصحة والرفاه العام (بورك، ٢٠٠٢؛ هما، ٢٠١٧). وقد أدّى الجمع بين هذين المنظورين إلى توسيع الإطار المفاهيمي للأمن ليصبح أكثر شمولية، بما يتيح تحليل التهديدات المعقّدة في عالم اليوم. كما أظهر تادجبخش وتِشنووي (٢٠٠٧)، من خلال تركيزهما على الأمن الإنساني، أن الأمن الحديث يتطلب مزيجاً من إجراءات الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني لمواجهة تهديدات متنوّعة مثل الفقر والمرض والعنف والإرهاب.وبوجهٍ عام، يُعرَّف مفهوم الأمن حالياً باعتباره عملية ديناميكية، متعددة الأبعاد ومتغيّرة، تشمل حماية المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ضمان الرفاه والأمن الإنساني. ويتيح هذا المنظور المتعدد الأبعاد فهماً أدق وتصميماً أكثر فاعلية للاستراتيجيات الرامية إلى مواجهة التهديدات المستحدثة، بما فيها الإرهاب والأزمات البيئية والتهديدات السيبرانية، وهو ما يشكّل أساساً نظرياً ضرورياً للبحوث الأمنية والدراسات الاستخبارية.

2-2-2 الأمن القومي وأبعاده (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، العسكري)تعكس التعريفات والمقاربات المختلفة للأمن التحولات المفهومية التي شهدها هذا المجال خلال العقود الأخيرة، كما يُبرز تنوّع الرؤى حول الأمن التغيّرات الحاصلة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم المعاصر. ففي المقاربة التقليدية للأمن، التي ظهرت في دراسات العلاقات الدولية الكلاسيكية، كان الأمن يُساوي القوة وحماية الدولة وحدودها

الوطنية من التهديدات الخارجية. وقد أكّد بالدوين (٢٠١٨) في تحليله أنّ الأمن القومي في هذا التصور يقوم أساساً على القدرات العسكرية وإمكانات الدولة في مواجهة التهديدات العسكرية والسياسية. وغالباً ما يُطلق على هذا التصور اسم »الأمن الصلب«، حيث يركّز على الاعتبارات الاستراتيجية، وصراعات القوة، والحفاظ على وحدة الأراضي، في حين يتم إهمال التهديدات غير العسكرية (فريدمن، ٢٠١٧).ومع مرور الزمن، أدرك الباحثون محدودية هذا التعريف الكلاسيكي، وسعوا إلى تطوير مفهومٍ أكثر شمولية للأمن يتجاوز حدود الدولة. فقد اقترح ميلر (٢٠١٤) أن الأمن لا ينبغي أن يُختزل في غياب التهديد العسكري، بل يجب أن يشمل كذلك قدرة المجتمعات والأفراد على إدارة المخاطر وضمان الرفاه. وشكّل هذا الأساس لظهور مقاربات أمنية حديثة كالأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي. ووفقاً لـ بوزان (١٩٨٤)، يمكن تقسيم الأمن إلى خمسة أبعاد: عسكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، وبيئي. هذا التقسيم أتاح إدراج التهديدات غير العسكرية . مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية . ضمن إطار التهديدات الأمنية، الأمر الذي دفع صانعي السياسات إلى تبني استراتيجيات أكثر تكاملاً (استون، ٢٠٠٩)أما المقاربة الإنسانية للأمن، التي طُرحت بشكل خاص لدى كاجپاي (٢٠٠٠، ٢٠٠٣) ومكدونالد (٢٠٠٢)، فتركّز على كرامة ورفاه الإنسان، مبيّنة أن الأمن لا يقتصر على الدولة، بل يشمل أيضاً حماية الحياة والحرية وحقوق الأفراد. هذا المنظور يحوّل الأمن إلى ظاهرة اجتماعية وإنسانية، ويُبرز دور المؤسسات الدولية والمجتمع المدني كفاعلين أساسيين في عملية توفير الأمن. وفي السياق ذاته، يؤكد تادجبخش وتشِنووي (٢٠٠٧) أن الأمن الإنساني يجب أن يُحلَّل في ضوء تهديدات متنوّعة مثل الفقر والمرض والعنف وعدم الاستقرار الاجتماعي، وأن السياسات والاستراتيجيات الأمنية ينبغي أن تكون قادرة على الاستجابة لهذه التحديات.ومن منظور قانوني وفلسفي، يركّز العديد من الباحثين على البعد الأخلاقي والحقوقي للأمن. فقد أشار هِرنغتون (٢٠١٦) ووالدورن (٢٠٠٦) إلى أن الأمن لا يعني فقط غياب التهديد، بل كذلك ضمان الحقوق الأساسية وحماية المجتمع من الأضرار المحتملة. كما قدّم هويْسمنز (١٩٩٨) الأمن بوصفه «مؤشراً متعدد الأوجه»، يختلف معناه تبعاً للسياق، ويمكن استخدامه لتحليل التهديدات العسكرية أو الاجتماعية أو الإنسانية.وفي المحصلة، يظهر من تحليل هذه المقاربات أن مفهوم الأمن قد تطوّر من منظور ضيّق وعسكري الطابع إلى منظورٍ ديناميكي ومتعدد الأبعاد. فالأمن في الرؤية المعاصرة لا يشمل فقط حماية الدولة والحدود، بل يتعدى ذلك إلى ضمان الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والإنساني. هذا التحول المفهومي يمثّل أساساً نظرياً لتحليل التهديدات المعقدة، ويُسهِم في تصميم سياسات أمنية شاملة تُدرك أنّ الأمن في عالم اليوم هو عملية نشطة ومتعددة المستويات ينبغي أن تستوعب التهديدات التقليدية والمستجدّة على حد سواء.

٢-٢-٣ الأمن الداخلي ومكانته في الأنظمة السياسية

يُعَدّ الأمن الداخلي أحد الأبعاد الحيوية للأمن القومي، حيث يلعب دوراً محورياً في استقرار الأنظمة السياسية والحفاظ على السلم الاجتماعي. فهو يتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن العسكري والخارجي ليعنى بإدارة التهديدات الداخلية وضمان التماسك الاجتماعي. ومن جهة، يرتبط الأمن الداخلي بحماية المؤسسات الحكومية والهيئات التنفيذية والقضائية من التهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن جهة أخرى يتعلّق بضمان أمن ورفاهية المواطنين والمجتمع المدني. يشير ديفيد بيغو (٢٠٠٦) إلى أنّ الأمن الداخلي والخارجي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وأنّ القرارات السياسية بشأن أولوية الأمن الداخلي غالباً ما تحمل أبعاداً أخلاقية وسياسية مهمة، إذ إنّ هذه السياسات لا تؤثر فقط على أمن الدولة بل تمتدّ أيضاً لتشمل حقوق الأفراد وحرياتهم.وبحسب تحليل مارتن درينت وزملائه (٢٠٢٢)، أصبح الأمن الداخلي في الأنظمة السياسية، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، من الأولويات الرئيسية في صنع السياسات نتيجة لتعدد التهديدات العسكرية وغير العسكرية. ويؤكد هؤلاء الباحثون أنّ الاستقرار السياسي وفعالية المؤسسات الحكومية يشكّلان عاملاً حاسماً في نجاح سياسات الأمن الداخلي، وأنّ غياب هذا الاستقرار قد يؤدي إلى قصور في إدارة الأزمات والتهديدات الداخلية. إنّ المقاربات الكلاسيكية للأمن، التي تركز أساساً على التهديدات الخارجية والعسكرية، تعجز عن تفسير تعقيدات الأمن الداخلي، مما يفرض على الأنظمة الأمنية اعتماد مقاربة أكثر شمولاً تجمع بين حماية الدولة وضمان أمن المواطنين (فوهرا، ٢٠٠٨).أما المقاربات الحديثة للأمن الداخلي، فإنها تراعي النظم متعددة المستويات وما يتفرع عنها من نظم فرعية تتولى إدارة العمليات الداخلية وتمنع وقوع الخلل والاضطراب على مستوى المؤسسات والمجتمعات. وقد قدّم بوسرمان (١٩٨٢) مفهوم "النظام الفرعي للأمن الداخلي"، ليبيّن أنّ الأمن الداخلي لا يقتصر على الإجراءات الشرطية والقضائية فحسب، بل يشمل كذلك تصميم وتنسيق النظم المؤسسية التي تتيح التنبؤ بالتهديدات الداخلية ومواجهتها. وتتيح هذه المقاربة إدارة متكاملة لمجموعة متنوعة من التهديدات، بدءاً من الجريمة المنظمة والاضطرابات الاجتماعية وصولاً إلى عدم الاستقرار السياسي.مكانة الدولة في الأمن الداخلي ما زالت محورية؛ فمع أنّ بعض المنظّرين في الأمن الإنساني والاجتماعي يؤكّدون على دور المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، فإنّ الدول هي في الغالب المسؤولة عن إنشاء البنى التحتية والمؤسسات اللازمة لتأمين الأمن الداخلي (سورنسن، ١٩٩٦). وتشمل هذه المسؤولية وضع السياسات لمواجهة التهديدات الداخلية، وحماية المؤسسات السياسية، وتطبيق القانون، ودور الدولة في هذا

المجال لا يمكن إنكاره. إضافةً إلى ذلك، يبيّن كاونرت (٢٠١٨) من خلال دراسة الأمن الداخلي في أوروبا أنّ التحوّلات العابرة للحدود والحَوْكمة فوق الوطنية تؤثّر على السياسات الداخلية للدول، وأنّ الأمن الداخلي لم يعد محصوراً بالحدود الوطنية فحسب، بل أصبح جزءاً من شبكة واسعة من التعاون والقوانين الدولية.الأمثلة العملية من دول مختلفة تُظهر أنّ الأمن الداخلي مرتبط بشدّة بالاستقرار السياسي والتحوّلات الاجتماعية. ناواغبوسو (٢٠١٨) في دراسته لتحديات الأمن الداخلي في نيجيريا يؤكّد أنّ قصور الدولة وضعف المؤسسات السياسية يعيقان إدارة التهديدات الداخلية، وهذا الوضع يؤدّي إلى زيادة انعدام الأمن وعدم الاستقرار الاجتماعي. كذلك، يوضّح جاكسون (٢٠٠٧) أنّ الأمن الداخلي لا يعني فقط حماية المؤسسات الحكومية، بل يشمل أيضاً ضمان الأداء السليم للنظام السياسي والحفاظ على شرعية الحكم. كما أنّ ويتر (١٩٩٠)، من خلال تحليله لتحوّلات الأمن الداخلي في أيرلندا الشمالية وزيمبابوي، يؤكّد أنّ التغييرات السياسية الكبرى تستلزم إعادة بناء وإعادة تعريف هياكل الأمن الداخلي لمواجهة التهديدات الجديدة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.وبناءً على ذلك، يُعَدّ الأمن الداخلي في الأنظمة السياسية ركناً لاستقرار الدولة والمجتمع المدني، ومن الضروري أن يُؤخذ هذا البُعد من الأمن في الاعتبار بجدّية في السياسات وتصميم المؤسسات التنفيذية. الأمن الداخلي يشمل إدارة التهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحماية المؤسسات الحكومية، وإضفاء الطابع المؤسسي على العمليات التنظيمية التي تضمن استقرار المجتمع ورفاهيته. هذا التحليل يُظهر أنّ الأمن الداخلي لا يملك بُعداً فنياً وعملياً فقط، بل يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالشرعية السياسية، وفعالية الدولة، والتفاعلات الدولية، ويُعَدّ في العالم المعاصر عنصراً أساسياً لاستقرار الأنظمة السياسية والتنمية الاجتماعية.

٢-٣ تعريف وطبيعة الإرهاب يُعَدّ الإرهاب من أكثر المفاهيم تعقيداً وإشكالية في دراسات الأمن والعلاقات الدولية، إذ كان دائماً محل نقاش وخلاف. فتعريف وطبيعة الإرهاب يرتبطان بشكل كبير بالسياق السياسي والاجتماعي والتاريخي، ولا يوجد حتى اليوم تعريف عالمي واحد ومقبول له (رابي، ٢٠٠٢). وبصورة عامة، يُطلَق الإرهاب على الأفعال العنيفة أو التهديدية التي تُمارَس في الغالب لأهداف سياسية أو أيديولوجية أو دينية، والتي تسعى، من خلال بث الخوف والرعب في المجتمع أو في الجماعات المستهدفة، إلى تحقيق تغييرات سياسية أو اجتماعية (كانته، ٢٠١٠). ويُظهر هذا التعريف أنّ العنصر الأساسي في الإرهاب هو طبيعته السياسية وكونه موجهاً نحو هدف محدد، وهو ما يميّزه عن غيره من أشكال العنف والجريمة.أحد التحديات الرئيسية في تحليل الإرهاب هو التعامل مع النسبية في تعريفه. فبحسب بكوره-بريت (٢٠٠٥)، قد تُعتَبر أفعال معيّنة إرهاباً في دولة ما، بينما تُعَدّ في دولة أخرى أو من منظور جماعات مختلفة شكلاً من أشكال الكفاح المشروع أو الدفاع عن الحق. وهذه الملاحظة تبرز أهمية الانتباه إلى السياقات السياسية والثقافية عند تحليل الإرهاب، وتُظهر أنّ تعريفه ليس مسألة قانونية فحسب، بل قضية اجتماعية وسياسية أيضاً.يشدّد شمِيند (٢٠١١) على أنّه بالرغم من وجود مئات التعريفات المختلفة للإرهاب، فإنّ هناك إجماعاً دولياً على أنّ الإرهاب يتضمّن دائماً التهديد أو ممارسة العنف ضد الأفراد أو المجتمع لهدف سياسي. وهذا المنظور يتيح إمكانية تحليل التهديدات وصياغة السياسات المضادة، ويؤكد على ضرورة وضع أطر قانونية وعملية لمكافحة الإرهاب. كما يبيّن مارسلا ومَغدام (٢٠٠٥)، من خلال تحليل أحداث ١١ سبتمبر، أنّ الإرهاب المعاصر لا يقتصر على العنف الجسدي، بل يتّسم أيضاً بطابع رمزي ونفسي يهدف إلى إحداث اضطراب وخوف واسع في المجتمع.ومن زاوية فلسفية ومفهومية، يمكن تعريف الإرهاب كأداة لممارسة السلطة السياسية وبث الرعب، وغالباً ما يُوجَّه ضد المواطنين العاديين والمؤسسات المدنية (شونكنبَجر، ٢٠١٢). وهذا التصور يركّز على الطبيعة السياسية والاجتماعية للإرهاب، ويُظهر أنّه ليس مجرد مسألة أمنية فحسب، بل هو ظاهرة اجتماعية معقّدة متداخلة مع أبعاد أيديولوجية واقتصادية وثقافية. كما يؤكد سيناَي (٢٠٠٨) أنّ التعريف الدقيق للإرهاب ضروري لوضع السياسات والاستراتيجيات المضادة، إذ إنّ غياب الفهم الواضح لطبيعته قد يجعل التدابير المتّخذة غير فعّالة أو حتى مدمّرة.گنور (١٩٩٨) وتشالك (١٩٩٦)، من خلال تحليلهما للجوانب العملية والتاريخية للإرهاب، يبيّنان أنّ الإرهاب لا يقتصر فقط على الأفعال العنيفة المباشرة، بل يشمل أيضاً التهديدات المستمرة، والإجراءات النفسية، بل وحتى الأنشطة الرمزية التي تهدف إلى ممارسة ضغط سياسي. كما يؤكد ريتشاردز (٢٠١٤) أنّ الإرهاب غالباً ما يُستَخدم سياسياً بشكل مُسَيّس، وأنّ تصنيفه وتعريفه يتأثران بشدّة بمواقف ومصالح الفاعلين السياسيين. وخلاصة القول، يمكن اعتبار الإرهاب ظاهرة متعددة الأبعاد وديناميكية، تتضمن ممارسة العنف أو التهديد به ضد الأفراد أو الجماعات بهدف سياسي أو اجتماعي أو أيديولوجي. وطبيعته دائماً سياسية، وتكتسب معناها ضمن إطار اجتماعي وتاريخي وثقافي. إنّ التحليل الدقيق لطبيعة الإرهاب يتيح فهماً أفضل لجذوره وأسبابه، كما يسهّل صياغة سياسات مضادة فعّالة، ويُظهر أنّ الإرهاب ليس مجرد قضية أمنية، بل هو ظاهرة اجتماعية وسياسية ونفسية ذات تداعيات واسعة.

٢-٣-١ أشكال وأنواع الإرهاب (المحلي، الإقليمي، العابر للحدود، السيبراني ...)

يُعَدّ الإرهاب ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تظهر في أشكال وأنواع متنوّعة يتراوح مداها بين التهديدات المحلية والعمليات العابرة للحدود والسيبرانية الواسعة. إنّ تحليل الأنواع المختلفة من الإرهاب لا يساعد فقط على تحديد التهديدات، بل يساهم أيضاً في صياغة سياسات واستراتيجيات مواجهة فعّالة. فالإرهاب المحلي يحدث عادةً ضمن حدود دولة واحدة أو في نطاق جغرافي محدود، وتكون أهدافه غالباً مرتبطة بالقضايا الداخلية والخلافات المحلية، مثل التمرّدات أو هجمات الجماعات شبه العسكرية ذات الأهداف السياسية أو العِرقية أو الدينية. وبحسب راك (٢٠٠٦)، تلعب الجغرافيا دوراً مهماً في طبيعة ومدى التهديدات الإرهابية، حيث يتركّز الإرهاب المحلي في الغالب في المناطق التي يظهر فيها ضعف الهياكل الأمنية والحكومية بشكل واضح.أما الإرهاب الإقليمي فهو نوع يتجاوز الحدود الداخلية لدولة ما، ويكون تأثيره ملموساً على الدول المجاورة أو على المستوى الإقليمي. وغالباً ما يُصمَّم هذا النوع من الإرهاب بهدف ممارسة ضغط سياسي أو التأثير على السياسات الإقليمية، ويمكن أن يشمل عمليات منسَّقة بين عدة دول أو شبكات عابرة للحدود (گنور، ١٩٩٨). وفي السياق نفسه، يُقصد بالإرهاب العابر للحدود أو الدولي العمليات التي تمتد إلى عدة دول، وغالباً ما تُدار من قِبَل شبكات عالمية مثل القاعدة أو داعش. ويتميّز هذا النوع من الإرهاب بقدرته على إحداث ضغوط سياسية ونفسية واسعة النطاق من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، والاتصالات العالمية، والدعم المالي العابر للحدود (ريتشاردز، ٢٠١٤)ومن الأشكال المستحدثة للإرهاب، الإرهاب السيبراني، الذي يُنفَّذ باستخدام الفضاء الافتراضي والشبكات الرقمية لتحقيق أهدافه. فقد يستهدف هذا النوع من الإرهاب البنى التحتية الحيوية، أو المصارف، أو أنظمة النقل، أو حتى الرأي العام، وغالباً ما تكون له طبيعة رمزية ونفسية. ويؤكد شونكنبَچر (٢٠١٢) أنّ الإرهاب السيبراني يستغلّ الثغرات التكنولوجية والفضاء الرقمي لخلق اضطرابات واسعة والتأثير على المجتمع والحكومات، من دون حاجة إلى الوجود المادي للجماعات.والتر (٢٠٠٣) في تحليله يبيّن أنّ تصنيف الإرهاب على أساس النطاق الجغرافي ومدى العمليات يساعد على فهم أفضل للسياسات والإجراءات المضادة. إضافةً إلى ذلك، يؤكد سيناَي (٢٠٠٨) أنّ التمييز بين الأنواع المختلفة من الإرهاب يتيح تصميم استراتيجيات أكثر استهدافاً وتخصيص الموارد المناسبة لمواجهة التهديدات المحلية والإقليمية والعابرة للحدود. كما يشير تشالك (١٩٩٦) إلى أنّ الخصائص الخاصة بكل نوع من أنواع الإرهاب، مثل الأهداف والأدوات ومدى التأثير، يجب أن تُؤخذ في الاعتبار عند وضع البرامج الأمنية والإجراءات المضادة لزيادة فعالية التدابير المتخذة.وخلاصة القول، يمكن اعتبار الإرهاب ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، تتخذ أشكالاً مختلفة تشمل الإرهاب المحلي، والإقليمي، والعابر للحدود، والسيبراني. وإنّ تحليل هذه الأنواع وفهمها، مع مراعاة الاختلاف في الأهداف ونطاق العمليات والأدوات المستخدمة، يُعَدّ ضرورياً لتصميم استراتيجيات مواجهة وسياسات أمنية فعّالة.

٢-٣-٢ الجذور والعوامل المؤثرة في انتشار الإرهاب في العراق

لا يمكن دراسة الجذور والعوامل المؤثرة في انتشار الإرهاب في العراق من دون النظر إلى السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها البلد بعد عام ٢٠٠٣. فقد أدّت الهجمة العسكرية الأميركية وحلفائها وانهيار نظام صدام حسين إلى خلق انقسامات بنيوية ومؤسساتية عميقة داخل الدولة، مما وفّر الأرضية لظهور الجماعات الإرهابية (آگالدي، ٢٠١٦). ويؤكد كارامي (٢٠١٧) أنّ ضعف سلطة الدولة المركزية وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية أدّيا إلى نشوء فراغ أمني وسياسي واسع في مناطق مختلفة من العراق، وخاصةً في المناطق التي برزت فيها الخلافات القومية والمذهبية بين الشيعة والسنّة والأكراد. هذه الفراغات شكّلت فرصة مناسبة للجماعات المتطرفة التي استغلت حالة السخط الاجتماعي وضعف الأمن لتنظيم نشاطاتها وتوسيع نطاقها.كما أنّ للجذور الاجتماعية للإرهاب دوراً أساسياً في العراق. فالبطالة الواسعة، والفقر، والحرمان الاقتصادي في مناطق عديدة، ولا سيما بين فئة الشباب، وفّرت بيئة خصبة لانضمامهم إلى الجماعات شبه العسكرية والإرهابية (تامبول، ٢٠١٥). هذه الأوضاع الاقتصادية، مع تراجع الثقة العامة بالدولة وضعف تقديم الخدمات الاجتماعية، ساهمت في تعزيز مشاعر الظلم والتمييز. ويُظهر بار (٢٠٠٨) أنّ المصادر الدينية والأيديولوجية لعبت دوراً مهماً في تبرير العنف ومنح الشرعية للأعمال الإرهابية، حيث استغلت جماعات مثل داعش التعاليم المتطرفة لاستقطاب الأفراد وضمان استمرار نشاطاتها.من المنظور السياسي، شكّلت الانقسامات الطائفية وصراعات القوة بين الجماعات الشيعية والسنّية عاملاً مهماً في استمرار الإرهاب (هافز، ٢٠١٤). فهذه الصراعات، إلى جانب ما تولّده من عنف داخلي، أتاحت للجماعات الإرهابية فرصة توسيع نفوذها عبر استغلال المشاعر الدينية والهوياتية لدى السكان. وفي هذا السياق، أدّى وجود القوات الأجنبية والاحتلال العسكري، ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣، إلى تعقيد الأزمة الأمنية وزيادة الدوافع الانتقامية لدى الجماعات المسلحة (آلخاطيب، ٢٠٢٣). عامل آخر يتمثّل في وجود واستقطاب المقاتلين الأجانب الذين يضيفون بأيديولوجياتهم المتطرفة وخبراتهم القتالية قدرة أكبر للجماعات المحلية على تنفيذ عمليات معقدة (پوكالووا، ٢٠١٩). وهذه الظاهرة، فضلاً عن تكثيف العنف، ساهمت في إنشاء شبكات اتصال عابرة للحدود وزيادة القدرات العملياتية للجماعات الإرهابية في العراق والدول المجاورة. كما يؤكد نوركس (٢٠٠٩) أنّ عملية التطرّف هي نتاج تفاعل مركّب بين

عوامل بنيوية واقتصادية وأيديولوجية، ولا يمكن فهم وإدارة دورة الإرهاب من دون أخذ هذه المكوّنات مجتمعة في الاعتبار.وفي المحصّلة، يمكن القول إنّ انتشار الإرهاب في العراق هو نتيجة تفاعل معقّد بين عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وأيديولوجية. فضعف الدولة، والانقسامات الطائفية، والحرمان الاقتصادي، والمصادر الأيديولوجية المتطرفة، ووجود القوات الأجنبية، وتيارات التطرّف، جميعها تظافرت لتحوّل العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلى أحد المراكز الرئيسية للإرهاب الإقليمي والعابر للحدود. وإنّ الفهم الدقيق لهذه الجذور والعوامل يُعدّ مفتاحاً أساسياً لوضع استراتيجيات أمنية وإجراءات مضادة فعّالة في ظل الظروف المعقّدة والهشّة التي يعيشها العراق.

٢-٣-٣ التداعيات السياسية والاجتماعية والأمنية للإرهاب

للتداعيات الناتجة عن الإرهاب في العراق أبعاد متعددة ومعقدة تشمل المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية، وكلٌّ من هذه الأبعاد يتفاعل بشكل مباشر مع الآخر. من المنظور السياسي، يُشكّل الإرهاب تهديداً مباشراً للبنى الحكومية واستقرار الدولة. فالجماعات الإرهابية من خلال تنفيذ العمليات العنيفة تضغط على الحكومة المركزية وتقلّل من قدرتها على إدارة الأمن الداخلي. ويبيّن كارامي (٢٠١٧) أنّ نشاط الجماعات الإرهابية بعد عام ٢٠٠٣ لم يزد فقط من فراغ السلطة في بعض المناطق، بل زاد أيضاً من الصراعات الطائفية والعرقية وأثر بشكل كبير على السياسة الداخلية للعراق. وقد أدى هذا الوضع إلى تقليل شرعية الدولة وإضعاف الثقة العامة بالمؤسسات الحكومية، وهو ما أتاح بيئة مناسبة لاستمرار نشاط الجماعات الإرهابية.أما التداعيات الاجتماعية للإرهاب فهي بارزة أيضاً. فقد أدت موجات العنف والهجمات المتكررة إلى زيادة الخوف والقلق وعدم الرضا العام، ومع تراجع رأس المال الاجتماعي والتماسك المجتمعي، تسبب ذلك في أضرار طويلة المدى للبنية الاجتماعية (نوركس، ٢٠٠٩). كما أن البطالة والحرمان الاقتصادي والقيود على الوصول إلى الخدمات الأساسية خلقت ظروفاً تجعل الفئات الأكثر عرضة، ولا سيما الشباب، عرضة للانضمام إلى الجماعات المتطرفة. ويشير تامبول (٢٠١٥) إلى أنّ التداعيات الاجتماعية للإرهاب لا تقتصر على المجال الإنساني فحسب، بل تمتد لتشمل تأثيرات نفسية واسعة على المجتمع، بما في ذلك زيادة العنف الأسري، واضطراب النظام التعليمي، وتقليل الفرص الاقتصادية.من المنظور الأمني، يؤدي الإرهاب إلى إحداث اضطراب في أداء القوات الأمنية وزيادة تكاليف الأمن في البلاد. ويؤكد هافز (٢٠١٤) أنّ العمليات الإرهابية، بما في ذلك التفجيرات والهجمات الانتحارية ومحاولات الاغتيال، تؤدي إلى تقليل كفاءة المؤسسات الأمنية وزيادة الحاجة إلى الموارد المالية والبشرية لمواجهة التهديدات. كما أنّ وجود الجماعات الإرهابية العابرة للحدود والتيارات الخارجية، مثل داعش، يضاعف من تعقيد الوضع الأمني ويزيد من مخاطر العمليات العسكرية والاستخباراتية (بوكالووا، ٢٠١٩). إضافةً إلى ذلك، تؤثر هذه التهديدات الأمنية على العلاقات الدولية للعراق، مما يزيد الضغوط الخارجية على الدولة للتعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات (آلخاطيب، ٢٠٢٣).إنّ التداعيات المركبة للإرهاب، أي التأثير المتزامن السياسي والاجتماعي والأمني، تُشكّل دورة مدمرة تمكّن من استمرار الأزمة. فضعف الدولة، وعدم الرضا الاجتماعي، وتراجع الأمن، كلٌّ منها يعزّز الآخر، مما يهيّئ البيئة لظهور وانتشار جماعات إرهابية جديدة (آگالدي، ٢٠١٦). كما يشير بار (٢٠٠٨) إلى أنّ التداعيات النفسية والاجتماعية للإرهاب يمكن أن تُسبّب الذعر الجماعي واضطراب الحياة اليومية، وهو ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك الوطني وزيادة الضغوط على المؤسسات الأمنية والسياسية.وخلاصة القول، إنّ تداعيات الإرهاب في العراق لا تقتصر على المجال الأمني فحسب، بل تشمل التحولات السياسية والأضرار الاجتماعية أيضاً. وإنّ تفاعل هذه الأبعاد مع بعضها البعض يولّد دورة من الأزمة وعدم الاستقرار، مما يجعل مواجهتها أكثر تعقيداً. ومن هنا، فإنّ الفهم والتحليل الدقيق لهذه التداعيات ضروريان لوضع سياسات واستراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب.

٢-٤ المعلومات والأجهزة الاستخباراتية

٢-٤-١ مفهوم ووظيفة المعلومات في الأنظمة الأمنيةأصبح مفهوم المعلومات ووظيفتها في الأنظمة الأمنية خلال العقود الأخيرة من المواضيع الأساسية في مجال الأمن القومي والدولي. فالمعلومات ليست مجرد أداة لفهم التهديدات وإدارة الأزمات، بل تعمل أيضاً كجزء من عملية وضع السياسات الأمنية واتخاذ القرارات السياسية. ومن منظور شامل، تُعتبر المعلومات في الأنظمة الأمنية بمثابة جسر بين المعرفة والعمل الأمني؛ حيث أنّ جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها يمكّن من تحديد أنماط التهديد والتنبؤ بسلوكيات الفاعلين المستقبلية (پيتان، ٢٠٢٠).وفي هذا السياق، يؤكد پيتان (٢٠١٩) أنّ المعلومات في المعادلة الأمنية ليست عنصراً ثانوياً، بل جزءاً من الهيكل الكلي للأمن القومي، الذي يعزز الأمن الداخلي والخارجي من خلال الوظائف الرقابية والوقائية والتنبيهية. وتزداد أهمية هذه الوظائف بشكل خاص في ظل تهديدات ذات طبيعة متعددة الطبقات وغير متكافئة. وفعلياً، بدون معلومات فعّالة، لن يتمكن أي نظام أمني من تقييم المخاطر بدقة وتصميم استجابات فعّالة.ويعرّف غولدمن ومارت (٢٠١٦) المعلومات على أنّها دورة ديناميكية تشمل جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتوزيعها، مما يمكّن صانعي السياسات الأمنية من اتخاذ

قرارات استراتيجية. ويرى هؤلاء أنّ السياسة المعلوماتية على المستوى الوطني يجب أن تُدرس من جانبين: أولاً، كأداة لممارسة السيطرة، وثانياً، كعملية قائمة على المعرفة لزيادة الفهم تجاه البيئة الأمنية.من المنظور المفاهيمي، كان تعريف المعلومات دائماً محل نقاش. يؤكد بيركاسبير (٢٠١٣) على ضرورة تقديم تعريف شامل وعملي للمعلومات، ويرى أنّه لا يمكن اختزال المعلومات بمجرد بيانات خام أو تقارير أمنية. بل يجب اعتبارها عملية منظَّمة تشمل جميع جوانب الجمع والتحليل، وحتى الإجراءات المضادة مثل مكافحة التجسس والعمليات السرية. ويتوافق هذا الرأي مع ما يطرحه فيثيان (٢٠١٣) في إطار دورة المعلومات، حيث يرى أنّ دورة المعلومات تتضمن مراحل محددة، لكل منها دور حيوي في فعالية الأنظمة الأمنية، ويؤكد أنّ الإهمال أو الضعف في أي مرحلة قد يؤدي إلى ضعف العملية الأمنية ككل.أما لانهمن (٢٠١٠)، فيرى أنّ التطورات المعاصرة تجعل الحاجة إلى نموذج معلوماتي جديد أمراً لا مفرّ منه. فهو يجادل بأن التهديدات الناشئة مثل الإرهاب الشبكي، والحروب السيبرانية، والفاعلون غير الدوليين، جعلت الأطر التقليدية للمعلومات غير كافية. ولهذا السبب، يقترح أن تتجاوز المعلومات نموذج الأدوات التقليدي وأن تصبح جزءاً من عملية التعلم التنظيمي والعابر للمؤسسات ويؤكد جيل وفيثيان (٢٠١٣) في كتابهما «المعلومات في عالم غير آمن» على أنّ مفهوم المعلومات مرتبط بشكل وثيق بالتغيرات في البيئة الدولية. ويريان أنّ انتشار التهديدات العابرة للحدود وتعقيد العلاقات السياسية والعسكرية جعل من المعلومات ذات مكانة محورية في الأمن القومي، وحتى اعتُبرت «سلعة استراتيجية.«وفي هذا السياق، يتطرق وارنر (٢٠١٢) إلى البُعد التكنولوجي للمعلومات، ويجادل بأن التقدم التكنولوجي والرقمنة قد غيّرت مفهوم المعلومات. ويرى أنّ ظهور التكنولوجيا الحديثة جعل المعلومات ليست مجرد نشاط بشري قائم على التحليل الفردي، بل أصبحت متكاملة مع الأدوات التكنولوجية، مما أتاح قدرات جديدة في التعرف على التهديدات ومواجهتها.ويظهر من هذه الرؤى أنّ المعلومات في الأنظمة الأمنية ليست مجرد أداة لجمع البيانات، بل هي آلية معقدة لإدارة التهديدات، وزيادة القدرة على اتخاذ القرار، وتحسين فعالية الأنظمة السياسية والأمنية. ومن هذا المنظور، تُعد المعلومات عملية قائمة على المعرفة وأداة استراتيجية تضمن بقاء الدول وأمن المجتمعات.

٢-٤-٢ أنواع المعلومات (العسكرية، الأمنية، الشرطية، السيبرانية)

تُعَد المعلومات من أهم أدوات الأنظمة الأمنية والسياسية، وتمتلك وظائف متعددة، وقد تطوّرت في مجالات مختلفة مثل المجال العسكري، والأمني، والشرطي، والسيبراني. وكل نوع من هذه الأنواع يتشكل حسب طبيعة التهديدات واحتياجات الهياكل الحكومية، ويلعب دوراً رئيسياً في إدارة الأزمات وضمان الأمن.تُعَد المعلومات العسكرية من أقدم أشكال المعلومات، وقد لعبت دائماً دوراً حيوياً في الاستراتيجيات الدفاعية والسياسات الحربية. فالمعلومات العسكرية لا تقتصر على تحديد القدرات القتالية للعدو وتحليل البيئة العملياتية، بل لها أهمية أساسية أيضاً في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وكما يؤكد ساليفان، فإن المعلومات العسكرية، إلى جانب المعلومات الشرطية والاستراتيجية، تشكّل مثلثاً حيوياً لضمان الأمن العالمي (ساليفان، ٢٠٠٧). وبالمثل، تشير أبحاث موران إلى أنّ المعلومات العسكرية، عند دمجها مع أشكال المعلومات الأخرى، تلعب دوراً فريداً في مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهديدات العابرة للحدود (موران، ٢٠١٥).إلى جانب المعلومات العسكرية، تحتل المعلومات الأمنية مكانة متميزة. فهذا النوع من المعلومات يركّز أكثر على التهديدات الداخلية والخارجية ضد السيادة والأمن القومي، ويهدف إلى الوقاية ومواجهة الاختراق، والتخريب، أو الهجمات غير المباشرة. ويُبرز باديُو، بالاعتماد على مفهوم «الأمن المعلوماتي»، أنّ المعلومات الأمنية، خصوصاً في سياق الحروب المعلوماتية والعمليات النفسية، لها دور حاسم في الحفاظ على استقرار الأنظمة (باديُو، ٢٠٢٠). إضافة إلى ذلك، يشير ليميو إلى الدور المتزايد للعمليات المعلوماتية والمراقبة الواسعة، ويؤكد أنّ المعلومات الأمنية في العصر الرقمي اكتسبت أبعاداً أكثر تعقيداً، وبالإضافة إلى الأدوات التقليدية، تستلزم استخدام التقنيات الحديثة لمراقبة وتتبع الاتصالات (لميو، ٢٠١٨).تشكل المعلومات الشرطية فرعاً آخر من أنواع المعلومات، وتُستخدم في إطار المجتمعات المدنية لمواجهة الجرائم والتهديدات الداخلية. فهذا النوع من المعلومات يمكّن الشرطة والمؤسسات الأمنية من استخدام البيانات الميدانية، والتقارير الشعبية، والأدوات التكنولوجية للكشف عن الجرائم والوقاية منها. ويشير كوردنر وأسكاربرو إلى الصلة بين المعلومات الشرطية والمعلومات الوطنية والعسكرية، ويُظهران أنّ هذا التقارب يعزز فعالية الأنظمة المعلوماتية، لا سيما في مواجهة التهديدات المعقدة (كوردنر وأسكاربرو، ٢٠١٠). كما يؤكد كلِكمن وفيسكمب في دراسة مقارنة أنّ المعلومات الشرطية في العصر الشبكي ليست مجرد أداة للسيطرة على الجريمة، بل تشكّل أيضاً منصة لتبادل البيانات مع الجهات الأمنية الأخرى (كلِكمن وفيسكمب، ٢٠١٩).وأخيراً، تُعد المعلومات السيبرانية، باعتبارها أحدث أشكال المعلومات في القرن الحادي والعشرين، ذات دور فريد في الأمن القومي والدولي. فقد أدّت تهديدات السيبر مثل الهجمات على البنى التحتية الحيوية، والتجسس الرقمي، والاختراق في الشبكات العسكرية، إلى أن تصبح المعلومات السيبرانية أحد الركائز الأساسية للأنظمة الأمنية. ويُشير وارنر إلى أنّ هناك علاقة تبادلية بين «المعلومات في مجال السيبر» و«السيبر في مجال المعلومات»، وأن

هذين المجالين في تزايد مستمر نحو الاندماج وإكمال بعضهما البعض (وارنر، ٢٠١٧). وفي هذا السياق، يؤكد راماناديانتو وزملاؤه على ضرورة تعزيز المؤسسات المعلوماتية غير العسكرية لمواجهة التهديدات السيبرانية، ويعتبرون ذلك شرطاً أساسياً للحفاظ على الأمن القومي (راماناديانتو وزملاؤه، ٢٠٢٤). كما تناول رادنر التحديات الكبيرة التي تفرضها التهديدات السيبرانية على البنى التحتية الحيوية للدول، واعتبر المعلومات السيبرانية الأداة الرئيسية لمواجهتها (رادنر، ٢٠١٣).وبناءً عليه، يمكن القول إن المعلومات في أشكالها الأربعة الرئيسية، من العسكرية إلى الأمنية والشرطية والسيبرانية، تعمل كشبكة ديناميكية ومتكاملة. إن تقارب هذه الأنواع من المعلومات لا يكتسب أهمية على المستوى الوطني فحسب، بل أيضاً على المستوى العابر للحدود، وأصبح ضرورة لا غنى عنها في مواجهة التهديدات المعقدة في القرن الحادي والعشرين.

٢-٤-٣ دور الأجهزة الاستخباراتية في مكافحة الإرهاب

تعمل الأجهزة الاستخباراتية كأحد الركائز الأساسية لمواجهة التهديدات الإرهابية في العالم المعاصر، وتفوق وظيفتها مجرد جمع المعلومات. فهذه المؤسسات، من خلال الاستفادة من القدرات البشرية، والتقنيات المتقدمة، والتنظيم الدقيق، تقوم بتحليل وتوقع ومنع الأعمال الإرهابية. وتشمل المعلومات التي تجمعها هذه الأجهزة المصادر البشرية(HUMINT) ، والاتصالات والإشارات(SIGINT) ، والبيانات التصويرية والأقمار الصناعية، وحتى المعلومات السيبرانية، والتي تُحلّل بشكل متكامل لتحديد التهديدات وإدارتها (كارمن، ٢٠٠٢).وتُعد إحدى المهام الأساسية للأجهزة الاستخباراتية التنسيق بين المؤسسات الأمنية والعسكرية. وتشير الأبحاث إلى أنّ نجاح العمليات المضادة للإرهاب يكاد يكون مستحيلاً من دون تعاون دقيق بين الشرطة، ومنظمات الأمن الداخلي، والأجهزة الاستخباراتية العسكرية. على سبيل المثال، في بريطانيا والولايات المتحدة، كانت إقامة الإجراءات والآليات الرسمية لتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة من العوامل الرئيسية لنجاح العمليات المضادة للإرهاب (فولي، ٢٠١٦؛ بولارد وساليفان، ٢٠١٣). وتمكّن هذه التعاونات من وصول المعلومات الحيوية إلى صانعي القرار قبل وقوع العمليات الإرهابية، وتنفيذ ردود سريعة ومستهدفة (ريتشاردز، ٢٠١٨).كما أنّ للأجهزة الاستخباراتية دور في رصد التهديدات ليس على المستوى الداخلي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضاً. فقد أدّى التعاون بين الأجهزة الاستخباراتية للدول المختلفة وتبادل البيانات حول الشبكات الإرهابية إلى تقليل حجم التهديدات الإرهابية بشكل ملموس. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في مواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود مثل القاعدة وداعش، التي تخطط لعملياتها في عدة دول (دن بُر، ٢٠١٧؛ بايمن، ٢٠١٧).لا يقتصر دور الأجهزة الاستخباراتية على كشف الشبكات والجماعات الإرهابية فحسب، بل تقوم أيضاً بتحليل التهديدات، وتقييم نقاط الضعف، وتقديم التوصيات الاستراتيجية، لتشكيل إطار صنع القرار لدى الحكومات. على سبيل المثال، تقوم أجهزة الاستخبارات الأمريكية مثل CIA وFBI، من خلال تقديم تحليلات مستمرة للتهديدات المحتملة، بوضع استراتيجيات وقائية للقوات الأمنية والشرطة (بست جونيور، ٢٠٠٣؛ كرنشاو، ٢٠٠١). وتشمل هذه التحليلات تحديد نقاط ضعف البنى التحتية، وتوقع توقيت الهجمات، وتقديم حلول للوقاية من الاختراقات الإرهابية.كما تلعب الشرطة والأجهزة الاستخباراتية المحلية دوراً محورياً في مواجهة الإرهاب الحضري والعمليات الداخلية. وتشير الدراسات إلى أنّ قدرة الشرطة على جمع المعلومات الميدانية والتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية تمكّن من الوقاية من العمليات الإرهابية الصغيرة والمتوسطة، وتجنب الكوارث البشرية والاقتصادية (بيلي وويسبرد، ٢٠٠٩؛ أوتِينو، ٢٠١٩). كما أنّ تحليل الاتجاهات الإرهابية وأنماط نشاط الجماعات يساعد في تصميم السياسات الأمنية والاستراتيجيات المضادة للإرهاب على المستوى الوطني (آرغومانيز، بُرز وكائونرت، ٢٠١٧).على المستوى الأوروبي، تلعب الأجهزة الاستخباراتية دوراً حيوياً في مكافحة الإرهاب الدولي من خلال التركيز على التنسيق بين الدول، وجمع المعلومات وتحليلها. فقد تمكنت Europol وغيرها من المؤسسات الأوروبية، عبر إنشاء شبكات معلوماتية وتبادل البيانات، من التعرف على التهديدات الإرهابية قبل وقوعها وتقليل آثارها (كيوهان، ٢٠٠٥؛ بُرز، ٢٠٠٨). ويظهر هذا النموذج أنّ نجاح العمليات المضادة للإرهاب لا يعتمد فقط على قوة دولة واحدة، بل على كيفية تفاعل الأجهزة الاستخباراتية المعنية.وأخيراً، تمتلك الأجهزة الاستخباراتية دوراً وقائياً إلى جانب الإجراءات الاستجابية. فهي من خلال تحليل البيانات المعقدة، وتحديد مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، وتتبع الشبكات الاتصالية، وتحليل التهديدات السيبرانية، تمكّن من توقع سلوك الجماعات الإرهابية (إنس وإنس، ٢٠٢٢). وتوضح هذه المقاربة أنّ المعلومات وتحليلها أصبحت أداة استراتيجية وحيوية لمكافحة الإرهاب، وبدونها لا يمكن للحكومات مواجهة التهديدات الإرهابية بفعالية.وباختصار، يتمثل دور الأجهزة الاستخباراتية في مكافحة الإرهاب في عدة أبعاد تشمل جمع وتحليل المعلومات، والتنسيق بين المؤسسات المختلفة، وتقديم التوصيات الاستراتيجية، والوقاية من التهديدات. وتوضح هذه الأنشطة أنّه بدون أجهزة استخباراتية فعّالة، يصعب نجاح السياسات المضادة للإرهاب، وتشكل التهديدات الإرهابية خطراً حقيقياً على الأمن الوطني والدولي.

٢-٤-٤ تجارب الدول المختلفة في استخدام المعلومات لمكافحة الإرهاب

لقد كان الاستخدام الفعّال للمعلومات كأحد الأدوات الرئيسية في مكافحة الإرهاب مصحوباً بتجارب ومقاربات متنوعة في الدول المختلفة. وتُظهر هذه التجارب أنّ النجاح في مكافحة الإرهاب لا يعتمد فقط على جمع المعلومات، بل يتطلب أيضاً التحليل الدقيق، وتبادل المعلومات بين المؤسسات، واستخدام التقنيات الحديثة (كارمون، ٢٠٠٢).تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الأمثلة في استخدام المعلومات لمكافحة الإرهاب. فبعد هجمات ١١ سبتمبر، أنشأت الولايات المتحدة مراكز دمج المعلومات (Fusion Centers) واستفادت من شبكات معلوماتية واسعة لتحسين عملية التعرف على الهجمات الإرهابية والوقاية منها (دي كاسترو غارسيا وماتيي، ٢٠١٧). كما استفادت الدولة من نظم الذكاء الاصطناعي، وقواعد بيانات متعددة، والتحليل التنبؤي لتحديد ومنع الهجمات الإرهابية المحتملة (ديفيس، ٢٠٢١). بالإضافة إلى ذلك، يُعد التعاون بين المؤسسات المختلفة، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية(CIA) ، وFBI، والبنتاغون، مثالاً على التكامل المعلوماتي على المستوى الوطني والدولي (كراوتشوك، ٢٠٠٥)تمتلك كندا أيضاً تجربة مثيرة في الاستفادة من المعلومات في مكافحة الإرهاب. فقد أنشأت شبكات معلوماتية منسقة بين أجهزة الأمن والشرطة، مما مكّنها من السيطرة على الأعمال الإرهابية الداخلية والتهديدات الدولية (رادنر، ٢٠٠٤). وأظهرت كندا، استناداً إلى التجارب السابقة، أهمية تبادل المعلومات بين القطاعات المختلفة في منع العمليات الإرهابية بفعالية (ريتشاردز، ٢٠١٨)أما في بريطانيا، فقد لعب التعاون بين شرطة مكافحة الإرهاب والمنظمات الاستخباراتية الداخلية دوراً حاسماً في مواجهة الهجمات الإرهابية. وتُظهر تجربة بريطانيا أنّ التنسيق بين المؤسسات المختلفة، وتصميم إجراءات تنظيمية واضحة، واستخدام تحليلات المعلومات البشرية والإشارات، يشكّل عاملاً رئيسياً في نجاح الإجراءات المضادة للإرهاب (فولي، ٢٠١٦). بالإضافة إلى ذلك، تمكنت بريطانيا من تحديد وتعطيل الموارد المالية للجماعات الإرهابية من خلال الاستفادة من المعلومات المالية والشبكات السيبرانية (كارمون، ٢٠٠٢)كما تمكنت أستراليا، من خلال إنشاء مجتمع استخباراتي موحد ومنسق بين الوكالات الأمنية والشرطة، من إدارة التهديدات الإرهابية بشكل فعّال. وتُظهر تجربة أستراليا أنّ إنشاء أنظمة معلوماتية متكاملة، والتركيز على التحليل المتقدم، واستخدام التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الكبيرة، يساهم بشكل كبير في تقليل التهديدات الإرهابية (أوتينيو، ٢٠١٩)وفي إندونيسيا، استطاعت شرطة مكافحة الإرهاب، باستخدام المعلومات المحلية والدولية، تحديد الجماعات الإرهابية النشطة في البلاد والقيام باعتقال أعضائها. وقد كان استخدام المعلومات البشرية، وتحليل التهديدات السيبرانية، والتواصل مع المنظمات الدولية من العوامل الأساسية لنجاح إندونيسيا في مكافحة الإرهاب (باريبورنا، ٢٠١٧)أما إيطاليا، فقد طوّرت تجربتها في إطار الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد أدى إنشاء القدرات القانونية وتعزيز التعاون بين المنظمات الوطنية والدولية في إيطاليا إلى تمكين هذا البلد من الاستفادة من التجارب السابقة للوقاية والكشف عن الأنشطة الإرهابية (برناردي، ٢٠١٣)وتُعد كينيا مثالاً على الاستخدام الناجح للمعلومات في الدول التي تواجه تهديدات متنوعة ومتناثرة. فقد تمكن المجتمع الاستخباراتي في كينيا من دمج المعلومات الوطنية والدولية لتحديد تهديدات الجماعات الإرهابية واتخاذ إجراءات وقائية فعّالة (أوتينيو، ٢٠١٩). كما تؤكد كينيا على أهمية إقامة العلاقات الدولية والتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية للدول الأخرى في مكافحة الإرهاب.كما تمتلك أمريكا اللاتينية وأوروبا تجارب متنوعة في استخدام المعلومات. على سبيل المثال، أنشأت الدول الأوروبية شبكات معلوماتية دولية، وركزت على تحليل التهديدات الإرهابية، وتبادل المعلومات مع الأجهزة الاستخباراتية للدول الأخرى، مما مكّنها من تقديم استجابات أكثر فعالية لمواجهة التهديدات الدولية (إستيسر مكغيل وغري، ٢٠١٢؛ روسي، ٢٠١٤).وبشكل عام، تُظهر تجارب الدول المختلفة أنّ النجاح في استخدام المعلومات لمكافحة الإرهاب يعتمد على التكامل التنظيمي، والتعاون الدولي، والاستفادة من التقنيات الحديثة، والتحليل الدقيق للمعلومات البشرية والسيبرانية. ويمكن أن تُستخدم هذه التجارب كنماذج للدول النامية التي تواجه تهديدات إرهابية.

٢-٥ وزارة الداخلية العراقية والبنية الأمنية لها

تُعد وزارة الداخلية العراقية واحدة من الركائز الأساسية في النظام الأمني للبلاد، وهي مسؤولة عن الحفاظ على الأمن الداخلي، وإدارة الشرطة، والتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية. ويكتسب دراسة تاريخ هذه الوزارة وبنيتها، لا سيما بعد سقوط نظام صدام حسين، أهمية كبيرة في فهم الأداء الأمني ومكافحة التهديدات الإرهابية.

٢-٥-١ تاريخ وزارة الداخلية العراقية

لقد تأثرت وزارة الداخلية العراقية خلال الفترات التاريخية المختلفة بالتغيرات السياسية والاجتماعية والعسكرية في البلاد. بعد تأسيس الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١، تشكلت وزارة الداخلية في البداية مع التركيز على إقامة النظام الداخلي ومراقبة الشرطة المحلية، ومع مرور الوقت وظهور تهديدات أمنية مختلفة، توسع دورها (تريب، ٢٠٠٢).في فترة حكم نظام صدام حسين، تحولت وزارة الداخلية إلى أداة للسيطرة السياسية وقمع المعارضين، وكانت تعمل في الغالب تحت نفوذ حزب البعث (داويشا، ٢٠١٣).بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق من قبل قوات

التحالف، خضعت وزارة الداخلية لعمليات إعادة هيكلة وإصلاحات واسعة النطاق. وكان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات إنشاء مؤسسة فعّالة، غير قابلة للفساد، ومستقلة عن الضغوط السياسية (بريتو، ٢٠٠٨). ومع ذلك، واجهت هذه الإصلاحات العديد من التحديات، بما في ذلك المشكلات الهيكلية، ونقص الكوادر المتخصصة، وتداخل المهام مع المؤسسات الأمنية الأخرى (بروكس جونيور، ٢٠٠٦)

٢-٥-٢ الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية العراقية

تم تصميم الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بحيث يتحمل مسؤوليات واسعة تشمل قوات الشرطة الوطنية، والشرطة المحلية، والحرس الحدودي، والتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية. وتضم الوزارة عدة معاونين رئيسيين، كل منهم يتولى مهام محددة:

١. قوات الشرطة الوطنية العراقية :مسؤولة عن الحفاظ على الأمن العام على مستوى البلاد، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتنفيذ القوانين الداخلية (بريتو وكريستوف، ٢٠٠٩).

٢. الشرطة المحلية والحضرية :يتركز دور هذا القسم على تنفيذ القوانين في المناطق الحضرية والتعاون مع القوات المحلية لإدارة الأزمات والحوادث الطارئة (مارر، ٢٠١٨).

٣. الحرس الحدودي ومراقبة العبور :يشرف هذا الجهاز على أمن الحدود ويلعب دوراً رئيسياً في منع دخول الإرهابيين وتهريب الأسلحة (مالوف، ٢٠٢٤).

٤. المكاتب والمعاونيات الاستخباراتية الداخلية :مسؤولة عن جمع وتحليل ومعالجة المعلومات الداخلية للوقاية من التهديدات الأمنية والتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية الدولية والقوات العسكرية (دوبيك، ٢٠٠٩).تم تصميم هيكل هذه الوزارة بحيث يتيح التنسيق بين مختلف القوات، إلا أنّه عملياً تواجه الوزارة مشكلات مثل تداخل المهام، وضعف إدارة المعلومات، ونقص القوى البشرية المدربة، مما حدّ من كفاءتها (بروكس جونيور، ٢٠٠٦؛ بريتو، ٢٠٠٨).

٢-٥-٣ التحديات والقيود في أداء وزارة الداخلية

واجهت وزارة الداخلية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحديات متعددة أثرت على كفاءتها وقدرتها على الاستجابة. ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

- التداخل مع القوات العسكرية والأمنية الأخرى :تشترك قوات الشرطة، والحرس الوطني، والأجهزة الاستخباراتية في مهام معينة، مما يؤدي إلى تقليل الكفاءة (مالواني، ٢٠١٧).
- التمييز والتقسيم الطائفي :غالباً ما يتم تشكيل قوى الشرطة وإدارة الوزارة بناءً على اعتبارات طائفية، وهو ما يعيق إنشاء قوة مهنية ومحايدة (بريتو، ٢٠٠٨؛ بروكس جونيور، ٢٠٠٦).
- نقص التخصص والتدريب :العديد من القوى البشرية تفتقر إلى التدريب المهني الكافي للتعامل مع التهديدات المعقدة الحديثة، خاصة الإرهاب والجرائم السيبرانية (مارر، ٢٠١٨).
- الاعتماد على الدعم الخارجي :كانت إعادة بناء وإنشاء الهياكل الأمنية في العراق تعتمد بشكل كبير على مساعدات الولايات المتحدة وحلف الناتو، مما قلل من استقلال الوزارة (مالوف، ٢٠٢٤؛ دوبيك، ٢٠٠٩).ورغم هذه القيود، استطاعت وزارة الداخلية العراقية أن تلعب دوراً مهماً في إعادة الأمن النسبي في مختلف المناطق، وأن تتولى جزءاً من جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (دوبينز، ٢٠٠٩).

٢-٥-٤ الدور الرئيسي لوزارة الداخلية في الأمن الداخلي

تعد وزارة الداخلية العراقية محور الأمن الداخلي، فهي ليست مسؤولة فقط عن تنفيذ القوانين والحفاظ على النظام العام، بل تلعب دوراً حاسماً في مجال مكافحة الإرهاب. من خلال جمع المعلومات، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وتنفيذ العمليات الشرطية، تسعى الوزارة إلى الوقاية من الهجمات الإرهابية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي (تريب، ٢٠٠٢؛ بريتو، ٢٠٠٩).علاوة على ذلك، تلعب وزارة الداخلية دوراً مهماً في رفع القدرات المحلية وتدريب القوى الأمنية، وتسعى من خلال إصلاح الهياكل إلى زيادة الكفاءة وسرعة الاستجابة للتهديدات الأمنية (دوبيك، ٢٠٠٩).

٢-٥-٣ التحديات والقيود في أداء وزارة الداخلية

واجهت وزارة الداخلية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ جملةً من التحديات التي أثرت بشكلٍ مباشر في كفاءتها وقدرتها على الاستجابة للتهديدات الأمنية. ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

- التداخل مع القوات العسكرية والأمنية الأخرى :إذ تتقاطع مهام قوات الشرطة والحرس الوطني والأجهزة الاستخبارية في العديد من المجالات، مما يؤدي إلى تراجع الكفاءة التشغيلية وتكرار الأدوار (مالواني، ٢٠١٧).

• التمييز والتقسيم الطائفي :غالبًا ما تُبنى تركيبة قوات الشرطة وإدارة الوزارة على أسسٍ طائفيةٍ ومحاصصاتٍ مذهبية، وهو ما أعاق تشكيل جهازٍ مهنيٍ ومحايدٍ يخدم المصلحة الوطنية العامة (بريتو، ٢٠٠٨؛ بروكس جونيور، ٢٠٠٦).

• نقص الخبرة والتدريب :يعاني عدد كبير من العناصر من غياب التدريب المهني المتخصص اللازم لمواجهة التهديدات الحديثة والمعقدة، ولا سيما في مجالي الإرهاب والجريمة الإلكترونية)مارر، ٢٠١٨.(

• الاعتماد على الدعم الخارجي :إذ إن عملية إعادة بناء الهياكل الأمنية في العراق تأثرت بدرجةٍ كبيرة بالمساعدات الأمريكية ودعم حلف الناتو، الأمر الذي حدّ من استقلالية الوزارة وقدرتها على تطوير سياساتها الأمنية بصورةٍ ذاتية (مالوف، ٢٠٢٤؛ دوبك، ٢٠٠٩).

وعلى الرغم من هذه القيود، فقد تمكنت وزارة الداخلية العراقية من أداء دورٍ مهم في استعادة قدرٍ من الأمن والاستقرار في عددٍ من المناطق، كما ساهمت في الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (دوبينز، ٢٠٠٩).

٢-٥-٤ الدور المحوري لوزارة الداخلية في الأمن الداخلي

تُعدّ وزارة الداخلية العراقية المحور الرئيس للأمن الداخلي، إذ لا تقتصر مهامها على تنفيذ القوانين وحفظ النظام العام، بل تؤدي أيضًا دورًا حاسمًا في مكافحة الإرهاب .وتسعى الوزارة، من خلال جمع المعلومات، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وتنفيذ العمليات الشرطية، إلى منع الهجمات الإرهابية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي (تريب، ٢٠٠٢؛ بريتو، ٢٠٠٩).

إضافةً إلى ذلك، تضطلع الوزارة بدورٍ بارز في رفع القدرات المحلية وتدريب القوى الأمنية، كما تعمل على إصلاح الهياكل التنظيمية بهدف زيادة الكفاءة وتحسين سرعة الاستجابة للتهديدات الأمنية (دوبك، ٢٠٠٩).

٢-٥-٥ المهام والوظائف في مجال الأمن الداخلي

تعتبر وزارة الداخلية العراقية واحدة من الركائز الأساسية في هيكل الأمن الوطني، وتلعب دوراً محورياً في الحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار الاجتماعي. تتحمل الوزارة مسؤوليات واسعة تشمل الحفاظ على النظام العام، مكافحة الجريمة المنظمة، الوقاية من الإرهاب، إدارة الحدود، والتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية. تم تصميم الهيكل التنظيمي للوزارة بحيث يمكن تنفيذ هذه المهام على المستويات الوطنية والمحلية، إلا أن تحقيق الأهداف بشكل كامل يتطلب تنسيقاً دقيقاً بين القوى المختلفة وإدارة مهنية (بريتو، ٢٠٠٩؛ دوبيك، ٢٠٠٩).

١ .الحفاظ على النظام العام وتنفيذ القانون تعد واحدة من أهم مهام وزارة الداخلية العراقية هي الحفاظ على النظام العام وتنفيذ القانون على مستوى البلاد. وتشمل هذه المهمة الشرطة الحضرية والمحلية، إدارة الأزمات الأمنية، ومكافحة الجرائم العادية والمنظمة. يتعين على الشرطة الوطنية والمحلية استخدام المعلومات المجمعة للتنبؤ بالتهديدات الأمنية والاستجابة لها بسرعة (بروكس جونيور، ٢٠٠٦).يعتمد الأداء الناجح في هذا المجال بشكل كبير على المعدات المتقدمة، تدريب القوى البشرية، واستخدام التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة التي تمكّن من مراقبة وتحليل التهديدات (مارر، ٢٠١٨؛ بريتو، ٢٠٠٨).

٢ .مكافحة الإرهاب والتهديدات المنظمة تلعب وزارة الداخلية العراقية دوراً حيوياً في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة. تسعى الوزارة من خلال التعرف على التهديدات، جمع وتحليل المعلومات الداخلية، والتنسيق مع الهيئات الدولية إلى الوقاية من الهجمات الإرهابية. وقد أظهرت تجارب الدول المختلفة أن النجاح في مكافحة الإرهاب يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الشرطة، الأجهزة الاستخباراتية، والقوات العسكرية (كرمون، ٢٠٠٢؛ ريتشاردز، ٢٠١٨).في العراق، تسعى وزارة الداخلية من خلال إنشاء إدارات خاصة لمكافحة الإرهاب ووحدات عملياتية متخصصة إلى زيادة سرعة الاستجابة ودقة العمليات الأمنية. ومع ذلك، فإن القيود مثل نقص العناصر المدربة والمعدات المتقدمة تقلل أحياناً من كفاءة هذه الوحدات (مالوف، ٢٠٢٤).

٣ .إدارة الحدود وأمن المعابر يعد الحفاظ على أمن الحدود ومنع دخول الجماعات المسلحة وتهريب الأسلحة والمتفجرات من المهام الرئيسية الأخرى لوزارة الداخلية. ويتم ذلك عبر الحرس الحدودي ووحدات مراقبة المعابر الحدودية، التي تستخدم أنظمة مراقبة ومعلوماتية متقدمة لمحاولة التعرف على التهديدات المحتملة وتحيدها (دوبينز، ٢٠٠٩).ويعد التنسيق بين حرس الحدود، الشرطة الوطنية، والأجهزة الاستخباراتية لمنع تسلل العناصر الإرهابية إلى داخل البلاد أمراً ذا أهمية بالغة، ويشكل جزءاً أساسياً من مهام الأمن الداخلي للوزارة (تريب، ٢٠٠٢).

٤ .جمع وتحليل المعلومات الأمنية تلعب وزارة الداخلية العراقية دوراً أساسياً في جمع وتحليل المعلومات الأمنية الداخلية. وتشمل هذه المهمة المعلومات البشرية(HUMINT) ، المعلومات الإشارية(SIGINT) ، والمعلومات السيبرانية، وهي ضرورية للوقاية من الجرائم والتهديدات الإرهابية (بريتو، ٢٠٠٩؛ دوبيك، ٢٠٠٩).يتم نقل المعلومات التي تحصل عليها الوزارة إلى باقي الأجهزة الأمنية، العسكرية والدولية لضمان تنسيق واتخاذ

قرارات أسرع وأكثر دقة. وتظهر التجارب الدولية أن كفاءة العمليات الأمنية تعتمد على تبادل المعلومات بشكل فعال بين المنظمات والدول (ريتشاردز، ٢٠١٨؛ كرمون، ٢٠٠٢).

٥ .تدريب وتمكين القوى الأمنية تعد إحدى المهام المهمة الأخرى لوزارة الداخلية العراقية، تدريب وتمكين قوات الشرطة والأمن. نظرًا لتعقيد التهديدات الأمنية الحديثة، بما في ذلك الإرهاب والجرائم السيبرانية والتهريب، يجب أن تكون القوات على دراية بمهارات متقدمة في العمليات الاستخباراتية، تحليل التهديدات وإدارة الأزمات (مالوف، ٢٠٢٤)تشمل هذه التدريبات محاكاة العمليات الواقعية، الدورات التخصصية لمكافحة الإرهاب، والتدريب في مجال التقنيات الأمنية الحديثة، بهدف زيادة قدرة الوزارة على الاستجابة السريعة والفعّالة (بروكس جونيور، ٢٠٠٦)تتمتع وزارة الداخلية العراقية، من خلال مهامها الواسعة التي تشمل الحفاظ على النظام العام، مكافحة الإرهاب، إدارة الحدود، جمع وتحليل المعلومات، وتدريب القوات، بدور محوري في الأمن الداخلي للبلاد. وعلى الرغم من وجود تحديات مثل تداخل المهام، نقص العناصر المتخصصة، والاعتماد على الدعم الخارجي، إلا أن هيكل الوزارة مصمم بطريقة تمكّنها من تنسيق جهود القوى المختلفة، والحفاظ على الأمن الداخلي، والقيام بدور فعّال في مواجهة التهديدات الحديثة.

٢-٥-٦ دور ومكانة وزارة الداخلية في مكافحة الإرهاب بعد داعش

بعد انهيار خلافة داعش في العراق، لعبت وزارة الداخلية دورًا مهمًا وحساسًا في ضمان الأمن الداخلي ومواجهة التهديدات المتبقية والجماعات شبه العسكرية. فالتخلص من داعش لم يكن نهاية للعمليات العسكرية الواسعة، بل كان بداية مرحلة جديدة من التحديات الأمنية والاجتماعية في العراق، التي كان على وزارة الداخلية التعامل معها. باعتبارها الجهة الرئيسية المسؤولة عن الأمن الداخلي، تقع على عاتق الوزارة مهمة إدارة قوات الشرطة، التنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية، منع الأنشطة الإرهابية، وضمان الاستقرار العام (بريتو، ٢٠٠٩؛ دوبك، ٢٠٠٩)أحد أبرز أدوار وزارة الداخلية في مرحلة ما بعد داعش هو إعادة بناء وتمكين الهياكل الأمنية المحلية والوطنية. فقد تمكنت الوزارة من تعزيز الشرطة الوطنية، تدريب القوات المتخصصة في مكافحة الإرهاب، وإنشاء وحدات الاستجابة السريعة، بما زاد من القدرة على مواجهة التهديدات الإرهابية. أظهرت التجارب أن مكافحة الجماعات الصغيرة المتبقية من داعش ومنع عودتها للعمليات شبه العسكرية يتطلب تنسيقًا مستمرًا بين قوات الشرطة، الوحدات الاستخباراتية، والجيش، وتلعب وزارة الداخلية دور المنسق والمدير لهذه التفاعلات (بروكس جونيور، ٢٠٠٦)كما تتحمل وزارة الداخلية مسؤولية جمع وتحليل واستخدام المعلومات الأمنية الداخلية لرصد أنشطة الجماعات الإرهابية، شبكات تهريب الأسلحة، ومصادر تمويلها. في هذا السياق، ساعد التعاون مع المنظمات الدولية والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية في الاستفادة من التجارب العالمية والأدوات الحديثة لجمع المعلومات (ريتشاردز، ٢٠١٨؛ كرمن، ٢٠٠٢). وتُعد المعلومات التي تجمعها الوزارة أساسًا للقرارات العملياتية وللوقاية من الهجمات الإرهابية، وتشكل القدرة على تحليل هذه المعلومات جزءًا مهمًا من نجاح العمليات الأمنية في مرحلة ما بعد داعش.بالإضافة إلى ذلك، تلعب وزارة الداخلية دورًا رئيسيًا في ضمان أمن الحدود ومراقبة المعابر الحدودية. فقد جلبت مرحلة ما بعد داعش تهديدات جديدة، مثل دخول العناصر المتبقية من الجماعات الإرهابية من الدول المجاورة وتهريب الأسلحة. وللتصدي لهذه التهديدات، تعتمد الوزارة على حرس الحدود ووحدات المراقبة، بالتنسيق مع الأجهزة الاستخباراتية، لضمان أمن الحدود والمناطق الحساسة في البلاد (مالوف، ٢٠٢٤)إحدى المجالات الهامة الأخرى لنشاط وزارة الداخلية في مرحلة ما بعد داعش هي منع انتشار الأيديولوجيات المتطرفة واستعادة الاستقرار الاجتماعي. فقد سعت الوزارة، بالتعاون مع الجهات الثقافية والاجتماعية، إلى إدارة المناطق المتضررة من الصراعات بشكل شامل ومنع حدوث فراغ أمني واجتماعي. وتلعب هذه المهمة، بجانب بعدها الأمني، دورًا مهمًا في تقليل مظاهر الاستياء ومنع إعادة إنتاج العنف الطائفي (بريتو، ٢٠٠٨؛ دوبك، ٢٠٠٩).كما كان تمكين الكوادر البشرية وتطوير المهارات التخصصية أحد أولويات وزارة الداخلية في مواجهة التهديدات بعد داعش. فالتدريب المكثف لقوات الشرطة على التعرف على التهديدات، والعمليات الاستخباراتية، وإدارة الأزمات، ومكافحة الهجمات الإرهابية الصغيرة والمتفرقة، يتيح استجابة سريعة ودقيقة ويساهم في تحقيق استقرار نسبي للأمن الداخلي (مارر، ٢٠١٨)بشكل عام، فإن مكانة وزارة الداخلية العراقية في مرحلة ما بعد داعش تتجاوز الدور التنفيذي البحت، لتصبح العمود الفقري للأمن الداخلي ومنسقًا رئيسيًا لقوات مكافحة الإرهاب. ويشمل عمل الوزارة تمكين الهياكل الشرطية، واستخدام التقنيات الحديثة في جمع وتحليل المعلومات، والتعاون مع الهيئات الدولية، وإدارة الأزمات الأمنية، كجزء من جهودها للحفاظ على الاستقرار ومنع عودة التهديدات الإرهابية إلى البلاد. وعلى الرغم من التحديات العديدة، بما في ذلك نقص الكوادر المتخصصة وقيود الموارد، فقد تمكنت وزارة الداخلية من لعب دور مهم وفعّال في مواجهة تهديدات ما بعد داعش والمساهمة في إعادة بناء الأمن الوطني العراقي.تُعد وزارة الداخلية العراقية، بصفتها العمود الفقري للأمن الداخلي في البلاد والعامل الأساسي في مواجهة تهديدات ما بعد داعش، ذات دور محوري في جمع ومعالجة وتحليل المعلومات الأمنية. ومن

أبرز نقاط القوة لهذه الوزارة قدرتها على توحيد البيانات والمعلومات المحلية والوطنية، مما يتيح التعرف على التهديدات المحتملة والوقاية من نشاطات الجماعات الإرهابية المتبقية من داعش. إذ أن إنشاء شبكات معلوماتية على مستوى المحافظات والمناطق المحلية، إلى جانب استخدام التقنيات الحديثة لجمع وتحليل البيانات، قد عزز من التنسيق السريع بين الوحدات المختلفة للشرطة والأجهزة الأمنية، وحسّن سرعة الاستجابة للتهديدات (بيتن، ٢٠١٩؛ وارنر، ٢٠١٧). وتُمكّن هذه الإمكانية الوزارة من رصد ليس فقط التهديدات التقليدية، بل أيضًا التهديدات السيبرانية والحديثة على المستوى الوطني، واتخاذ إجراءات وقائية فعّالة.ومن نقاط القوة الأخرى لوزارة الداخلية تركيزها على تدريب وتخصص القوات الاستخباراتية. فقد أدى إنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب وتدريب القوات في مجالات متنوعة، تشمل جمع وتحليل البيانات، والعمليات الميدانية، ومكافحة التهديدات السيبرانية، إلى تعزيز فاعلية الإجراءات الاستخباراتية (كالكمن وويسكامب، ٢٠١٩). بالإضافة إلى ذلك، فإن التجارب الدولية والتعاون مع المنظمات والهيئات الأمنية في دول مختلفة قد مكّن الوزارة من تطبيق الأساليب والنماذج الناجحة داخل هيكلها الداخلي، ومنع تكرار الأخطاء السابقة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في مواجهة التهديدات المعقدة لما بعد داعش، التي تتسم بالطبيعة الشبكية وغير المركزية (گارنر و مكگلين، ٢٠١٨)مع ذلك، تواجه وزارة الداخلية العراقية تحديات هيكلية وبيروقراطية ملحوظة. فتنوع الوحدات الاستخباراتية وتعقيد التسلسل الهرمي التنظيمي يؤدي أحيانًا إلى وصول المعلومات الحيوية إلى صانعي القرار بتأخير، ما يقلل من كفاءة العمليات (يولسل وكولتوكوز، ٢٠١٤). بالإضافة إلى ذلك، يعاني بعض المحافظات من نقص في المعدات التكنولوجية وضعف في البنية التحتية للاتصالات، مما يحد من القدرة على تحليل ومعالجة المعلومات ويجعل من الصعب تغطية جميع التهديدات بشكل كامل (رامادياننتو وزملاؤه، ٢٠٢٥)تحدٍ آخر يتمثل في التهديدات السيبرانية ومحاولات نفوذ الجماعات الإرهابية إلى الشبكات المعلوماتية الداخلية. ورغم تحقيق الوزارة تقدمًا في تطوير القدرات السيبرانية، إلا أنها لا تزال معرضة لخطر التلاعب بالبيانات أو اختراقها، ما قد يعرقل العمليات الأمنية. ويستلزم ذلك استثمارات مستمرة في الأمن السيبراني وتطوير أنظمة حماية متقدمة للحد من ضعف المعلومات (سانيكب، ٢٠٢٢؛ ساپيلكو، ٢٠٢٢)كما أن محدودية الموارد البشرية المتخصصة والضغوط الناجمة عن إدارة أزمات متعددة في آن واحد تقلل من قدرة الوزارة على التعامل المتزامن مع التهديدات التقليدية والحديثة. فقلة الخبراء المدربين والقدرة المحدودة على معالجة المعلومات المعقدة تجعل بعض التهديدات، خاصة تلك الشبكية أو السيبرانية، غير مكتشفة أو غير مُحكمة المعالجة (چن وزو، ٢٠٠٦)من نقاط القوة الأخرى في هيكل وزارة الداخلية الدمج بين المعلومات المالية والاقتصادية والبيانات العملياتية. فتحليل التدفقات المالية المرتبطة بالجماعات الإرهابية وتحديد شبكات التمويل يساعد الوزارة على تصميم عمليات وقائية أكثر فاعلية ومنع إعادة إنتاج التهديدات. وهذه القدرة تعكس استثمار الوزارة بذكاء للموارد والمعلومات متعددة الأبعاد في مواجهة إرهاب ما بعد داعش (رادولوف، ٢٠١٩)بالمجمل، تمتلك وزارة الداخلية العراقية نقاط قوة ملحوظة في المجال الاستخباراتي، تشمل توحيد البيانات، تدريب وتخصص القوات، استخدام التكنولوجيا الحديثة، ودمج المعلومات المالية مع العملياتية. ومع ذلك، فإن التحديات مثل الهيكل البيروقراطي المعقد، ضعف البنية التحتية التكنولوجية، التهديدات السيبرانية، نقص الخبرات البشرية، وضغوط العمليات المتعددة، ما زالت تشكل قيودًا جدية. ويستلزم إدارة هذه التحديات استثمارات إضافية، تعزيز التدريب المتخصص، تطوير التكنولوجيا المتقدمة، وتوسيع التعاون الدولي لضمان قدرة الوزارة على أداء مهامها في حفظ الأمن الداخلي ومكافحة تهديدات ما بعد داعش بفعالية.

٢-٦ مفهوم القدرات الاستخبارية

٢-٦-١ التعاريف وأبعاد القدرات الاستخبارية

مفهوم القدرات الاستخبارية يُعد أحد المحاور الأساسية في دراسات الأمن والاستخبارات، ويشير إلى الإمكانات والقدرات التي يمتلكها كيان أو نظام من أجل جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها واستخدامها بشكل فعال في اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات. بشكل عام، تتجاوز القدرات الاستخبارية مجرد جمع المعلومات، لتشمل قدرة المؤسسات على معالجة البيانات وتحليلها وتحويلها إلى معرفة عملية تمكنها من مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية (بريكأسبير، ٢٠١٣). وقد تطور هذا المفهوم مع مرور الوقت، وانتقل تدريجيًا من منظور أحادي البُعد إلى نهج متعدد الأبعاد وشامل (شنيدر ونيومان، ٢٠١٥)من منظور نظري، يمكن تصنيف القدرات الاستخبارية إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البُعد المعرفي، البُعد العملياتي، والبُعد التنظيمي.

- البُعد المعرفي يركز على قدرة الفرد أو المنظمة على فهم وتحليل المعلومات، بحيث يمكن تحديد الأنماط والاتجاهات والتهديدات المحتملة (غوندیرسون وغوندیرسون، ٢٠٠٤).
- البُعد العملياتي يشمل الأدوات والتقنيات والعمليات المتعلقة بجمع المعلومات وتحليلها، مما يتيح اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة (بيڈلر، ٢٠٢٠).

• البُعد التنظيمي يتعلق بالهيكل التنظيمي والتنسيق بين الوحدات المختلفة والقدرات الإدارية على استخدام المعلومات بشكل متكامل (سميث، ٢٠٠٦)من الأبعاد المهمة الأخرى للقدرات الاستخبارية، البُعد التكيفي والابتكاري .تشير الدراسات إلى أن المؤسسات التي تتمتع بقدرات استخبارية متقدمة، لا تكتفي بتحليل البيانات المتاحة، بل تتميز أيضًا بالقدرة على تحديد التهديدات الناشئة والتكيف السريع مع الظروف المتغيرة (لين وكلاوانز، ٢٠٠٥). ويكتسب هذا البُعد أهمية خاصة في مجال الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب، إذ أن التهديدات الأمنية تتطور باستمرار، ويجب أن تكون المؤسسات قادرة على التنبؤ بها والاستجابة لها في الوقت المناسب.الذكاء الهجين (Hybrid Intelligence) يُعد من الأبعاد الحديثة للقدرات الاستخبارية، ويجمع بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي في تحليل ومعالجة البيانات (دلرمن وزملاؤه، ٢٠١٩). هذا الدمج يمكّن المؤسسات من الاستفادة من قدرة التحليل البشري إلى جانب سرعة ودقة الحسابات الآلية، مما يتيح اتخاذ قرارات معقدة وحساسة بفاعلية (ميكاليف وزملاؤه، ٢٠١٩). في المجالات العملياتية، وخاصة في الأنظمة الاستخبارية المتقدمة والأمن السيبراني، يلعب استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي دورًا محوريًا في تعزيز القدرات الاستخبارية (أشميد وزملاؤه، ٢٠٢١)تشدد التعاريف المختلفة للقدرات الاستخبارية على أن هذه الإمكانات لا تقتصر على الأفراد المتخصصين فحسب، بل تشمل الهيكل التنظيمي بأكمله والعمليات المرتبطة بالمعلومات، مما يعزز إنتاجية المؤسسة (هورن، ١٩٩١). على سبيل المثال، في المجالات الصناعية والتجارية، قد تشمل القدرات الاستخبارية القدرة على جمع بيانات السوق، تحليل الاتجاهات التنافسية، وتوظيف هذه المعرفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (ژو وكيم، ٢٠١٤). وتطبق نفس المبادئ في مجال الأمن الوطني والاستخبارات، حيث يجب أن تتمتع المؤسسات الاستخبارية بالقدرة على دمج البيانات البشرية، الإشارات، والمعلومات السيبرانية بشكل متكامل.من ناحية أخرى، تشير نماذج نضج الذكاء الاصطناعي والقدرات الاستخبارية إلى أن تطوير هذه الإمكانات يتطلب إطارًا مفهوميًا واستراتيجيًا يحدد مستوى النضج التنظيمي في استخدام البيانات وتحليل المعلومات، ويتيح التخطيط لتحسينه (الشعيبني وزملاؤه، ٢٠١٩). توفر هذه الأطر إمكانية تقييم القدرات الحالية، تحديد الثغرات، وتصميم الحلول لتعزيز القدرات الاستخبارية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة فعالية اتخاذ القرار والاستجابة للتهديدات.بالتالي، تُعد القدرات الاستخبارية مجموعة متعددة الأبعاد ومعقدة من الإمكانات والعمليات والأدوات التي تعزز قدرة المؤسسات على جمع المعلومات وتحليلها واستغلالها. ويكتسب هذا المفهوم أهمية حيوية في مجال الأمن الوطني ومكافحة التهديدات الحديثة، بما في ذلك الإرهاب، ويتطلب تطويره الاهتمام بالأبعاد المعرفية، العملياتية، التنظيمية والتكيفية، بالإضافة إلى الاستخدام الذكي للتقنيات الحديثة.

٢-٦-٢ التمييز بين القدرة، الكفاءة، الفعالية، والقابلية

في الأدبيات الإدارية والاستخباراتية، على الرغم من ترابط مفاهيم القدرة، الكفاءة، الفعالية، والإمكانات، إلا أن هناك فروقًا مهمة ودقيقة بينها، والتي تُعدّ أساسية لفهم أداء المؤسسات والأنظمة الاستخباراتية. ويمكن توضيحها تحليليًا كما يلي:القدرة (Competence / Capabilityبالمعنى الضيق)تشير القدرة إلى المهارات والمعرفة والمؤهلات التي يمتلكها الفرد أو المؤسسة للقيام بمهمة معينة. يركز هذا المفهوم أساسًا على الإمكانات الداخلية والمهارات الموجودة، دون أن يكون بالضرورة ضمانًا لتحقيق نتائج أو مخرجات محددة. بمعنى آخر، القدرة تعبر فقط عن أن النظام أو الفرد قادر على أداء نشاط معين.مثال :قد يمتلك محلل استخباراتي القدرة على التعرف على أنماط التهديدات السيبرانية، لكن هذا لا يعني بالضرورة استخدام هذه القدرة بفعالية واستمرار في العمليات الواقعية (بريكاسبير، ٢٠١٣)(Efficiency) تشير الكفاءة إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتوضح كيف يمكن استخدام الموارد المتاحة (مثل الوقت، القوى البشرية، الميزانية) بأفضل طريقة لتحقيق الأهداف. تركّز الكفاءة على التوفير والإنتاجية فقط، وقد لا تضمن جودة أو فعالية العمليات النهائية.مثال :قد تقوم وحدة استخباراتية بمعالجة البيانات بسرعة عالية، لكن إذا كانت التحليلات ناقصة، فإن الكفاءة العالية لا تعني تحقيق الهدف (شنيدر و نيومان، ٢٠١٥).الفعالية(Effectiveness) تمثل الفعالية مدى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. على عكس الكفاءة التي تركز على نسبة المدخلات إلى المخرجات، تهتم الفعالية بجودة ومدى تحقيق الأهداف. قد يكون النظام أو المؤسسة كفؤًا لكنه غير فعّال بسبب ضعف الاستراتيجية أو تنفيذ العمليات.مثال :قد يتمكن مركز تحليل المعلومات، باستخدام موارد محدودة، من تحديد تهديد إرهابي وإحباطه؛ هذا يمثل فعالية، حتى لو استُهلكت موارد كبيرة (ببلر، ٢٠٢٠).

الإمكانات / القدرات(Capability / Intelligence Capability) الإمكانات مفهوم أشمل ومتعدد الأبعاد، يعبر عن القدرة المركبة للمؤسسة أو النظام على أداء مجموعة من المهام، التكيف مع التغيرات البيئية، وإنتاج نتائج فعّالة وكفؤة. تشمل الإمكانات القدرات الفردية، العمليات التنظيمية، التقنيات، والتنسيق بين الوحدات. لا تضمن الإمكانات بالضرورة الكفاءة أو الفعالية، لكنها توفر القدرة الكامنة لإنتاج هذه النتائج (غوندیرسون وغوندیرسون، ٢٠٠٤؛ ديليرمان وزملاؤه، ٢٠١٩).بمعنى آخر، الإمكانات مفهوم شامل يجمع القدرات، الموارد، المهارات، والعمليات في إطار عملي يسمح للمؤسسة بأن تكون فعّالة وكفؤة عند مواجهة التهديدات والفرص.في الممارسة العملية، تحتاج المؤسسات الأمنية والاستخباراتية إلى

تطوير الإمكانات لتحويل القدرات إلى كفاءة وفعالية فعلية. بعبارة أخرى، تشكل الإمكانات البنية التحتية التي تمكّن من ظهور القدرات الكفوءة والفعّالة (بريكاسبير، ٢٠١٣؛ ميكاليف وزملاؤه، ٢٠١٩).

٢-٦-٣ المؤشرات والمعايير لتقييم القدرات الاستخباراتية

تلعب المؤشرات والمعايير لتقييم القدرات الاستخباراتية دورًا محوريًا في قياس وتحسين أداء الأجهزة الاستخباراتية والأمنية، وبدون وجود معايير دقيقة، لا يمكن تقييم القدرات الاستخباراتية للمؤسسات بدقة. تشير القدرة الاستخباراتية إلى قدرة المؤسسة على جمع المعلومات، تحليلها، معالجتها، واستخدامها لدعم القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، ويتجاوز هذا المفهوم مجرد القدرة على إنتاج المعلومات (بريكسبير، ٢٠١٣)بمعنى آخر، تمثل القدرة الاستخباراتية مزيجًا من الموارد البشرية، التكنولوجيا، العمليات، والمعرفة التنظيمية التي تعمل معًا لتمكين إنتاج معلومات ذات جودة وموثوقة (شنيدر و نيومان، ٢٠١٥)أحد الأبعاد المهمة في تقييم القدرة الاستخباراتية هو البعد المعرفي والتحليلي، والذي يشمل قدرة المؤسسة على فهم البيئة، التنبؤ بالتهديدات، وتقديم تحليلات دقيقة وفي الوقت المناسب. على سبيل المثال، أكّد غانديرسون وغانديرسون (٢٠٠٤) على أهمية الاستقلالية والأتمتة في العمليات الاستخباراتية، وأظهرا أن المؤسسات التي تتمتع بقدرة اتخاذ القرار المستقل والسريع تؤدي أداءً أفضل عند مواجهة التهديدات المعقدة وغير الخطيةيشمل هذا البعد مؤشرات مثل دقة التنبؤ، سرعة معالجة المعلومات، وجودة التحليلات، والتي تُعتبر معايير رئيسية لتقييم القدرات الاستخباراتية (ببلر، ٢٠٢٠)تلعب الأبعاد التكنولوجية وأنظمة المعلومات أيضًا دورًا كبيرًا في قياس القدرة الاستخباراتية. أظهرت الدراسات في مجال الأنظمة الذكية والبنى الرقمية أن القدرة الاستخباراتية يمكن تقييمها من خلال جودة البيانات، تكامل الأنظمة، قدرات التخزين والمعالجة، وإمكانية الوصول إلى البيانات الحيوية (وو وزملاؤه، ٢٠٢٣؛ دونغ ووانغ، ٢٠٢٥)تشمل المؤشرات التشغيلية مثل سرعة الوصول إلى المعلومات، قدرة الأنظمة على الاستجابة، ودقة البيانات من بين المعايير الأساسية لتقييم الأبعاد التكنولوجية للقدرات الاستخباراتية.تلعب الأبعاد التنظيمية والعملياتية أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل القدرة الاستخباراتية. المؤسسات التي تمتلك عمليات معيارية، إدارة فعالة للمعرفة، والتعاون بين الأقسام تتمتع بقدرة استخباراتية أعلى (إكس وكيم، ٢٠١٤). تشمل المؤشرات المرتبطة بهذا البعد مستوى التنسيق بين الوحدات الاستخباراتية، جودة تدفق المعلومات داخل المؤسسة، وفعالية عمليات اتخاذ القرار. وقد أكدت الدراسات الحديثة أن القدرة الاستخباراتية لا تقتصر على وجود التكنولوجيا أو الموارد البشرية فحسب، بل إن الجمع الأمثل بين هذه العوامل، مع وجود العمليات المناسبة وثقافة تنظيمية متقدمة، يحدد مستوى القدرة المعلوماتية للمؤسسة (ببلر، ٢٠٢٠)بالإضافة إلى الأبعاد المذكورة، تلعب أبعاد الابتكار والتعلم المؤسسي دورًا هامًا في تقييم القدرة الاستخباراتية. المؤسسات التي لديها القدرة على التعرف على الأنماط الجديدة، استخدام المعرفة المتاحة، والابتكار في أساليب جمع وتحليل المعلومات تتمتع بقدرة استخباراتية أعلى (شنيدر و نيومان، ٢٠١٥). تشمل مؤشرات هذا البعد سرعة التعلم المؤسسي، عدد المبادرات الاستخباراتية، وقدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات البيئية.أخيرًا، يجمع الإطار متعدد الأبعاد بين كل هذه الأبعاد ليتيح إمكانية تقييم دقيق للقدرة الاستخباراتية. على سبيل المثال، قدم ببلر (٢٠٢٠) إطارًا مفاهيميًا شاملاً يشمل الأبعاد البشرية، التكنولوجية، والعملياتية، مما يوفر إمكانية تقييم شامل ومتكامل. تحدد هذه الأطر مؤشرات ومعايير محددة لكل بعد، وتمكن المؤسسات من تحديد نقاط القوة والضعف ووضع خطط لتعزيز قدراتها الاستخباراتية (بريكسبير، ٢٠١٣؛ غانديرسون وغانديرسون، ٢٠٠٤).بشكل عام، يتطلب تقييم القدرة الاستخباراتية نهجًا متعدد الأبعاد يشمل الأبعاد المعرفية، التكنولوجية، التنظيمية، والابتكارية، مع تحديد مؤشرات واضحة وقابلة للقياس لكل بعد. بدون إطار متماسك من هذا النوع، يصبح من الصعب مقارنة أداء المؤسسات، تحديد الثغرات المعلوماتية، وتصميم برامج تحسين، وبالتالي لن تتحقق القدرة الاستخباراتية للمؤسسة بشكل فعّال.ارتباط القدرة الاستخباراتية بالأمن الداخلي له أهمية كبيرة، لأن الأمن الداخلي لأي دولة يعتمد أساسًا على قدرة المؤسسات والهيئات الاستخباراتية على التعرف على التهديدات الداخلية، والوقاية منها، وإدارتها. تُعد القدرة الاستخباراتية، كما تمّ تناولها سابقًا، مجموعة من القدرات، والموارد البشرية، والتقنيات، والعمليات، والمعرفة التنظيمية التي تمكّن من إنتاج معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب (بريكسبيير، ٢٠١٣). هذه القدرة تُعدّ الأساس والركيزة الرئيسية لأداء أجهزة الأمن الداخلي، وبدونها لا يمكن للمؤسسات إدارة التهديدات الداخلية بفعالية، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهديدات السيبرانية (شنايدر ونيومآن، ٢٠١٥).أحد المكونات الأساسية في هذا الصدد هو الوقاية والتنبيه المبكر. المؤسسات ذات القدرة الاستخباراتية العالية يمكنها من خلال تحليل البيانات ونمذجة التهديدات، تحديد نقاط الضعف الأمنية، وتصميم وتنفيذ الإجراءات الوقائية قبل وقوع الحوادث (غاندرسون وغاندرسون، ٢٠٠٤). وتشمل هذه الوقاية التعرف على الشبكات الإرهابية، وكشف خطط الجريمة المنظمة، وتحليل السلوكيات المشبوهة في المجتمع، وهو ما يساهم بشكل مباشر في الحفاظ على الأمن الداخلي.تُعدّ أبعاد التحليل واتخاذ القرار الاستراتيجي أيضًا حيوية في ارتباط القدرة الاستخباراتية بالأمن الداخلي. التحليلات الاستخباراتية الدقيقة وفي الوقت المناسب تمكّن من اتخاذ قرارات سريعة وفعّالة

لمواجهة التهديدات الداخلية، وتُسهم في تحسين التنسيق بين الهيئات الأمنية، والشرطة، والجهات القضائية (بيلر، ٢٠٢٠). بمعنى آخر، القدرة على تحويل البيانات الخام إلى معلومات قابلة للتنفيذ تُعدّ مؤشرًا رئيسيًا لكفاءة القدرة الاستخباراتية في الحفاظ على الأمن الداخلي.بالإضافة إلى ذلك، تلعب أبعاد التكنولوجيا وأنظمة المعلومات دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الداخلي. استخدام أنظمة تحليل البيانات المتقدمة، وقواعد البيانات الموحدة، وأدوات المعالجة الآلية، وأنظمة الإنذار المبكر، يزيد بشكل كبير من قدرة المؤسسات على التعرف على التهديدات والاستجابة لها (وو وزملاؤه، ٢٠٢٣؛ دونغ ووانغ، ٢٠٢٥). هذه التقنيات لا تعمل فقط على زيادة سرعة الاستجابة، بل تعزز أيضًا دقة وتتبع التهديدات المعقدة.من ناحية أخرى، تُعدّ الأبعاد التنظيمية والعملية مهمة في تواؤم القدرة الاستخباراتية مع الأمن الداخلي. المؤسسات التي تتمتع بعمليات معيارية، وإدارة فعّالة للمعرفة، وتعاون بين الأقسام تعزز قدرتها على الاستجابة للتهديدات الداخلية (إكس وكيم، ٢٠١٤). التنسيق بين الهيئات الاستخباراتية، والشرطة، ووزارة الداخلية، وبقية الأجهزة الأمنية، يخلق شبكة معلوماتية فعّالة تُمكّن من التعرف السريع على التهديدات الداخلية والسيطرة عليها. كما أنّ أبعاد الابتكار والتعلم المؤسسي لها دور فعّال في تعزيز الأمن الداخلي. المؤسسات الاستخباراتية القادرة على التعرف على التهديدات الناشئة، والاستفادة من الخبرات السابقة، والابتكار في أساليب جمع وتحليل المعلومات، تضمن أمنًا داخليًا مستدامًا (شنايدر ونيومآن، ٢٠١٥). تشمل مؤشرات هذا البعد القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، وسرعة التعلم المؤسسي، وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة.في المجمل، توجد علاقة مباشرة وثنائية الاتجاه بين القدرة الاستخباراتية والأمن الداخلي. تعزيز القدرة الاستخباراتية يزيد من القدرة على الوقاية، والتحليل، والتنسيق، والاستجابة للتهديدات الداخلية، وفي المقابل، احتياجات الأمن الداخلي تدفع إلى تطوير وتحسين الأبعاد المختلفة للقدرة الاستخباراتية. بدون هذا الإطار المتكامل ومتعدد الأبعاد، لن تتمكن الأجهزة الأمنية من إدارة التهديدات الداخلية المعقدة والإرهابية بفعالية.

٢-٦-٤ العلاقة بين القابلية الاستخبارية والأمن الداخلي

تُعدّ العلاقة بين القابلية الاستخبارية والأمن الداخلي ذات أهميةٍ بالغة، إذ إنّ أمن الدولة الداخلي يعتمد بدرجةٍ كبيرة على قدرة المؤسسات والأجهزة الاستخبارية على الكشف المسبق، والوقاية، وإدارة التهديدات الداخلية .فالقابلية الاستخبارية، كما تمّ توضيحها سابقًا، هي مجموعة من القدرات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، والعمليات، والمعرفة التنظيمية التي تتيح إنتاج معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب (بريكس-بيير، ٢٠١٣). وتُعدّ هذه القابلية الركيزة الأساسية لأداء أجهزة الأمن الداخلي، إذ من دونها لا تستطيع المؤسسات التعامل بفعالية مع التهديدات الداخلية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتهديدات السيبرانية)شنايدر ونيومن، ٢٠١٥.(أحد المكونات الرئيسة لهذه العلاقة يتمثل في الوقاية والإنذار المبكر . فالمؤسسات ذات القابلية الاستخبارية العالية قادرة على استخدام تحليل البيانات ونمذجة التهديدات لتحديد نقاط الضعف الأمنية، واتخاذ الإجراءات الوقائية قبل وقوع الأحداث (غانديرسون وغانديرسون، ٢٠٠٤). وتشمل هذه الوقاية الكشف عن الشبكات الإرهابية، واكتشاف خطط الجريمة المنظمة، وتحليل السلوكيات المشبوهة داخل المجتمع، وهي أنشطة تُسهم مباشرةً في حفظ الأمن الداخلي.كما تُعد أبعاد التحليل واتخاذ القرار الاستراتيجي من العناصر الحيوية في العلاقة بين القابلية الاستخبارية والأمن الداخلي. فالمعلومات التحليلية الدقيقة والمحدثة تتيح اتخاذ قراراتٍ سريعة وفعّالة تجاه التهديدات الداخلية، وتُعزز من مستوى التنسيق بين الأجهزة الأمنية والشرطية والقضائية (بيبلر، ٢٠٢٠). وبعبارةٍ أخرى، فإنّ القدرة على تحويل البيانات الخام إلى معلوماتٍ قابلةٍ للتنفيذ تُعتبر المؤشر الأساسي لمدى كفاءة القابلية الاستخبارية في دعم الأمن الداخلي.إضافةً إلى ذلك، تلعب الأبعاد التقنية ونظم المعلومات دورًا جوهريًا في تعزيز الأمن الداخلي. فاستخدام أنظمة تحليل البيانات المتقدمة، وقواعد البيانات الموحدة، وأدوات المعالجة الآلية، وأنظمة الإنذار المبكر يزيد بدرجةٍ ملحوظة من قدرة المؤسسات على الكشف عن التهديدات والاستجابة لها (وو وآخرون، ٢٠٢٣؛ دونغ ووانغ، ٢٠٢٥). ولا تُسهم هذه التقنيات في تسريع الاستجابة فحسب، بل تُعزز أيضًا من دقة التتبع والقدرة على مواجهة التهديدات المعقدة.من ناحيةٍ أخرى، تُعدّ الأبعاد التنظيمية والإجرائية ذات أهميةٍ كبيرة في مواءمة القابلية الاستخبارية مع الأمن الداخلي. فالمؤسسات التي تمتلك عملياتٍ معيارية، وإدارةً فعّالةً للمعرفة، وتعاونًا بين القطاعات تُعزز من قدرتها على الاستجابة للتهديدات الداخلية (أوكس وكيم، ٢٠١٤). كما أن التنسيق بين الأجهزة الاستخبارية والشرطة ووزارة الداخلية وسائر المؤسسات الأمنية يُسهم في بناء شبكةٍ استخباريةٍ فعّالةٍ قادرةٍ على الكشف السريع عن التهديدات الداخلية واحتوائها.وعنصرٌ آخر ذو أهميةٍ في هذا السياق يتمثل في أبعاد الابتكار والتعلّم التنظيمي، التي تؤدي دورًا مؤثرًا في تعزيز الأمن الداخلي. فالأجهزة الاستخبارية التي تمتلك القدرة على رصد التهديدات المستجدة، والاستفادة من الخبرات السابقة، والابتكار في أساليب جمع المعلومات وتحليلها، تضمن تحقيق أمنٍ داخليٍ مستدام (شنايدر ونيومن، ٢٠١٥). وتشمل مؤشرات هذا البعد القدرة على التكيّف مع التغيرات البيئية، وسرعة التعلم التنظيمي، وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة.وعلى العموم، توجد علاقة مباشرة ومتبادلة بين القابلية الاستخبارية والأمن الداخلي. فتعزيز القابلية الاستخبارية يؤدي إلى رفع مستوى الوقاية والتحليل والتنسيق والاستجابة لدى المؤسسات في مواجهة

التهديدات الداخلية، وفي المقابل، تُسهم متطلبات الأمن الداخلي في تطوير وتحسين مختلف أبعاد القابلية الاستخبارية. ومن دون وجود مثل هذا النظام المتكامل ومتعدد الأبعاد، لن تتمكن المؤسسات الأمنية من إدارة التهديدات الداخلية والإرهابية المعقدة بصورةٍ فعّالة.

٢-٧ الأُطُر النظرية والنماذج التحليلية في مجال المعلومات والأمن

دراسة النظريات والنماذج المتعلقة بالمعلومات والأمن تلعب دورًا أساسيًا في تحليل وفهم أداء الأجهزة الاستخباراتية وصنع السياسات الأمنية الداخلية. فالمعلومات ليست مجرد أداة عملياتية، بل هي بنية نظرية معقدة يمكن من خلالها، باستخدام النماذج التحليلية، تقييم دورها وفعاليتها في اتخاذ القرارات الأمنية بشكل أفضل (مارين، ٢٠٠٨). من منظور نظري، تُعرف المعلومات كعملية معرفية وتنظيمية تُمكّن من جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها لإنتاج معرفة قابلة للاستخدام في مجال الأمن الوطني (سكوت وجاكسون، ٢٠٠٤)أحد النماذج الشائعة في تحليل المعلومات هو "دورة المعلومات" التي تشمل مراحل الجمع، والتحليل، والتقييم، والتقديم. هذا النموذج لا يُظهر فقط العملية المعلوماتية بشكل منهجي، بل يتيح أيضًا التعرف على نقاط القوة والضعف في الأجهزة الاستخباراتية (فيثيان، ٢٠١٣). كما أن النظريات الحديثة تؤكد على أهمية التحليل الشبكي والدولي للمعلومات، وتقترح أن تُدار المعلومات على المستوى العابر للدول لمواجهة التهديدات الأمنية المعقدة (غروسشاك، ٢٠١٦)فيما يتعلق بالنماذج التحليلية، فقد حظيت النهج المبنية على الذكاء الاصطناعي والتنقيب عن البيانات باهتمام كبير. وتشير الأبحاث إلى أن استخدام النماذج المعتمدة على البيانات الضخمة يمكن أن يعزز القدرة على التنبؤ بالتهديدات السيبرانية والإرهابية والتعامل معها (ساركر، فرهاد ونوروجي، ٢٠٢١؛ وانغ وزملاؤه، ٢٠٢٢). هذه النماذج، من خلال دمج البيانات المختلفة ومحاكاة السيناريوهات المحتملة، تتيح للمحللين التعرف على التهديدات المحتملة وتوقع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها.تركز المناهج النظرية الأخرى أيضًا على التفاعل بين المعلومات وصنع السياسات. فنظرية ربط المعلومات بالسياسة تؤكد أن المعلومات لا تصبح ذات قيمة إلا إذا أمكن توظيفها في عملية اتخاذ القرار الحكومي، وأن تُنشأ جسر تواصل بين المحللين وصانعي السياسات (إريكسون، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك، يُساعد استخدام نظريات الألعاب وتحليل القرار الدول على تحسين تبادل المعلومات بين مختلف المؤسسات وتعزيز التعاون الدولي (مونتون وفردج، ٢٠١٣)كما تؤكد المناهج الحديثة في إدارة الأمن السيبراني على أهمية الأطر المعلوماتية في الوقاية ومواجهة التهديدات. فالنماذج الأمنية القائمة على التحليل السلوكي والذكاء السيبراني تمكّن المؤسسات من التعرف على التهديدات المعقدة والتعامل معها باستراتيجيات ديناميكية (آينسلي وزملاؤه، ٢٠٢٣). إلى جانب ذلك، تعمل نماذج إدارة المخاطر المعلوماتية، باستخدام الأطر التحليلية، على تعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر الداخلية والدولية (وب وأحمد، ٢٠١٦).في النهاية، تتيح النظريات والنماذج المعلوماتية للأجهزة الأمنية ليس فقط تحليل أدائها الماضي، بل وأيضًا التنبؤ بالتهديدات المستقبلية وتحسين سياساتها. هذه الأطر تُسهم في تعزيز القدرة الاستخباراتية، تحسين التنسيق بين المؤسسات المختلفة، وزيادة مرونة الأمن الداخلي (جونسون، ٢٠١٠).

٢-٧-١ نموذج SWOT واستخدامه في التحليل الأمني

يُعد نموذج SWOT أحد الأدوات التحليلية الاستراتيجية المستخدمة في التخطيط وإدارة الأمن الوطني، بهدف تحديد وتحليل نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص، والتهديدات للمؤسسات والجهات الأمنية (براتكو وزملاؤه، ٢٠٢١). يتيح هذا النموذج تقييمًا شاملاً للوضع الحالي وتصميم استراتيجيات فعّالة، ويساعد صناع القرار على استخدام الموارد والقدرات بأفضل شكل ممكن، وفي الوقت نفسه التعرف على المخاطر والنواقص القائمة (إكمن، ٢٠١٩).أحد الاستخدامات الرئيسية لنموذج SWOT في الأمن الوطني هو تحليل التهديدات والفرص في البيئة الداخلية والخارجية للدولة. يتيح هذا النموذج للجهات الأمنية التعرف على التهديدات المحتملة، مثل أنشطة الجماعات الإرهابية، أو اختراق المنظمات السيبرانية، أو التهديدات البيئية، ووضع خطط للتعامل معها (نياماسوكسا وعربي، ٢٠٢٢). بالإضافة إلى ذلك، يركز نموذج SWOT على نقاط القوة في المؤسسة، مثل الخبرة الاستخباراتية للقوات الأمنية، والقدرات التكنولوجية، وشبكات التعاون الدولي، لتوفير مسارات عملية فعّالة لمواجهة التهديدات (مايهموتي وزملاؤه، ٢٠٢٢).كما يُستخدم نموذج SWOT في تحليل هياكل تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني. فاستعمال هذا النموذج لتقييم القدرات والقيود في الشبكات المعلوماتية وأنظمة الأمن السيبراني يتيح التعرف على النقاط الضعيفة ووضع خطط لتحسين الأمن الرقمي (خان وزملاؤه، ٢٠١٦؛ ريهاك وغراسوا، ٢٠١٤). وهذه الاستخدامات مهمة بشكل خاص في البيئات المعقدة ومتعددة الطبقات، مثل الأنظمة السحابية وشبكات البيانات الكبيرة، حيث يساعد التحليل المتزامن لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر دقة ومبنية على البيانات (بنزاغتا والووالدا، ٢٠٢١).إحدى المزايا الأخرى لاستخدام نموذج SWOT في الأمن الوطني هي قدرته على الدمج مع أدوات ونماذج تحليلية أخرى. على سبيل المثال، يمكن دمج هذا النموذج مع طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير مثل AHP و SEMلتوفير تحليلات أكثر دقة واستراتيجية (ناموغني وزملاؤه، ٢٠١٩؛ ناپراتهانساک، ٢٠١٩). هذا النهج التكاملي يتيح للمحللين الأمنيين الحصول على رؤية شاملة

حول حالة التهديدات وقدرات المؤسسات، وتصميم إجراءات وقائية وتصحيحية أكثر فعالية.بشكل عام، يوفر نموذج SWOT إطارًا متماسكًا لتحليل نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية، مما يجعله أداة محورية في عملية اتخاذ القرار في الأمن الوطني. هذا النموذج لا يتيح فقط التعرف السريع والدقيق على التهديدات والمخاطر، بل يركز أيضًا على القدرات والفرص المتاحة، مما يساعد في وضع استراتيجيات قائمة على الواقع وتحسين جاهزية المؤسسات الأمنية. لذلك، فإن استخدام نموذج SWOT كأداة تحليلية يمكن أن يؤدي، ليس فقط على المستوى المؤسسي، بل أيضًا على المستوى الوطني، إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في الإجراءات الأمنية، ومساعدة صناع القرار الأمنيين في مواجهة التحديات المعقدة ومتعددة الأبعاد.

2-7-2 نموذج SWOT وتصميم الاستراتيجية

يعد نموذج SWOT أحد الأدوات التحليلية الاستراتيجية التي تلعب دورًا محوريًا في تصميم ووضع الاستراتيجيات الأمنية والإدارية. يتيح هذا النموذج من خلال تحديد وفصل أربعة مكونات رئيسية تشمل نقاط القوة(Strengths) ، نقاط الضعف(Weaknesses) ، الفرص (Opportunities)والتهديدات(Threats) ، إمكانية تقييم الوضع الشامل للمنظمة أو المؤسسة، ويوفر الأساس اللازم لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على الواقع (براتكو وزملاؤه، ٢٠٢١). استخدام نموذج SWOT في تصميم الاستراتيجية الأمنية يمكن المؤسسات المسؤولة من تحليل البيئة الداخلية والخارجية بدقة، واستغلال الموارد والقدرات بشكل أمثل، وفي الوقت نفسه التعرف على المخاطر والقصور (أكمن، ٢٠١٩).

واحدة من المزايا الرئيسية لتطبيق نموذج SWOT في تصميم الاستراتيجية هي قابليته للدمج مع أدوات ونماذج تحليلية وإدارية أخرى. على سبيل المثال، دمج نموذج SWOT مع طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير مثل AHP و SEMيمكن المحللين الأمنيين من تحويل نتائج تحليل نقاط القوة والضعف والتهديدات والفرص إلى إطار كمي وقابل للقياس، وبذلك تصميم استراتيجيات أكثر دقة وفعالية (ناموغني وزملاؤه، ٢٠١٩؛ ناپراتهانساک، ٢٠١٩). تكتسب هذه العملية أهمية خاصة في البيئات المعقدة ومتعددة الطبقات مثل الأمن السيبراني، الشبكات السحابية وإدارة البيانات الضخمة، حيث أن التحليل المتزامن للعوامل الداخلية والخارجية يوفر رؤية شاملة وموثوقة لتصميم الاستراتيجية (نياماسويكسا وعربي، ٢٠٢٢)في مجال الأمن الوطني والداخلي، يتيح نموذج SWOT تقييم التهديدات المحتملة والفرص المتاحة بشكل متزامن. يمكن للتهديدات مثل أنشطة الجماعات الإرهابية، التسلل السيبراني، الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والتهديدات البيئية، عند تحديد نقاط ضعف المنظمة والقدرات المحدودة بدقة، أن تشكل أساسًا لتصميم إجراءات وقائية وتصحيحية (مايهموتي وزملاؤه، ٢٠٢٢). بالتوازي مع ذلك، فإن التعرف على نقاط القوة في المنظمة، مثل الخبرة المعلوماتية، قدرات الموارد البشرية، التكنولوجيا، والتعاون الدولي، يمكّن صناع القرار من صياغة استراتيجيات قائمة على مزاياهم التنافسية واستغلال الموارد المتاحة بفعالية.واحدة من الخصائص المهمة الأخرى لنموذج SWOT في تصميم الاستراتيجية هي مرونته في البيئات المتغيرة والديناميكية. يمكن للمحللين من خلال تحديث المعلومات البيئية والداخلية باستمرار ومراجعة تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، تعديل استراتيجياتهم بما يتناسب مع التغيرات في الظروف، وضمان الاستجابة للتهديدات الجديدة (ريهاك وغراسوا، ٢٠١٤). هذا النهج الديناميكي يجعل نموذج SWOT أداة قيمة في إدارة الأزمات ومواجهة التحديات الأمنية، خاصة في الحالات التي يكون فيها البيئة التشغيلية للمنظمة معقدة ومتعددة الطبقات، والتهديدات تتغير بسرعة.يمكن للتحليل الاستراتيجي باستخدام نموذج SWOT أيضًا أن يساعد في تحديد الأولويات والمسارات التشغيلية. من خلال تحديد نقاط القوة والفرص، يمكن للمنظمات تصميم استراتيجيات للنمو وتطوير قدراتها، ومع مراعاة نقاط الضعف والتهديدات، وضع برامج لتقليل المخاطر ومواجهة التحديات (خان وزملاؤه، ٢٠١٦). هذه العملية تجعل القرارات الأمنية ليست فقط رد فعلية، بل وقائية واستراتيجية، ومتخذة على أساس تحليل البيانات والمعلومات الموثقة.أخيرًا، دمج نموذج SWOT مع عملية تصميم الاستراتيجية يمكّن الأجهزة الأمنية من الحصول على رؤية شاملة وتحليلية وعملية لوضعها الحالي والمستقبلي. يوفر هذا النموذج، إلى جانب تسهيل التعرف على التهديدات ونقاط الضعف، التركيز على الفرص والقدرات الداخلية، مما يمهد الطريق لصياغة استراتيجيات قائمة على الواقع، ويساعد صناع القرار الأمنيين على تنفيذ إجراءاتهم الوقائية والتصحيحية والتطويرية بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

٢-٨ الخلفية البحثية

٢-٨-١ الخلفية الخارجية

في عام ٢٠١٨، نشر ريتشاردز مقالًا بعنوان «المعلومات ومكافحة الإرهاب» والذي تناول دور المعلومات في الأمن الداخلي ومواجهة التهديدات الإرهابية (ريتشارز، ٢٠١٨). استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل المحتوى ومراجعة الأدبيات لتحديد أبرز التحديات وسبل الاستخدام الفعال للمعلومات في العمليات الأمنية. أظهرت النتائج أن غياب التكامل بين الأجهزة الاستخباراتية وعدم الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة يُعدان

من أبرز العوائق. النقد الأساسي لهذه الدراسة هو أنه رغم امتلاكها لرؤية نظرية وتحليلية قوية، إلا أنها لم تتناول دراسة حالة أو تقديم استراتيجية عملية لوزارة الداخلية العراقية، بينما تركز الدراسة الحالية مباشرة على تصميم استراتيجية لتعزيز القدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية.في عام ٢٠١٩، قام أكمن بإجراء دراسة بعنوان «تحليل SWOT وإدارة الأمن» والتي ركزت على تطبيق نموذج SWOT في تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للمنظمات الأمنية (أكمن، ٢٠١٩). استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل الوثائق ودراسات الحالة، وأظهرت أن استخدام هذا النموذج يمكن أن يكون فعالًا جدًا في التخطيط الاستراتيجي الأمني والتنبؤ بالتهديدات المحتملة. وأشارت النتائج إلى أن دمج تحليل SWOTمع التخطيط التشغيلي يمكن أن يعزز قدرة المنظمات على اتخاذ القرار. الاختلاف بين الدراسة الحالية ودراسة أكمن هو أننا بالإضافة إلى تحليلSWOT ، قمنا بتكييف النموذج لتصميم استراتيجية شاملة لتعزيز القدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية، مع التركيز المباشر على مكافحة الإرهاب.في عام ٢٠٢٠، نشر ببلر مقالًا بعنوان «إطار مفاهيمي للقدرات الاستخباراتية» تناول فيه أبعاد ومكونات القدرات الاستخباراتية (ببلر، ٢٠٢٠). استخدمت الدراسة منهجًا تحليليًا ومركبًا لتقييم مختلف أبعاد القدرة الاستخباراتية، بما في ذلك جمع المعلومات، معالجتها، تحليلها ونشرها. وأظهرت النتائج أن قدرة المنظمات الاستخباراتية تعتمد بشكل كبير على التنسيق بين الهياكل الاستخباراتية وكفاءة الموارد البشرية. النقد الموجه لهذه الدراسة هو أن تركيزها كان على الإطار النظري للقدرات، مع قلة الاهتمام بالتطبيق العملي وتصميم استراتيجيات في ظروف خاصة مثل العراق، بينما تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم إطار عملي لتعزيز القدرات الاستخباراتية في وزارة الداخلية العراقية.في عام ٢٠٢١، أجرى ديفيس دراسة بعنوان «الذكاء الاصطناعي ومكافحة الإرهاب الدولي» تناولت دور التقنيات المعلوماتية الحديثة في الوقاية ومكافحة الإرهاب (ديفيس، ٢٠٢١). استخدمت هذه الدراسة منهج تحليل الوثائق ومراجعة تجارب الدول المتقدمة، وأظهرت أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وأنظمة تحليل البيانات يمكن أن تحسن بشكل كبير قدرة تحديد التهديدات والتنبؤ بالهجمات الإرهابية. ومع ذلك، كان القيد في الدراسة هو تركيزها الرئيسي على التجارب الخارجية دون بحث التطبيق المباشر على وزارة الداخلية العراقية. وتسد الدراسة الحالية هذه الفجوة، حيث تهدف إلى تكييف وتوطين استراتيجيات تعزيز القدرات الاستخباراتية بما يتناسب مع ظروف العراق.في عام ٢٠٢١ أيضًا، نشر برانكو مقالًا بعنوان «استخدام تحليل SWOT في التخطيط الأمني الوطني» الذي تناول تطبيق تحليل SWOT في تحديد استراتيجيات الأمن الوطني (برانكو وزملاؤه، ٢٠٢١). استخدمت هذه الدراسة منهج دراسات الحالة وتحليل الوثائق لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة الأمنية، بالإضافة إلى الفرص والتهديدات البيئية، وقدمت مقترحات لتحسين الاستراتيجيات. وأظهرت النتائج أن دمج تحليل SWOT مع التخطيط التشغيلي يعزز قدرة المنظمات على اتخاذ القرارات والاستجابة السريعة. الاختلاف بين الدراسة الحالية وعمل براتكو وزملائه هو أن تركيزنا منصب على وزارة الداخلية العراقية ومكافحة الإرهاب، حيث تم تطبيق تحليل SWOT مباشرة بهدف تعزيز القدرات الاستخباراتية.في عام ٢٠٢٢، نشر نيماسويزوا وعربي دراسة بعنوان «تحليل شامل لنموذج SWOT لأمن الشبكات بنهج الثقة الصفرية» والتي تناولت استراتيجيات الأمن السيبراني باستخدام نموذج SWOT (نيماسويزوا وعربي، ٢٠٢٢). استخدمت الدراسة منهج التحليل المنهجي والنمذجة، وأظهرت أن دمج نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في البيئة السيبرانية يحسن من جودة اتخاذ القرارات الأمنية. النقد الموجه لهذه الدراسة هو أن تطبيقها كان يتركز بشكل أكبر على مجال الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات، مع قلة التركيز على الأمن الداخلي والقدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية. وقد طبقت الدراسة الحالية هذه التحليلات في مجال الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، وتم توطين إطارها العملي بما يتناسب مع البيئة العراقية.في عام ٢٠٢٣، نشر آينزلي وزملاؤه مقالًا بعنوان «ذكاء التهديدات السيبرانية من أجل اتخاذ القرارات الأمنية» والذي تناول نماذج التحليل الأمني وتطبيق الذكاء المعلوماتي في إدارة التهديدات (آينزلي وزملاؤه، ٢٠٢٣). استخدمت هذه الدراسة منهجًا مركبًا يجمع بين تحليل البيانات الكبيرة ودراسات الحالة، وأظهرت أن استخدام الذكاء المعلوماتي والنماذج التحليلية في إدارة التهديدات يزيد من دقة اتخاذ القرار ويوفر استجابات أسرع. وكان القيد في هذه الدراسة هو تركيزها الأساسي على التهديدات السيبرانية، بينما تبحث الدراسة الحالية مع التركيز على وزارة الداخلية العراقية ومكافحة الإرهاب، التطبيق العملي لتحليل الذكاء المعلوماتي في مجال الأمن الداخلي.في عام ٢٠٢٤، نشر مالوف دراسة بعنوان «وزارة الداخلية العراقية: الناتو، التمكين والإصلاحات» تناولت جهود إعادة البناء وتعزيز الهيكل الأمني والاستخباراتي لوزارة الداخلية العراقية بعد الأزمات الأمنية (مالوف، ٢٠٢٤). استخدمت الدراسة منهج تحليل الوثائق الرسمية، والمقابلات مع المسؤولين العسكريين والأمنيين، وتقييم برامج التعاون مع الناتو، لتحديد القدرات القائمة والقيود الهيكلية للوزارة. وأظهرت النتائج أن ضعف التنسيق بين وحدات الوزارة المختلفة ونقص الكوادر المتخصصة يعدان من أبرز التحديات في تعزيز القدرات الاستخبارية. ومع ذلك، لعبت البرامج التدريبية والتعاون الدولي دورًا فعالًا في زيادة الكفاءة والقدرات التشغيلية. الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية هو أن هدف مالوف كان وصفيًا وموثقًا أكثر، ولم يركز مباشرة على تصميم استراتيجية شاملة لتعزيز القدرات

الاستخبارية في مكافحة الإرهاب، بينما تهدف دراستنا إلى تصميم إطار استراتيجي دقيق مبني على تحليل القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية.في عام ٢٠٢٤ أيضًا، نشر ال-سبيحي دراسة بعنوان «دور القوة الذكية في مكافحة الإرهاب» والتي تناولت تجارب الدول المختلفة في استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المعلوماتية الحديثة لمكافحة الإرهاب (ال-سبيحي، ٢٠٢٤). كان منهج البحث تحليلًا مقارنًا للتجارب الدولية، وأظهرت النتائج أن الدول التي دمجت التقنيات الحديثة في العمليات الاستخبارية تمكنت من تقديم استجابات أسرع وأكثر فعالية. أما النقد الموجه لهذه الدراسة فهو أنها كانت تحليلية ومقارنة في الأساس ولم تقدم استراتيجية محلية مباشرة للعراق، بينما قامت الدراسة الحالية بتوطين هذه التجارب ضمن إطار استراتيجي عملي لوزارة الداخلية العراقية.في عام ٢٠٢٥، قدم والتويزن مقالًا بعنوان «إدارة الأنظمة الذكية لمكافحة الإرهاب» الذي تناول دراسة الأنظمة الذكية الاستخبارية وكيفية الاستجابة للتكتيكات الإرهابية (ولتويزن، ٢٠٢٥). شمل منهج البحث مقابلات متعمقة مع مديري الأمن ودراسة الأنظمة الاستخبارية متعددة الدول، وأظهرت النتائج أن تصميم الأنظمة الذكية واستخدام خوارزميات التنبؤ بالتهديدات يزيد من سرعة ودقة الاستجابة. وكان القيد في هذه الدراسة هو التركيز على التجارب الدولية، بينما تركز الدراسة الحالية مباشرة على وزارة الداخلية العراقية وتصميم استراتيجية محلية لتعزيز القدرات الاستخبارية.

2-8-2 الدراسات الداخلية

عبد الله، علي زيد وحميد، علي حسين (٢٠٢٠) في هذه الدراسة، قاموا بتحليل البيئة الاستراتيجية للعراق من منظور أمني. كانت منهجية البحث وصفية-تحليلية، وتم جمع البيانات من المصادر الميدانية، الوثائق الحكومية، والتقارير الأمنية. أظهرت النتائج أن الوضع الأمني في العراق يتأثر بعوامل سياسية، اجتماعية وطائفية متنوعة، وأن التنسيق بين الأجهزة الاستخبارية لمواجهة التهديدات الإرهابية أمر ضروري (عبد الله وحميد، ٢٠٢٠). يختلف عملهم عن بحثي في أن دراستهم ركزت بشكل عام على البيئة الأمنية ولم تبحث مباشرةً في استراتيجية تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية؛ لذلك يقدم بحثي، مع التركيز على القدرات الاستخبارية والاستراتيجيات العملية، مجالًا أكثر تخصصًا وتطبيقية.منصوري، ياسين (٢٠٢٠) قدم دراسة حالة حول دور المؤسسات الاستخبارية في تشكيل السياسة الخارجية للدول العالمية. كانت منهجية البحث تحليل وثائقي ودراسة حالة، وركز على الجهاز الاستخباري الأمريكي. أظهرت النتائج أن المؤسسات الاستخبارية تلعب دورًا حيويًا في صياغة السياسات الأمنية واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات (منصوري، ٢٠٢٠). يختلف هذا البحث عن عملي في أنه ركز على تأثير المؤسسات الاستخبارية الأجنبية على السياسة الخارجية، بدلاً من التركيز على وزارة الداخلية العراقية ومكافحة الإرهاب، ولم يتم تحليله من منظور داخلي للعراق.الجبوري، كاظم جبر وظاهر، جواد كاظم عبد (٢٠٢٢) في مقالهم تناولوا مهارات تحليل المعلومات وعلاقتها بالثقة المفرطة في الأحكام الاحتمالية لضباط الأجهزة الاستخبارية ومكافحة الإرهاب. شملت منهجية البحث مقابلات منظمة وتحليل كمي للبيانات التي جُمعت من الضباط. أظهرت النتائج أن مهارات تحليل المعلومات يمكن أن تُسهل تحسين اتخاذ القرار وتقليل الأخطاء التنبؤية (الجبوري وظاهر، ٢٠٢٢). يختلف هذا العمل عن بحثي في أن تركيزه كان على المهارات الفردية للمحللين، بينما يركز بحثي على الاستراتيجية الشاملة لتعزيز القدرات الاستخبارية التنظيمية لوزارة الداخلية العراقية.القصار، طارق محمد طيب وحسين، وسام جمال (٢٠٢٢) تناولوا في بحثهم جهاز الاستخبارات الأمريكي وتحديات عولمة الإرهاب وكوفيد-١٩. كانت منهجية البحث وصفية-تحليلية واستندت إلى الوثائق والتقارير الدولية. أظهرت النتائج أن الأجهزة الاستخباراتية بحاجة إلى أطر حديثة ومُحدثة للاستجابة الفعّالة للتهديدات المركبة (القصار وحسين، ٢٠٢٢). يختلف هذا البحث عن عملي في أن تركيزهم كان على التجارب الخارجية والعالمية، بينما يركز بحثي على وزارة الداخلية العراقية وقدراتها المحلية في مكافحة الإرهاب.المفرجي، حمزة رحيم وعبد الحسين، نورهان علاء (٢٠٢٢) في هذه الدراسة تناولوا دور الأجهزة الاستخباراتية في مواجهة الأيديولوجيا المتطرفة في الفضاء الرقمي. كانت منهجية البحث تحليل محتوى الفضاء الرقمي ودراسة أنشطة جهاز المخابرات العراقي. أظهرت النتائج أن الأدوات الرقمية والمعلومات السيبرانية يمكن أن يكون لها تأثير كبير في الوقاية من التطرف (المفرجي وعبد الحسين، ٢٠٢٢). يختلف هذا البحث عن عملي في أن تركيزهم كان على المجال السيبراني والأدوات الحديثة، بينما يدمج بحثي الاستراتيجيات والقدرات الاستخباراتية المؤسسية في وزارة الداخلية العراقية.ماضي وآخرون (٢٠٢٢) درسوا الأدوار والمسؤوليات للأجهزة الاستخباراتية بناءً على إدارة جيدة لقطاع الأمن. كانت منهجية البحث وصفية وتحليل الوثائق الرسمية وأداء الأجهزة الأمنية. أشارت النتائج إلى أهمية الشفافية، والإدارة المثلى للموارد، والتنسيق بين الأجهزة الاستخباراتية لتعزيز الكفاءة في مكافحة الإرهاب (ماضي وآخرون، ٢٠٢٢). يختلف هذا البحث عن عملي في أن تركيزهم كان عامًا على الإدارة الجيدة، بينما يركز بحثي بشكل محدد على استراتيجية تعزيز القدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية وعمليات مكافحة الإرهاب.الموسوي وآخرون (٢٠٢٣) درسوا فعالية تحليل المعلومات الجنائية في عمليات اتخاذ القرار الأمني الجنائي. كانت منهجية البحث قائمة على دراسات حالة وتحليل البيانات الجنائية، وأظهرت النتائج أن

تحليل المعلومات الجنائية يمكن أن يحسن اتخاذ القرارات الوقائية والاستجابية (الموسوي، ٢٠٢٣). يختلف هذا البحث عن عملي في أن تركيزهم كان محدودًا بالمجال الجنائي، بينما يركز بحثي على القدرات الاستخباراتية الشاملة والاستراتيجية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب.

نصر الله، علاء الدين مصطفى (٢٠٢٣) تناول المعلومات العسكرية في عصر النبي الأكرم وتطبيقاتها المعاصرة. كانت منهجية البحث تاريخية ومقارنة، مع تحليل تطبيقي بين مبادئ المعلومات العسكرية الكلاسيكية والأدوات الحديثة. أظهرت النتائج أن المبادئ التاريخية للمعلومات العسكرية لا تزال قابلة للاستخدام في تصميم استراتيجيات أمنية حديثة (نصر الله، ٢٠٢٣). يختلف هذا البحث عن عملي في أن تركيزه كان تاريخيًا، بينما يركز بحثي على التطبيق العملي وتعزيز القدرات الاستخباراتية في وزارة الداخلية العراقية.البجلي، طاهر حسن أحمد (٢٠٢٤) حلل دور جهاز الاستخبارات في مكافحة الإرهاب. كانت منهجية البحث مختلطة، شملت تحليل الوثائق، مقابلات مع الخبراء، ودراسة العمليات الفعلية لوزارة الداخلية العراقية. أظهرت النتائج أن التنسيق بين مختلف أقسام الاستخبارات واستخدام البيانات التشغيلية هو مفتاح النجاح في مكافحة الإرهاب (البجلي، ٢٠٢٤). يختلف هذا البحث عن عملي في نطاقه المحدود، بينما يقدم بحثي إطارًا استراتيجيًا شاملاً لتعزيز القدرات الاستخباراتية في وزارة الداخلية العراقية، بما يشمل السياسات والعمليات والتقنيات الحديثة.حبيب، انغام عادل (٢٠٢٤) درس دور المعلومات السيبرانية في مكافحة الإرهاب والتطرف الفكري. كانت منهجية البحث تحليل المحتوى الرقمي وتقييم التقنيات الحديثة لجمع وتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن المعلومات السيبرانية تعمل كأداة رئيسية في التعرف على التهديدات والوقاية من الأعمال الإرهابية (حبيب، ٢٠٢٤). يختلف هذا البحث عن عملي في أن تركيزه كان على التكنولوجيا السيبرانية، بينما يقدم بحثي نهجًا شاملًا تنظيميًا واستراتيجيًا وعمليًا لتعزيز القدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية.

الخلاصة

تُظهر مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة أن موضوع القدرات الاستخباراتية والأمن الداخلي في العراق، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، قد حظي باهتمام الباحثين المحليين والدوليين من زوايا متعددة. وقد ركزت الدراسات الدولية (برايتو، ٢٠٠٩؛ بروكس، ٢٠٠٦؛ مالوف، ٢٠٢٤) بشكل رئيسي على هيكل وزارة الداخلية العراقية، والتحديات التنظيمية، وتجارب إعادة بناء الأمن بعد سقوط نظام صدام، وأظهرت أن القدرة الاستخباراتية للوزارة تواجه مشاكل هيكلية ونقصًا في التنسيق بين الجهات المختلفة. كما أن الدراسات المحلية والعربية الحديثة (البجلي، ٢٠٢٤؛ حبيب، ٢٠٢٤؛ الجبوري وظهر، ٢٠٢٢) أكدت على الدور المباشر للمعلومات وتحليل البيانات في مواجهة التهديدات الإرهابية، وأهمية مهارات التحليل، واستخدام التقنيات الحديثة بما في ذلك المعلومات السيبرانية.على الصعيد النظري، تُظهر النماذج والأطر التحليلية مثل نظريات المعلومات (غيل وفيثيان، ٢٠١٨)، ودورة المعلومات (فيثيان، ٢٠١٣)، وتحليل SWOT (أكمن، ٢٠١٩؛ براتكو وآخرون، ٢٠٢١) أن تقييم القدرات، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتصميم استراتيجيات عملية يمكن أن يسهم في تعزيز أداء الأجهزة الاستخباراتية. كما تناولت الدراسات المتعلقة بالقدرات الاستخباراتية (ببلر، ٢٠٢٠؛ بريكسبيير، ٢٠١٣) أبعاد هذه القدرات المختلفة، بما في ذلك القدرة على جمع البيانات، ومعالجتها، وتحليلها، ومشاركتها، وكذلك ارتباطها بالأمن الداخلي.مع ذلك، تشير مراجعة الدراسات السابقة إلى وجود ثغرات بحثية مهمة. أولاً، ركزت العديد من الدراسات المحلية على الجوانب الفردية أو التكنولوجية، ولم تقدم تحليلًا شاملاً واستراتيجيًا للقدرات التنظيمية لوزارة الداخلية العراقية. ثانيًا، غالبًا ما درست البحوث الهيكل والأداء الوزاري بشكل وصفي، مع وجود نقص واضح في النماذج التشغيلية والأطر المنهجية لتقييم القدرات الاستخباراتية. ثالثًا، لم يتم بعد دراسة العلاقة المباشرة بين القدرات الاستخباراتية وتصميم الاستراتيجيات العملية لمواجهة التهديدات الإرهابية بشكل تحليلي وشامل باستخدام نماذج متكاملة.بناءً على ذلك، يهدف هذا البحث مع التركيز على استراتيجية تعزيز القدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب إلى سد هذه الثغرات. فبالإضافة إلى التحليل الهيكلي والتنظيمي للوزارة، يستخدم البحث النماذج التحليلية وأدوات التقييم مثل SWOTوالأطر الخاصة بالقدرات الاستخباراتية لتقديم رؤية شاملة وعملية واستراتيجية لتعزيز كفاءة وفاعلية وزارة الداخلية في مواجهة التهديدات الإرهابية.وبالتالي، لا يساهم البحث الحالي في تغطية الثغرات الموجودة فحسب، بل يمكن أن يساعد أيضًا في تصميم السياسات والاستراتيجيات العملية لتحسين الأداء الاستخباراتي لوزارة الداخلية العراقية ومعالجة نقاط الضعف السابقة من خلال تقديم حلول عملية وتنظيمية.في الختام، تُظهر مراجعة الدراسات السابقة أن دمج النتائج الدولية والمحلية مع النماذج التحليلية يوفر مسارًا مناسبًا لتطوير استراتيجية شاملة لتعزيز القدرات الاستخباراتية لوزارة الداخلية العراقية، ويلعب البحث الحالي دورًا محوريًا في سد هذه الثغرات وتقديم إطار عملي مبتكر.

٢-٨ البيئة الجغرافية

٢-٨-١ البيئة الجغرافية للعراق

يقع العراق في موقعٍ جيوسياسي يجعله من أكثر النقاط حساسيةً في منطقة الشرق الأوسط. إذ يحدّه ست دول هي :إيران، تركيا، سوريا، الأردن، المملكة العربية السعودية والكويت، الأمر الذي يجعل أمنه القومي شديد التأثر بالتطورات الإقليمية. ويشكّل موقع العراق الجغرافي بوصفه جسرًا يربط بين شرق العالم العربي وغربه، فضلًا عن مجاورته للخليج العربي، عاملًا استراتيجيًا يجعله في قلب التنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية. كما أن امتلاكه لاحتياطيات ضخمة من النفط والغاز جعله أحد أبرز الفاعلين في المشهد الجيو–اقتصادي، غير أن هذه الموارد نفسها كانت، مرارًا، سببًا في تصاعد التنافس والصراع بين الأطراف الداخلية والخارجية (فتاح، ٢٠١٨).من الناحية الاجتماعية، يتميز المجتمع العراقي بتعدديته القومية والمذهبية؛ إذ يشكّل الشيعة الأغلبية السكانية، في حين تضم التركيبة الديموغرافية أيضًا السُنّة والأكراد إلى جانب أقلياتٍ مثل المسيحيين، الإيزيديين، والتركمان .وعلى الرغم من أن هذا التنوع الثقافي والديني يمكن أن يُعدّ فرصةً للتعايش والتعددية الاجتماعية، إلا أنه في التاريخ المعاصر للعراق غالبًا ما كان مصدرًا للانقسامات السياسية والتوترات الأمنية. فبعد سقوط نظام البعث عام ٢٠٠٣، أدى تقاسم السلطة على أسس طائفية وإثنية إلى زيادة حدة الصراعات الداخلية بدل الحدّ منها، مما أسفر عن نشوء نزاعاتٍ مذهبية حادة. وقد وفّر هذا الواقع بيئةً مناسبةً لظهور التنظيمات المتطرفة واتساع نشاطها، الأمر الذي أضعف المشهد الأمني في البلاد (معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٥)وفي المجال الأمني، ظل العراق خلال العقدين الماضيين في صدارة الدول الأكثر تعرضًا للإرهاب. وكان ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ ذروة هذا التهديد، إذ سيطر التنظيم على مساحاتٍ واسعة من الأراضي العراقية وشكّل خطرًا وجوديًا على وحدة الدولة ونظامها السياسي. وعلى الرغم من نجاح الحكومة العراقية، بدعمٍ من المجتمع الدولي، في القضاء على التنظيم عسكريًا، إلا أن فلول داعش والجماعات المسلحة غير النظامية والشبكات الإرهابية ما زالت نشطة، مما يُبقي خطر إعادة إنتاج التهديد قائمًا. كما أن الانتشار غير المنضبط للأسلحة خارج إطار الدولة وارتباط الإرهاب بالجريمة المنظمة أضافا مزيدًا من التعقيد إلى البيئة الأمنية في العراق (مجموعة الأزمات الدولية، ٢٠١٨).أما من الناحية السياسية، فيعاني العراق من ضعفٍ بنيوي في مؤسساته الحاكمة .فالنظام القائم على المحاصصة الطائفية والإثنية لم يمنع فقط قيام دولة وطنية قوية، بل قلّص أيضًا من قدرة مؤسسات الدولة على اتخاذ القرار الفعّال وممارسة المساءلة. كما أسهم الفساد الإداري وسوء الإدارة في تفاقم الأزمة السياسية، وأدّى إلى تآكل الثقة الشعبية بالمؤسسات الرسمية. ونتيجةً لذلك، أصبحت الساحة السياسية العراقية أكثر عرضةً لتدخل القوى الخارجية، وزادت درجة اعتمادها على الدعم الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية (Conflict Armament Research، ٢٠١٧).

الشكل ٢–١: خريطة جمهورية العراق

الفصل الثالث: منهجية البحث

٣- ١ .تصميم ومنهج البحث

أُنجز هذا البحث بالاعتماد على المقاربة الكيفيّة من أجل إتاحة المجال للتعرّف العميق والمتعدّد الأبعاد على المكوّنات المرتبطة بالقابليّة المعلوماتيّة في مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، جرى استخدام المقابلات شبه المنظَّمة مع الخبراء، إضافةً إلى تحليل الوثائق والمستندات ذات الصلة، لجمع البيانات الأوّلية. ثم خضعت هذه البيانات لتحليل المضمون عبر مراحل الترميز المفتوح، والمحوري، والانتقائي، ليُستخلص منها الأبعاد الرئيسة للقابليّة المعلوماتيّة.وقد شكّلت النتائج المتولّدة عن هذه المرحلة الأساس الرئيس للتحليل النهائي للبحث، ومهّدت لبيان نقاط القوّة والضعف الداخليّة، وكذلك الفرص والتهديدات البيئيّة. واستنادًا إلى هذا التحليل، وُضع الإطار الاستراتيجي للبحث، وصيغت مصفوفتا **SWOT** و **TOWS** لتصنيف وتفسير الاستراتيجيات الممكنة. وفي الختام، وبالاستفادة من أساليب المقارنة والاستنتاج الكيفيّة، جرى استخلاص الاستراتيجيات المقترحة وتحديد أولويّاتها النسبيّة. وبذلك، يقوم تصميم هذا البحث على منهج استكشافي وكيفي، معتمدًا على البيانات الميدانيّة والتحليلات العميقة للوصول إلى استراتيجيات تطبيقيّة.

٣- ٢ .المجتمع الإحصائي وطريقة أخذ العيّنة شملت العينة الإحصائية لهذه الدراسة الخبراء والمتخصصين الذين يمتلكون خبرة ومعرفة كافية في مجال مكافحة الإرهاب، وإدارة المعلومات، والشؤون الأمنية. وقد تم اختيار هؤلاء الأشخاص أساساً من بين القادة والمديرين وكبار الخبراء في وزارة الداخلية والقوات ذات الصلة. وكان المعيار الرئيس للانضمام إلى مجتمع البحث هو التمتع بوعي عميق بالموضوع، وسابقة مهنية في المجال الأمني والاستخباري، إضافةً إلى الرغبة في المشاركة في المقابلات.ومن أجل ضمان التنوع والتغطية المناسبة لوجهات النظر، أُخذت الخصائص الديموغرافية للمشاركين بعين الاعتبار. وبالمجموع، شارك عشرة أشخاص في المقابلات، تراوحت أعمارهم بين ٣٥ و٥٠ سنة. وتفاوتت مستوياتهم التعليمية من البكالوريوس إلى الدكتوراه، فيما بلغ متوسط خبرتهم العملية حوالي ١١ سنة. وشملت مناصبهم الوظيفية طيفاً من الخبراء التشغيليين والتحليليين إلى مديري الوحدات التخصصية والمستشارين الكبار في مجال السياسات الأمنية.وقد جرى اختيار العينة بأسلوب هادف؛ أي تم اختيار الأفراد الأكثر ارتباطاً واطلاعاً بموضوع البحث. واستمرت المقابلات إلى أن تحقق الإشباع النظري، أي عندما لم تُقدّم البيانات الجديدة أي مفاهيم أو مقولات إضافية تتجاوز النتائج السابقة.أما عملية جمع البيانات فقد أُنجزت في النصف الأول من عام ١٤٠٤ هـ. وفي هذه الفترة أُجريت المقابلات شبه المهيكلة مع المشاركين، وفي الوقت نفسه جرى الاطلاع على الوثائق والسجلات ذات الصلة لاستكمال البيانات النوعية. هذا الأسلوب أتاح أن تكون البيانات المجموعة ذات موثوقية عالية، وأن تعكس آراء متنوعة وعميقة حول أبعاد القدرة الاستخبارية.

٣- ٣ .أدوات جمع البيانات لجمع البيانات اللازمة لهذا البحث، استُخدمت الأدوات الكيفيّة بهدف إتاحة الوصول إلى بيانات عميقة ومتعدّدة الطبقات حول أبعاد القابليّة المعلوماتيّة. وكانت الأداة الرئيسة هي المقابلات شبه المنظَّمة مع الخبراء وأصحاب الرأي في مجال المعلومات والأمن. وقد صُمِّمت أسئلة المقابلة بطريقة تضمن، مع الحفاظ على الإطار العام للبحث، المرونة اللازمة لاستقبال وجهات النظر، والخبرات، والتحليلات المتنوّعة للمشاركين. وقد أتاح هذا الأمر للمعطيات المستخلصة أن تغطّي ليس فقط الأبعاد النظريّة للموضوع، بل أن تعكس أيضًا الحقائق العمليّة والميدانيّة المتعلّقة بمجال مكافحة الإرهاب.وبالإضافة إلى المقابلات، جرى فحص الوثائق والمستندات المتوافرة بشأن الأنشطة الاستخباريّة والتجارب العمليّة المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وذلك لتكون مصدرًا مكمِّلًا يزيد من ثراء بيانات البحث. وقد ساهم الجمع بين المعطيات الناتجة عن المقابلات والوثائق في توفير أرضيّة لاستخلاص المكوّنات والأبعاد الرئيسة للقابليّة المعلوماتيّة، كما عزّز من الصدقيّة الكيفيّة للنتائج.

٣- ٤ .الصدقيّة والثبات في الأدوات

من أجل ضمان مصداقيّة ودقّة البيانات المجمَّعة في هذا البحث، استُخدم مجموعة من المعايير المتداولة في البحوث الكيفيّة. فقد جرى تعزيز صدقيّة النتائج من خلال التنويع في اختيار المشاركين، والاستفادة من خبراء ذوي خلفيّات متنوّعة في مجال المعلومات والأمن، وذلك لتغطية مختلف أبعاد الموضوع. كما استُخدم إجراء المراجعة من قبل المشاركين؛ أي أنّ ملخّصًا من البيانات المستخلصة والنتائج الأوليّة للتحليل وُضع بين أيدي بعض المبحوثين للحصول على آرائهم بشأن صحّة النتائج وتطابقها مع الواقع الميداني.إضافةً إلى ذلك، استُخدمت المقارنة المستمرّة للبيانات في مختلف مراحل التحليل، خصوصًا أثناء الترميز المفتوح، والمحوري، والانتقائي، كوسيلة لضمان اتّساق النتائج وانسجامها. كما كان اللجوء إلى المراجعة من قبل خبراء خارج إطار البحث أداةً لتعزيز الثبات، بحيث خضعت التحليلات والتصنيفات للمراجعة والتأكيد من قبل أصحاب الرأي. وبهذا، تبيّن أنّ البيانات الكيفيّة في هذا البحث تتمتّع بالمصداقيّة والموثوقيّة اللازمة، ما يتيح اعتمادها أساسًا لاستخلاص أبعاد القابليّة المعلوماتيّة وصياغة الاستراتيجيات التطبيقيّة.

٣- ٥ .أساليب تحليل البياناتخضعت البيانات المجمَّعة في هذا البحث للمعالجة بطريقة كيفيّة من خلال أسلوب تحليل المضمون. ففي الخطوة الأولى، جرى تفريغ النص الكامل للمقابلات شبه المنظَّمة، ثم استُخرجت المفاهيم الأوليّة من البيانات عبر عمليّة الترميز المفتوح. وفيما بعد، نُظِّمت الرموز المتشابهة والمتقاربة في مقولات محوريّة، مع تحديد العلاقات فيما بينها. وفي المرحلة النهائيّة، استُخلصت المضامين الرئيسة للبحث استنادًا إلى هذه المقولات المحوريّة، وذلك لتوضيح أبعاد ومكوّنات القابليّة المعلوماتيّة بشكل واضح ودقيق. وقد استمرّت هذه العمليّة إلى حين الوصول إلى الإشباع النظري، أي عندما لم تعد البيانات الجديدة تضيف مفهوماً جديدًا يتجاوز النتائج السابقة.وبعد استكمال عمليّة الترميز، استُخدمت النتائج المستخلصة كأساس لتحديد نقاط القوّة والضعف الداخليّة، وكذلك الفرص والتهديدات البيئيّة. وفي هذا الإطار، صُمّمت مصفوفة ***SWOT***، ثم وُظّفت مصفوفة ***TOWS*** لاستخراج الاستراتيجيات المناسبة. وفي النهاية، جرى إجراء مقارنة ودمج كيفي لهذه الاستراتيجيات، ليُصار إلى ترتيب أولويّاتها النسبيّة بحيث تُنظَّم الحلول المقترَحة وفقًا لدرجة أهميّتها وإمكانيّة تنفيذها. وبهذا، مضت عمليّة تحليل البيانات بشكل متكامل ومترابط بدءًا من تحديد الأبعاد وصولًا إلى صياغة الاستراتيجيات، فكانت النتائج المتحصَّلة قابلة للاعتماد وللاستخدام العملي.

٣- ٦ .مراحل تصميم وترتيب أولويّات الاستراتيجيات

تمّ تصميم وترتيب أولويّات الاستراتيجيات في هذا البحث بصورة كاملة بالاعتماد على النتائج الكيفيّة والتحليلات المستندة إلى المقابلات والوثائق، وذلك من أجل تقديم مجموعة من الإجراءات التطبيقيّة والموثوقة لتعزيز القابليّة المعلوماتيّة. ففي الخطوة الأولى، جرى تحليل ودمج البيانات المجمَّعة من المقابلات شبه المنظَّمة، واستنادًا إليها جرى تحديد نقاط القوّة والضعف الداخليّة للمؤسّسة، وكذلك الفرص والتهديدات البيئيّة. وقد نُظّمت هذه المعلومات ضمن مصفوفة **SWOT**للحصول على صورة شاملة عن الوضع القائم.وفي الخطوة الثانية، وباستخدام مصفوفة **TOWS**، جرى دمج نقاط القوّة والضعف مع الفرص والتهديدات، ما أسفر عن استخلاص مجموعة من الاستراتيجيات الأربع: الاستراتيجيات الهجوميّة(SO) ، والردعيّة (ST)، والتقابليّة(WO) ، والدفاعيّة .(WT) وقد استُخرجت كل واحدة من هذه الاستراتيجيات مباشرةً من البيانات الكيفيّة الناتجة عن المقابلات وتحليل الوثائق.أمّا في الخطوة الأخيرة، فقد جرى ترتيب أولويّات الاستراتيجيات بطريقة كيفيّة من خلال المقارنة التطبيقيّة فيما بينها. واعتمدت عمليّة التقييم على معايير مثل: درجة تأثير الاستراتيجيّة في تعزيز القابليّة المعلوماتيّة، إمكانيّة التنفيذ العملي، حجم الموارد المطلوبة، ومدى التوافق مع الظروف المؤسّسيّة والسياسات العليا. وبناءً على هذه المعايير، رُتّبت الاستراتيجيات ضمن عمليّة استدلاليّة وتوافقيّة، وتمّ تحديد أهمّها لتُقدَّم باعتبارها استراتيجيات أساسيّة. وبهذا، فإنّ الاستراتيجيات المقترَحة في هذا البحث ليست مجرّد نتاج تحليل نظري، بل هي أيضًا ثمرة بيانات ميدانيّة وآراء خبراء، ما يمنحها قابليّة التطبيق في عمليّات صنع القرار العمليّة.

الفصل الرابع: نتائج البحث

٤- ١ .النتائج الكيفيّة للبحث

توصّل هذا البحث إلى نتائجه استنادًا إلى تحليل المقابلات شبه المنظَّمة مع الخبراء وفحص الوثائق ذات الصلة. وفي هذا المسار، جرى تفريغ نصوص المقابلات، ثمّ تنفيذ عمليّة الترميز المفتوح، والمحوري، والانتقائي باستخدام أسلوب تحليل المضمون. وبهذا تحوّلت العبارات الرئيسة إلى رموز أوليّة، ثم جرى تصنيفها في مقولات محوريّة، لتُستخلص منها في النهاية المضامين الرئيسة. وقد استمرّت هذه العمليّة إلى حين الوصول إلى الإشباع النظري، حيث لم تعد البيانات الجديدة تضيف محتوى جديدًا إلى النتائج السابقة.أظهرت نتائج التحليل أنّ القابليّة المعلوماتيّة في مكافحة الإرهاب يمكن تفسيرها ضمن عدّة مجالات رئيسة :الهياكل والعمليّات المعلوماتيّة، الموارد البشريّة والتدريبات التخصّصيّة، التكنولوجيا والبيانات المعلوماتيّة، التنسيق والتعاون بين المؤسّسات وعلى المستوى الدولي، والثقافة والدافعيّة التنظيميّة .وقد تميّز كل مجال من هذه المجالات بمجموعة من المكوّنات الأكثر تفصيلًا. فعلى سبيل المثال: في بُعد الهياكل والعمليّات برزت موضوعات مثل وجود إجراءات معياريّة ووضوح تبادل المعلومات؛ وفي بُعد الموارد البشريّة أُكّد على التدريبات التخصّصيّة وتنمية المهارات التحليليّة؛ أمّا بُعد التكنولوجيا فتركّز على البنى التحتيّة الحديثة وقواعد البيانات؛ وكان محور التنسيق منصبًّا على التعاون الداخلي والتفاعل الدولي؛ وأخيرًا، في بُعد الثقافة والدافعيّة، برزت أهميّة الالتزام بالرسالة وتعزيز القيم التنظيميّة.**الجدول ٤-١: الخصائص الديموغرافيّة للمبحوثين**

ر.ت	العمر (سنة)	المهنة	التحصيل العلمي	الخبرة (سنة)
p1	٤٢	خبير أول في المعلومات الأمنيّة	ماجستير	١٢
p2	٣٨	ضابط عمليات مكافحة الإرهاب	بكالوريوس	٨
p3	٤٧	مدير دائرة تحليل التهديدات	دكتوراه	١٥

p4	٣٩	خبير في تدريب القوى الأمنيّة	ماجستير	٩
p5	٤٤	رئيس وحدة الرصد السيبراني	دكتوراه	١٤
p6	٣٥	ضابط تنسيق بين المؤسّسات	بكالوريوس	٧
p7	٤٩	مستشار رفيع في سياسات الأمن	دكتوراه	١٦
p8	٤١	خبير في تكنولوجيا المعلومات الأمنيّة	ماجستير	١٠
p9	٤٦	مدير العمليات الميدانيّة	ماجستير	١٣
p10	٣٧	ضابط تحليل البيانات الاستخباريّة	بكالوريوس	٦

في القسم الكيفي من البحث، ومن أجل تقديم صورة أدقّ عن المشاركين، عُرض جدول الخصائص الديموغرافيّة للمبحوثين. يضمّ هذا الجدول عشرة من الخبراء وأصحاب الرأي في مجال المعلومات والأمن، الذين جرى اختيارهم بشكل مقصود استنادًا إلى معايير مثل الخبرة العمليّة، المستوى الأكاديمي، والارتباط المباشر بموضوع البحث. وكما يظهر في الجدول، يتراوح عمر المشاركين بين ٣٥ و٥٠ عامًا، وهو ما يعكس وجود أفراد في منتصف مسيرتهم المهنيّة يتمتّعون بالخبرة والنضج اللازمين لتقديم آراء موثوقة. أمّا وظائفهم فمتنوّعة، لكنّها جميعًا مرتبطة بمكافحة الإرهاب وإدارة المعلومات، بدءًا من الخبراء العمليّين والتحليليّين وصولًا إلى المديرين والمستشارين الكبار. وقد أتاح هذا التنوع الوظيفي تغطية مختلف أبعاد الموضوع، ما أضفى على التحليل النهائي مزيدًا من العمق والغنى.من حيث المستوى التعليمي، شمل المشاركون طيفًا يتراوح من البكالوريوس إلى الدكتوراه، وهو ما يشير إلى مزيج مناسب من التخصّصات الأكاديميّة والخبرات الميدانيّة. كما تراوحت خبراتهم العمليّة بين ٦ و١٦ سنة، وهو ما يدلّ على أنّ جميعهم من الكوادر المتمرّسة والملمّة بالتحدّيات العمليّة والإداريّة في ميدان الأمن والمعلومات. وتكفل هذه الخصائص بأنّ البيانات الكيفيّة المستخلصة من المقابلات تتمتّع بدرجة كافية من المصداقيّة، بحيث يمكن اعتمادها أساسًا لاستخلاص الأبعاد والمكوّنات المتعلّقة بالقابليّة المعلوماتيّة.**الجدول ٤-٢. نموذج من المقابلات والترميز**

أمثلة من المقابلات (التصريحات)	المفاهيم الأوّلية	الكود الأوّلي	الكود المحوري	المقولة النهائيّة
«كل إدارة لديها استمارة خاصّة بها لجمع البيانات». «المعلومات لا تُدمَج وتبقى متفرّقة بين الوحدات». «ليست لدينا معايير لتحليل التقارير». «نتائج التحليل لا تعود كتغذية راجعة إلى وحدة الجمع». «لا يوجد وضوح في ترتيب أولويّات الملفّات».	غياب معايير الجمعتجزئة البياناتالتحليل قائم على الاجتهاد الشخصيانعدام دورة التغذية الراجعةغموض في الأولويّات	غياب التكامل في العمليّاتغياب SOP تحليليغموض في الأدوار والمهام	ضعف في العمليّات المعلوماتيّة	الهيكل والعمليّات
«التدريبات التخصّصيّة غير مستمرّة.»«المهارة في تحليل البيانات المعقّدة ضعيفة.»«لا يوجد نظام توجيه أو».«.mentoring نظام التقييم غير محفِّز.»«خلافة الكوادر ضعيفة.»«الضغط الوظيفي الكبير يسبّب الإرهاق».	نقص التدريب المستمرقصور في المهارات التحليليّةغياب التوجيه/الإرشاد المهنينظام تقييم غير فعّالالإرهاق الوظيفي	ضعف برامج التدريبغياب مسار النمو المهنيانخفاض الدافعيّة	القدرات والحفاظ على الموارد	الموارد البشريّة والتدريب

«الأنظمة قديمة.»«لا نملك قاعدة بيانات مشتركة.»«معايير البيانات تختلف بين الوحدات.»«الاتصال بين الميدان والمركز غير مستقر.»«لا نملك أدوات لتحليل البيانات الضخمة».	قدم البنى التحتيّةغياب قاعدة بيانات مشتركةاختلاف معايير البياناتعدم استقرار الشبكةغياب أدوات تحليل حديثة	تقادم التكنولوجياغياب تكامل البياناتقيود في النفاذ	القيود التكنولوجيّة	التكنولوجيا والبيانات
«الاجتماعات التنسيقيّة غير منتظمة.»«لا يوجد بروتوكول مشترك لتبادل المعلومات.»«المشاركة بين الأجهزة تستغرق وقتًا.»«التعاون الدولي مرتبط بالموافقات السياسيّة.»«أنظمتنا غير متوافقة مع الطرف الخارجي».	غياب الاجتماعات المنتظمةغياب بروتوكول مشتركبطء تبادل المعلوماتالاعتماد على اعتبارات سياسيّةعدم توافق الأنظمة	غياب آلية رسميّة للتعاونعوائق قانونيّة . سياسيّةخلافات فنّيّة	ضعف في التنسيق متعدّد المستويات	التنسيق المؤسّسي والدولي
«روح الإيثار عالية.»«الإفراط في السريّة يعيق تدفّق المعلومات.»«لا يوجد نظام تقدير منظَّم.»«الضغط الوظيفي يقلّل الدافعيّة.»«المسؤوليّة الفرديّة عالية لكن الاعتراف بالأداء ضعيف».	الإيثار والالتزامالمبالغة في السريّةغياب نظام تقديرانخفاض الدافعيّة نتيجة الضغطالمساءلة الفرديّة	القيم الثقافيّة الإيجابيّةعوائق ثقافيّة في تدفّق المعلوماتقصور نظام المكافآت	الثقافة التنظيميّة (التزام . دافعيّة)	الثقافة والدافعيّة

في هذا القسم، تبيّن المسار الذي حوّل البيانات الخام المستخلَصة من المقابلات إلى مقولات رئيسة. فقد عكست أقوال الخبراء في البداية تشتّتًا وتنوّعًا كبيرًا من المشكلات والتجارب العمليّة، غير أنّها من خلال عمليّات التصنيف والدمج التدريجي تقلّصت إلى مفاهيم أكثر تماسكًا مثل: الضعف في العمليّات المعلوماتيّة، القصور في التدريب والمهارات، القيود التكنولوجيّة، والصعوبات في التنسيق المؤسّسي. وقد أظهر هذا المسار أنّه بالرغم من اختلاف لغة وأمثلة المبحوثين، فإنّ هناك تقاربًا واضحًا في عمق القضايا التي طرحوها.بعد ذلك، نُظّمت هذه المفاهيم في صورة أكواد أوّليّة ثم محوريّة لتشكيل الأبعاد الرئيسة للبحث. فعلى سبيل المثال، الإشارات إلى نقص التدريب المستمر، ضعف مهارات التحليل، وغياب البرامج التحفيزيّة تكاملت لتكوّن محور **الموارد البشريّة والتدريب** .وبالطريقة ذاتها، اندرجت الانتقادات المتعلّقة بقدم الأنظمة، غياب قاعدة بيانات مشتركة، وقيود النفاذ ضمن بُعد **التكنولوجيا والبيانات** .وهكذا تحوّلت مجموعة من العبارات المتفرّقة إلى هيكل ذي معنى، مما أرسى الأساس اللازم لتصميم الأداة الكميّة في القسم اللاحق.**الجدول ٣-٤. الترميز الأول**

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
غياب التكامل في تدفق البيانات	انعدام الانسجام المعلوماتي	الضعف الهيكلي	البنية والعمليات
اعتماد التحليل على خبرة الأفراد	الاعتماد الفردي في التحليل	عدم تنسيق الأساليب	البنية والعمليات
نقص التدريب التخصصي للعاملين	قصور المهارات	الفجوة المعرفية	الموارد البشرية والتدريب
ارتفاع الدافعية بين الموظفين	الالتزام المؤسسي	القيم الثقافية	الثقافة والدافعية
محدودية التقنيات الحديثة	التأخر التكنولوجي	ضعف البنية التحتية	التكنولوجيا والبيانات
محدودية التواصل مع المؤسسات الدولية	غياب التعاون الخارجي	العوائق البيئية	التنسيق بين المؤسسات والمنظمات الدولية

المكانة الرسمية لوزارة الداخلية في إدارة الأمن الداخلي	الدور المركزي في الهيكل الحاكمي	محور السياسة الأمنية	المكانة المؤسسية لوزارة الداخلية

أظهرت نتائج تحليل الإجابات أنّ هناك أبعادًا متنوّعة لقابلية المعلومات في وزارة الداخلية العراقية يمكن تحديدها. فقد بيّنت الضعف البنيوي في تكامل البيانات والاعتماد المفرط على الخبرة الفردية أنّ النظام المعلوماتي في هذه الوزارة ما زال يفتقر إلى المعايير المدوّنة والآليات المؤسّسية الراسخة. وفي الوقت نفسه، كشف نقص التدريب التخصّصي والفجوة المعرفية، إلى جانب ارتفاع مستوى الدافعية والالتزام لدى العاملين، عن امتلاك الموارد البشرية طاقةً كامنةً يمكن توظيفها، لكنها تحتاج إلى تخطيط موجّه لتطوير المهارات. كما برزت القيود التكنولوجية وضعف التعاون الدولي كعوائق خارجية قد تُضعف القدرة التشغيلية. وأخيرًا، تم التأكيد على المكانة المؤسسية لوزارة الداخلية بوصفها محور إدارة الأمن الداخلي، مما يدل على أنّ هذه الوزارة تؤدّي دورًا أساسيًا في المنظومة الحاكمة لمكافحة الإرهاب، غير أنّ تحقيق هذا الدور يتطلّب معالجة النواقص على المستويات البنيوية والبشرية والتكنولوجية.**الجدول ٤-٤. الترميز الثاني**

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
وجود إجراءات مجزّأة داخل الوحدات	غياب المعيار الموحّد	عدم كفاءة العمليات	البنية والعمليات
إقامة محدودة للدورات التدريبية	تدريب غير كافٍ	ضعف المهارات	الموارد البشرية والتدريب
نقص أدوات التحليل المتقدّمة	التكنولوجيا القديمة	الضعف في البنية التحتية	التكنولوجيا والبيانات
دافعية عالية يقابلها إنهاك ناجم عن ضغط العمل	التزام مصحوب بالإرهاق	عدم الاستقرار التحفيزي	الموارد البشرية والتدريب
وصول محدود إلى قاعدة بيانات مشتركة	غياب المستودع الموحّد	محدودية الوصول	التكنولوجيا والبيانات
تنسيق غير رسمي بين الأجهزة	تفاعل غير هيكلي	ضعف التعاون	التنسيق بين المؤسسات والمنظمات الدولية
خبرات قيّمة في إدارة الملفات الأمنية	المعرفة التشغيلية	نقطة القوة المعرفية	الموارد البشرية والتدريب
المكانة المؤسسية في تنسيق الأمن الداخلي	الدور الرسمي في الهيكل	القدرة التنظيمية	البنية والعمليات

أظهرت النتائج في هذا القسم أنّ العمل الاستخباراتي في وزارة الداخلية العراقية يتّسم بمزيج من نقاط القوّة والضعف الداخلية. فمن جهة، برز غياب الإجراءات المعيارية، وضعف برامج التدريب، ونقص أدوات تحليل البيانات الحديثة كعوائق جوهرية في الأبعاد البنيوية والتعليمية والتكنولوجية. ومن جهة أخرى، عكس التزام الموظفين وحماسهم، فضلاً عن خبراتهم القيّمة في إدارة الملفات الأمنية، طاقات يُمكن الاعتماد عليها وتشكل أساسًا للتحسين والتطوير. كما تبيّن أنّه على الرغم من المكانة المؤسسية المهمّة لهذه الوزارة في تنسيق الأمن الداخلي، فإن هذا الدور لا يتحقّق بالكامل بسبب ضعف التعاون الرسمي بين المؤسسات ومحدودية الوصول إلى قواعد بيانات موحّدة. وبناءً على ذلك، يمكن وصف الوضع الراهن للعمل الاستخباراتي بأنه مزيج من قدرات قابلة للتنمية وتحديات جوهرية، لا يمكن الاستفادة الكاملة منها ما لم تُجرَ إصلاحات هيكلية وتدريبية وتكنولوجية شاملة**الجدول ٤-٥. الترميز الثالث**

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
انعدام الأمن الحدودي وتنقّل الجماعات المسلحة	التهديد الحدودي	التهديدات الجيوسياسية	الفرص والتهديدات البيئية
وجود خلايا إرهابية نائمة داخل المدن	التهديد الداخلي الخفي	تهديدات الأمن الداخلي	

الضغوط والقيود السياسية الخارجية	التدخّل الخارجي	التحديات السياسية – الأمنية	
قابلية التعاون مع الشرطة الدولية (الإنتربول)	إمكانية تبادل البيانات	فرصة التعاون عبر الحدود	
الوصول إلى التقنيات الحديثة للمراقبة	التقدّم التقني العالمي	الفرصة التكنولوجية	
الدعم الدولي في المشاريع الأمنية	المساعدة والتدريب الخارجي	فرصة الدعم المؤسسي	
السخط الاجتماعي ومظاهر التطرف المحتملة	البيئة الداخلية للتطرّف	التهديد الاجتماعي – الثقافي	
الموقع الاستراتيجي للعراق في المنطقة	الموقع الجغرافي	فرصة التفاعل الإقليمي	

أظهرت نتائج تحليل الإجابات أنّ البيئة المحيطة بوزارة الداخلية العراقية تتّسم بتشابك مجموعة من الفرص والتهديدات التي تؤثّر بشكل مباشر في كفاءة القدرات المعلوماتية. فتهديدات مثل انعدام الأمن الحدودي، ووجود خلايا إرهابية نائمة، وحالات السخط الاجتماعي تُلقي عبئًا إضافيًا على النظام الاستخباراتي وتضعه تحت ضغوط مستمرة. وفي المقابل، توفّر فرص التعاون مع الشرطة الدولية، والاستفادة من تقنيات المراقبة الحديثة، والدعم الدولي إمكاناتٍ حقيقيةً لتعزيز القدرات وسدّ الفجوات الداخلية. وتُظهر هذه الحالة المزدوجة أنّ كفاءة وزارة الداخلية لا تعتمد فقط على الإصلاحات الداخلية، بل تتأثّر بدرجة كبيرة بديناميات البيئة الخارجية، وأنّ الاستفادة في الوقت المناسب من الفرص إلى جانب احتواء التهديدات يمكن أن يحقّق التوازن المطلوب لمواجهة الإرهاب بفعالية.

الجدول ٤-١١. الترميز الرابع

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
استثمار روح الالتزام لدى العاملين لتحقيق استفادة أفضل من الدعم الدولي	تكامل الموارد البشرية مع الفرص الخارجية	الاستراتيجيات الهجومية(SO)	سلة الاستراتيجيات
تعزيز البرامج التدريبية التخصصية للتصدّي للتهديدات الحدودية والخلايا النائمة	التمكين الداخلي لمواجهة التهديد الخارجي	الاستراتيجيات المواجهة(WO)	
توظيف التقنيات الحديثة إلى جانب الهياكل المعلوماتية الموحّدة	الجمع بين القوة البنيوية والفرصة التكنولوجية	الاستراتيجيات الهجومية(SO)	
إصلاح الإجراءات وتقليل الاعتماد على الخبرة الفردية في مواجهة الضغوط السياسية الخارجية	معالجة الضعف البنيوي في ظل التهديد السياسي	الاستراتيجيات الدفاعية(WT)	
إنشاء بروتوكولات رسمية للتعاون مع الأجهزة الداخلية والخارجية لإدارة التهديدات المتعدّدة المستويات	التنسيق المؤسسي في مواجهة التهديدات البيئية	الاستراتيجيات الردعية(ST)	
تطوير قاعدة بيانات مشتركة للاستخدام في العمليات الميدانية والتفاعل الإقليمي	معالجة الضعف التكنولوجي عبر الفرصة الإقليمية	الاستراتيجيات المواجهة(WO)	

أظهرت هذه المرحلة أنّ الجمع بين نقاط القوّة والضعف الداخلية من جهة، والفرص والتهديدات الخارجية من جهة أخرى، يؤدّي إلى استخلاص مجموعة متعدّدة من الاستراتيجيات، لكلٍّ منها دور محدّد في تعزيز القابلية المعلوماتية. فبعض الاستراتيجيات تقوم على استثمار الطاقات المتاحة والفرص الخارجية، مثل الربط بين روح الالتزام لدى العاملين والدعم الدولي، أو الدمج بين الهياكل المعلوماتية الموحّدة والتقنيات الحديثة. بينما تركّز فئة أخرى على تعويض نقاط الضعف من خلال استغلال الفرص، كتعزيز التدريب التخصّصي أو إنشاء قواعد بيانات مشتركة. وفي الوقت

نفسه، برزت الحاجة إلى استراتيجيات ردعية ودفاعية لمواجهة التهديدات البيئية الحتمية، من قبيل إصلاح العمليات الداخلية لمجابهة الضغوط السياسية، أو وضع بروتوكولات تعاون للتعامل مع التهديدات المتعدّدة المستويات. وتُظهر هذه الأنماط أنّ الاستراتيجيات المقترَحة يجب أن تمثّل مزيجًا متوازنًا من المقاربات الهجومية، والمواجهة، والردع، والدفاع، بحيث تعتمد على مواطن القوّة، وتحدّ من نقاط الضعف، وتستثمر الفرص، وتحتوي التهديدات في آنٍ واحد.**الجدول ٤-١٢. الترميز الخامس**

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
استخدام البيانات الضخمة لرصد التهديدات الخفية	تنقيب البيانات المتقدّم	الكفاءة في الجمع والتعرّف	التقنيات المعلوماتية الحديثة
توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل الأنماط السلوكية للإرهاب	خوارزميات التعلّم الآلي	الدقّة في تحليل التهديدات	
اعتماد الأنظمة الذكية للإنذار المبكر	تكنولوجيا الإنذار التلقائي	زيادة سرعة الاستجابة	
إنشاء منصّات سحابية لتبادل البيانات بشكل آمن	التخزين والمشاركة السحابية	تحسين إمكانية الوصول وأمن البيانات	
مؤشرات أداء للأنظمة تعتمد على السرعة والدقة ونطاق التغطية	معايير القياس الكمية	تقييم فعالية التكنولوجيا	
مراجعة دورية لأداء الأدوات بناءً على الملاحظات التشغيلية	التغذية الميدانية الراجعة	التحقّق التجريبي من الموثوقية	

أظهرت النتائج أنّ التقنيات الحديثة يمكن أن تُحدث تحوّلًا جوهريًا في الدورة المعلوماتية، ابتداءً من مرحلة الجمع مرورًا بالمعالجة وصولًا إلى التحليل. إذ تتيح البيانات الضخمة وأدوات الذكاء الاصطناعي إمكانية كشف التهديدات الخفية وتحليل الأنماط السلوكية المعقّدة، بينما تسهم أنظمة الإنذار المبكر في رفع سرعة الاستجابة. كما يعزّز استخدام المنصّات السحابية من أمن البيانات وسهولة الوصول إليها، ويحدّ من تشتّت المعلومات. ولتقييم كفاءة هذه الأدوات، تُعدّ المؤشرات الكمية مثل السرعة والدقّة ونطاق التغطية ضرورية، إلى جانب اعتماد التغذية الراجعة الميدانية لضمان موثوقية الأداء التكنولوجي. وبذلك، لا تمثّل التقنيات الحديثة مجرد عنصر داعم للهيكل المعلوماتي، بل تُعدّ أدوات قابلة للتقييم والتطوير، قادرة على تعزيز مكانة وزارة الداخلية في إدارة التهديدات الإرهابية.**الجدول ٤-١٣. الترميز السادس**

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
إنشاء بروتوكولات رسمية لتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الداخلية	بروتوكولات التعاون الداخلي	إضفاء الطابع المؤسسي على التفاعل الداخلي	التنسيق والتعاون
تشكيل لجان عمل مشتركة بين وزارة الداخلية والشرطة/السلطة القضائية	الاجتماعات واللجان المشتركة	تعزيز التكامل المؤسسي	
استخدام قنوات اتصال آمنة مع الجهات الخارجية	الاتصالات المشفّرة	تعزيز أمن تبادل البيانات	
توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية	مذكرات التفاهم والاتفاقيات المعلوماتية (MoU)	توسيع التعاون عبر الحدود	
الاستفادة من المشاريع المشتركة في مجالي التعليم والتكنولوجيا مع الشركاء الدوليين	التعاون التعليمي والتقني	نقل المعرفة والتكنولوجيا	

تطوير أنظمة معلوماتية متوافقة مع المعايير العالمية	المواءمة التقنية	زيادة قابلية التفاعل	

أظهرت النتائج أنّ التعاون الداخلي والخارجي في مجال الأمن والمعلومات يتطلّب مجموعة من الآليات الرسمية والفنية والمؤسسية. فعلى المستوى الداخلي، يُمكن أن يؤدّي إضفاء الطابع المؤسسي على التفاعل من خلال بروتوكولات محدّدة ولجان عمل مشتركة إلى تعزيز التكامل بين وزارة الداخلية والشرطة والسلطة القضائية. أمّا على المستوى الدولي، فإنّ توقيع الاتفاقيات مع الأجهزة الاستخباراتية والاستفادة من المشاريع التعليمية والتكنولوجية المشتركة يوفّران فرصةً لنقل المعرفة وتطوير الأدوات التقنية. كما يضمن استخدام قنوات الاتصال الآمنة وتطوير الأنظمة المتوافقة مع المعايير العالمية أن يتم تبادل البيانات بطريقة آمنة وفعّالة في آنٍ واحد. وبذلك، فإنّ الاستخدام الذكي لهذه الآليات يمكن أن يعزّز بشكلٍ ملحوظ القدرات المعلوماتية لوزارة الداخلية في مواجهة التهديدات الإرهابية المعقّدة.**الجدول ٤-١٤. الترميز السابع**

المفاهيم المستخلصة	الرموز الأولية	الرموز المحورية	المقولة النهائية (المكوّنات)
تحديد مؤشرات كمية لقياس الأداء (السرعة، الدقة، نطاق البيانات)	المؤشرات الأداءية	معايير التقييم الكمية	المتابعة وتقييم الاستراتيجيات
تصميم نظام تغذية راجعة مستمرة من العمليات الميدانية	التغذية الميدانية الراجعة	التحقّق العملي من الموثوقية	
مقارنة نتائج التنفيذ بالأهداف المحدّدة مسبقًا	القياس المقارن	المقارنة بين الهدف والنتيجة	
عقد جلسات دورية للمتابعة بمشاركة أصحاب المصلحة	اجتماعات المراجعة	المشاركة في التقييم	
استخدام تقنيات الرصد الرقمي لتتبّع مستوى التقدّم	أدوات المراقبة الرقمية	الإشراف التكنولوجي	
تقديم تقارير دورية إلى مستويات صنع القرار	التقارير المنظّمة	المساءلة المؤسسية	

أظهرت النتائج أنّ متابعة وتقييم الاستراتيجيات تتطلّب إطارًا متعدّد الأبعاد يجمع بين المؤشرات الكمية، والأدوات التكنولوجية، وآليات التغذية الراجعة التشغيلية. فتعريف مؤشرات مثل سرعة الاستجابة، ودقّة التحليل، ونطاق تغطية البيانات يتيح قياسًا موضوعيًا للكفاءة، في حين تُسهم التغذية الراجعة الميدانية والمقارنة بين النتائج والأهداف المحدّدة مسبقًا في تعزيز موثوقية التقييم العملي. إضافةً إلى ذلك، فإنّ عقد اجتماعات المراجعة بمشاركة أصحاب المصلحة وتقديم تقارير منظّمة إلى مستويات صنع القرار يضمنان الشفافية والمساءلة المؤسسية. كما أنّ استخدام تقنيات المراقبة الرقمية يُضيف بُعدًا حديثًا إلى عملية الإشراف، ويُتيح تتبّع تقدّم الاستراتيجيات بشكلٍ آني. وبذلك، يُنشئ الإطار المقترَح نظامًا ديناميكيًا ومتكاملًا يمكنه متابعة وضمان تنفيذ استراتيجيات تعزيز القابلية المعلوماتية لوزارة الداخلية على نحوٍ مستمر.استنادًا إلى نتائج ترميز العوامل الداخلية والبيئية، تُقدَّم خلاصة هذه النتائج ضمن مصفوفة **SWOT** لتكون أساسًا لاستخلاص الاستراتيجيات.

٤-٢ تحديد العوامل الداخلية والخارجية*(SWOT)*

تمّ في هذا البحث تحديد العوامل الداخلية والخارجية في إطار صياغة الاستراتيجيات استنادًا إلى النتائج النوعية الواردة في الفصل السابق. ولتحقيق ذلك، جرى ترميز البيانات المستخلصة من المقابلات شبه المهيكلة وتحليل الوثائق، ما أفضى إلى استخراج مجموعة من نقاط القوّة والضعف والفرص والتهديدات. بعد ذلك، خضعت هذه العوامل لعملية إجماع بمشاركة الخبراء بهدف مراجعتها والتحقّق من دقّتها وموثوقيتها.وبناءً على النتائج المتوصَّل إليها، تبيّن أنّ العوامل الداخلية تشمل من جهةٍ مجموعةً من القدرات المتاحة في البنية التنظيمية والموارد البشرية والثقافة المؤسسية، ومن جهةٍ أخرى بعض مظاهر الضعف البنيوي والتكنولوجي والتدريبي. أمّا البيئة المحيطة بوزارة الداخلية فتتكوّن من مزيجٍ من الفرص التكنولوجية والإقليمية وفرص التعاون الدولي، إلى جانب التهديدات الجيوسياسية والأمنية والاجتماعية.وبصورةٍ إجمالية، تمّ تحديد خمس نقاط قوّة، وستّ نقاط ضعف، وخمس فرص، وخمس تهديدات، كما هو مبيَّن في الجدول أدناه. وتشكل هذه العوامل الأساس لبناء جدولي IFEاوEFE، يليهما تصميم مصفوفات الأزواج (TOWS)لاشتقاق الاستراتيجيات المناسبة.**الجدول ٤-٦: مجموعة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات**

الفئة	العامل	الرمز (الكود)
قوة	الالتزام والدافعية التنظيمية العالية	S1
قوة	الخبرات الميدانية القيّمة في إدارة الملفات الأمنية	S2
قوة	المكانة المؤسسية لوزارة الداخلية بوصفها مركز الثقل في السياسة الأمنية	S3
قوة	روح المسؤولية وثقافة الإيثار بين الموظفين	S4
قوة	المعرفة التشغيلية للعاملين	S5
ضعف	الضعف في العمليات المعلوماتية) انعدام التكامل وغياب إجراءات العمل الموحّدة(SOP	W1
ضعف	نقص التدريب التخصّصي ومسار النمو المهني	W2
ضعف	ضعف البنية التحتية التكنولوجية (قدم الأنظمة وغياب قاعدة بيانات مشتركة)	W3
ضعف	عدم الاستقرار التحفيزي والإرهاق الناتج عن ضغط العمل	W4
ضعف	ضعف التنسيق المؤسسي والدولي	W5
ضعف	غياب نظام الحوافز والتقدير	W6
فرصة	التقدّم في تقنيات المراقبة الحديثة والبيانات الضخمة	O1
فرصة	قابلية التعاون مع الشرطة الدولية وتبادل البيانات	O2
فرصة	الدعم والتدريب الدولي ضمن المشاريع الأمنية	O3
فرصة	الموقع الجغرافي والاستراتيجي للعراق في المنطقة	O4
فرصة	إمكانية توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم معلوماتية مع المنظمات الإقليمية	O5
تهديد	انعدام الأمن الحدودي وتنقّل الجماعات المسلحة	T1
تهديد	وجود خلايا إرهابية نائمة داخل المدن	T2
تهديد	الضغوط والتدخّلات السياسية الخارجية	T3
تهديد	التهديدات الاجتماعية – الثقافية (التطرّف والسخط الاجتماعي)	T4
تهديد	بطء تبادل المعلومات بسبب العوائق السياسية والقانونية	T5

كما يُظهر الجدول، تمّ تحديد مجموعة من العوامل الداخلية (خمس نقاط قوّة وستّ نقاط ضعف) والعوامل الخارجية (خمس فرص وخمس تهديدات). وتعكس هذه العوامل أبرز القدرات والنقائص الداخلية، فضلاً عن الظروف البيئية المؤثّرة في كفاءة القابلية المعلوماتية في مجال مكافحة الإرهاب. وفي المرحلة التالية، تُشكّل هذه العوامل الأساس لإعداد مصفوفتَي التقييم الداخلي (IFE) والتقييم الخارجي (EFE) . ومن خلال عملية الترجيح ومنح الدرجات من قِبل الخبراء لكل عامل، سيتم تحديد أهميّتها النسبية، مما يُمهّد لتحديد الموقع الاستراتيجي واستخلاص الاستراتيجيات الملائمة ضمن مصفوفة TOWS.بعد تحديد العوامل الداخلية والخارجية (جدول (SWOT، تمّ في هذه المرحلة استخدام مصفوفتَي تقييم العوامل الداخلية (IFE)وتقييم العوامل الخارجية (EFE) بهدف تقييم الأهميّة النسبية لكل عامل وتحديد الوضعين الحالي والمأمول.ولتحقيق ذلك، وُضِعت العوامل المحدَّدة في استبيان قُدّم إلى مجموعة من الخبراء لتقدير درجة أهميّة كل عامل (R) على مقياس من (١ إلى ٥). كما تمّ تحديد الوضع الحالي والوضع المطلوب لكل عامل على مقياس من (١ إلى ٤) يتراوح بين «ضعيف جدًا» و«قوي جدًا.«وبناءً على هذه البيانات، تمّ حساب وزن كل عامل من خلال قسمة قيمة (R) على مجموع قيم (R) الكلي، ثم جرى احتساب الدرجات الموزونة لكلٍّ من الوضع الحالي والوضع المطلوب. وتمثّل مجموع الدرجات الموزونة المؤشر الكلّي لوضع النظام في البعدين الداخلي والخارجي.ويُعدّ هذا الأسلوب مماثلًا للطريقة المعتمدة في دراسة الحالة النموذجية، إذ يتيح المقارنة بين الوضع القائم والوضع المستهدف وتحليل الفجوة الاستراتيجية بصورة دقيقة.**الجدول ٤-٧: مصفوفة تقييم العوامل الداخلية(IFE)**

الكود	العامل الداخلي	R(الأهمية ١–٥)	الوزن	الوضع الحالي (1–4)	النتيجة الموزونة الحالية	الوضع المأمول (1–4)	النتيجة الموزونة المأمولة
S1	الالتزام والدافعية التنظيمية العالية	5	0.10	3	0.30	4	0.40
S2	الخبرات الميدانية القيّمة في إدارة الملفات الأمنية	4	0.08	3	0.24	4	0.32
S3	المكانة المؤسسية لوزارة الداخلية	5	0.10	3	0.30	4	0.40
S4	روح المسؤولية وثقافة الإيثار	4	0.08	3	0.24	4	0.32
S5	المعرفة التشغيلية للعاملين	4	0.08	3	0.24	4	0.32
W1	الضعف في العمليات المعلوماتية	5	0.10	1	0.10	3	0.30
W2	نقص التدريب التخصّصي	4	0.08	2	0.16	3	0.24
W3	ضعف البنية التحتية التكنولوجية	5	0.10	1	0.10	3	0.30
W4	عدم الاستقرار التحفيزي	3	0.06	2	0.12	3	0.18
W5	ضعف التنسيق المؤسسي	4	0.08	2	0.16	3	0.24
W6	غياب نظام الحوافز والتقدير	3	0.06	1	0.06	3	0.18
المجموع	—	**48**	**1.00**	—	**2.02**	—	**3.20**

الجدول ٤–٨: مصفوفة تقييم العوامل الخارجية(EFE)

الكود	العامل الخارجي	الوزن	الوضع الحالي–1) (4	النتيجة الموزونة الحالية	الوضع المأمول–1) (4	النتيجة الموزونة المأمولة	R(الأهمية ١–٥)
O1	التقدّم في التقنيات الحديثة	0.10	3	0.30	4	0.40	5
O2	قابلية التعاون مع الشرطة الدولية	0.08	2	0.16	4	0.32	4

O3	الدعم الدولي في المشاريع الأمنية	0.08	2	0.16	3	0.24	4
O4	الموقع الجغرافي للعراق	0.06	3	0.18	4	0.24	3
O5	الاتفاقيات والمذكرات المعلوماتية	0.06	2	0.12	3	0.18	3
T1	انعدام الأمن الحدودي	0.10	1	0.10	3	0.30	5
T2	وجود خلايا إرهابية نائمة	0.10	1	0.10	3	0.30	5
T3	الضغوط والتدخّلات الخارجية	0.08	1	0.08	2	0.16	4
T4	التهديدات الاجتماعية – الثقافية	0.08	2	0.16	3	0.24	4
T5	بطء تبادل المعلومات	0.06	2	0.12	3	0.18	3
المجموع	—	**1.00**	—	**1.48**	—	**2.56**	**40**

كما تُظهر نتائج جدولَي IFEوEFE، بلغ مجموع الدرجات الموزونة للحالة الراهنة في البُعد الداخلي (2.02) وفي البُعد الخارجي (1.48). وتشير هذه القيم إلى أنّ القدرات الداخلية لوزارة الداخلية تقع في مستوى متوسّط يميل إلى الانخفاض، في حين يواجه المحيط الخارجي تحدّيات وقيودًا جدّية.وفي المقابل، تُظهر الدرجات الموزونة للحالة المأمولة (3.20داخليًا و ٢.٥٦ خارجيًا) وجود فجوة واضحة بين الوضع الحالي والوضع المنشود، مما يدلّ على الحاجة إلى تطوير شامل لرفع كفاءة المنظومة المعلوماتية وتكييفها مع المتغيّرات البيئية.

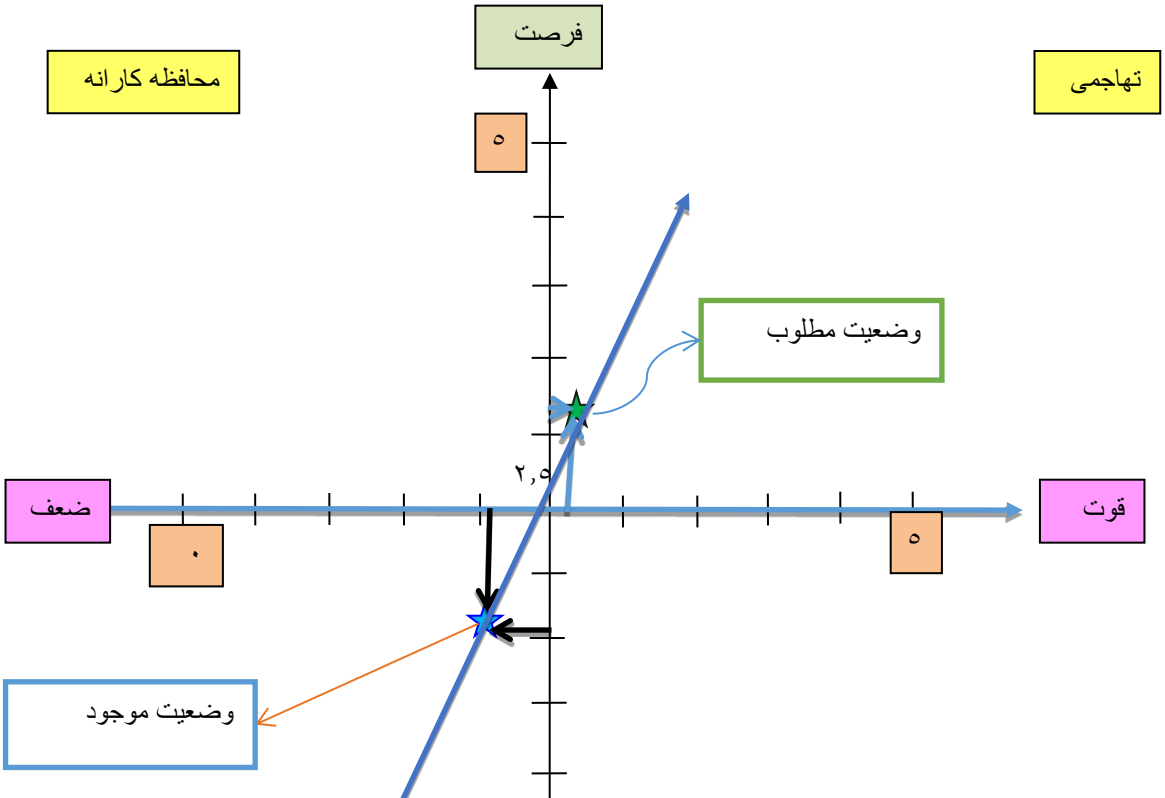

يُظهر تحليل هذه الفجوة أنّ تعزيز القابليات المعلوماتية يتطلّب، إلى جانب تحسين الهياكل التنظيمية وبرامج التدريب والبنى التكنولوجية، زيادة الاستفادة من الفرص الدولية والتقنيات الحديثة، مع ضرورة إدارة التهديدات الأمنية والسياسية بشكلٍ جادّ ومنهجي.وبناءً على ذلك، سيتمّ في الخطوة التالية تحديد **الموقع الاستراتيجي** من خلال الجمع بين نقاط القوّة والضعف والفرص والتهديدات، وصياغة **الاستراتيجيات الملائمة ضمن مصفوفة TOWS** .

٤-٣ مصفوفة *TOWS* واستخلاص الاستراتيجيات

استنادًا إلى نتائج تحليل العوامل الداخلية والخارجية، تمّ في هذه المرحلة من البحث استخدام **مصفوفة TOWS** لدمج نقاط القوّة والضعف مع الفرص والتهديدات البيئية. وتُعدّ هذه المصفوفة أداةً منهجية لإنتاج وتصنيف الاستراتيجيات، إذ تتيح التوصّل إلى أربعة أنواع رئيسة من الاستراتيجيات كما يلي:

- **استراتيجيات (SO) الهجومية** :الاستفادة القصوى من نقاط القوّة الداخلية لاستغلال الفرص الخارجية.
- **استراتيجيات (ST) الردعية/التنافسية** :توظيف نقاط القوّة لمواجهة التهديدات الخارجية.
- **استراتيجيات (WO) المحافظة** :استخدام الفرص لتعويض نقاط الضعف الداخلية.
- **استراتيجيات (WT) الدفاعية** :تقليص نقاط الضعف وتجنّب التهديدات.

وقد تمّ استخلاص استراتيجيات كل فئة بالاعتماد على البيانات النوعية (المقابلات وتحليل الوثائق)، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

الجدول ٤-٩: مصفوفة TOWS واستخلاص الاستراتيجيات

الفرص(O)	**التهديدات(T)**
استراتيجيات(SO) : استثمار التزام الكوادر والدعم الدولي لتعزيز القدرات المعلوماتية. توظيف التقنيات الحديثة بالتكامل مع الهياكل المعلوماتية الموحّدة.	**استراتيجيات(ST)** : إنشاء بروتوكولات رسمية للتعاون الداخلي والخارجي لإدارة التهديدات. إصلاح العمليات لتقليل مستوى الهشاشة أمام الضغوط السياسية.
استراتيجيات(WO) : تطوير برامج التدريب التخصّصي للتصدّي للتهديدات الحدودية والخلايا النائمة. إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بالاستفادة من التعاون الإقليمي.	**استراتيجيا(WT)** : تقليص الاعتماد على الخبرة الفردية من خلال توحيد الإجراءات القياسية. تعزيز نظام الحوافز للحدّ من الإرهاق المهني في مواجهة التهديدات الاجتماعية.

كما يُظهر الجدول، أدّى الجمع بين العوامل الداخلية والخارجية إلى توليد مجموعة من الاستراتيجيات الأربع الرئيسة .وتعكس هذه الاستراتيجيات تباين المقاربات في التعامل مع الظروف البيئية والإمكانات الداخلية، بدءًا من الاستفادة الهجومية من نقاط القوّة والفرص، وصولًا إلى المقاربات الدفاعية في مواجهة نقاط الضعف والتهديدات. وفي الخطوة التالية، ستُقيَّم وتُرتَّب أولويات هذه الاستراتيجيات ضمن مصفوفة QSPM لتحديد أهمّها من حيث الأثر في تعزيز القابلية المعلوماتية واختيار الأنسب للتنفيذ العملي.

4-4 ترتيب أولويات الاستراتيجيات باستخدام مصفوفة QSPM

بعد استخلاص الاستراتيجيات الأربع من مصفوفة TOWS، كان من الضروري ترتيب هذه الاستراتيجيات وفقًا لدرجة جاذبيتها وأولويتها النسبية. ولتحقيق ذلك، تمّ استخدام مصفوفة التخطيط الاستراتيجي الكمي(QSPM) تُتيح مصفوفة QSPMإمكانية احتساب الجاذبية النسبية لكل استراتيجية من خلال مراعاة العوامل الرئيسة الداخلية والخارجية (IFE و EFE) وأوزانها. وفي هذه المنهجية، يُمنح لكل عامل رئيس درجة جاذبية (AS) تتراوح بين (٠ – ٤)، تعبّر عن مدى قدرة الاستراتيجية على استثمار الفرص أو معالجة نقاط الضعف والتهديدات.يُحسب مجموع النقاط النهائية (TAS)من خلال ضرب وزن العامل في درجة الجاذبية (AS) لكل استراتيجية. ويُعبّر مجموع قيم (TAS) عن الأولوية الكلّية لكل استراتيجية، وبذلك يمكن تحديد الاستراتيجيات الأكثر فاعلية في تعزيز القابلية المعلوماتية وتنفيذها عمليًا.**الجدول ٤-١٠: ترتيب أولويات الاستراتيجيات باستخدام مصفوفةQSPM**

العامل الرئيس	**الوزن**	**TAS – ST1: إنشاء بروتوكولات التعاون الداخلي والخارجي**	**TAS – WO1: تطوير التدريب التخصّصي**	**TAS – WT1: تعزيز نظام الحوافز**	**TAS – SO1: استثمار التزام الكوادر والدعم الدولي**

S1: الالتزام التنظيمي العالي	0.10	0.30 (3)	0.20 (2)	0.20 (2)	0.40 (4)
W3: ضعف البنية التحتية التكنولوجية	0.10	0.20 (2)	0.40 (4)	0.30 (3)	0.20 (2)
O1: التقنيات الحديثة	0.08	0.16 (2)	0.24 (3)	0.08 (1)	0.32 (4)
O2: التعاون الدولي	0.08	0.24 (3)	0.16 (2)	0.16 (2)	0.24 (3)
T1: انعدام الأمن الحدودي	0.10	0.40 (4)	0.20 (2)	0.30 (3)	0.20 (2)
T2: الضغوط السياسية الخارجية	0.08	0.32 (4)	0.08 (1)	0.24 (3)	0.16 (2)
المجموع (TAS)	**1.00**	**1.62**	**1.28**	**1.28**	**1.52**

تُظهر نتائج الجدول أن أعلى درجة إجمالية تعود إلى الإستراتيجية ST1(وضع بروتوكولات للتعاون الداخلي والخارجي من أجل إدارة التهديدات) بمعدل .1.62تليها الإستراتيجية SO1(الاستفادة من التزام الكوادر والدعم الدولي) بدرجة .1.52كما جاءت الإستراتيجيتان WO1وWT1 في المراتب التالية بدرجة 1.28لكلٍ منهما.وعليه، ووفقًا لمصفوفة QSPM، تُعَدّ الإستراتيجية ST1ذات الأولوية الأولى، إذ تمتلك أكبر قدرة على تعزيز الكفاءة الاستخبارية في ظل الظروف الراهنة. ويتّسق هذا الاستنتاج مع التحليلات النوعية، مما يدل على أنّ التركيز إلى جانب استثمار نقاط القوة يجب أن ينصبّ على إدارة التهديدات وتقليص مواطن الضعف الناتجة عن الضغوط الخارجية، لما لذلك من أهمية خاصة في تحقيق الاستقرار والتكيّف الإستراتيجي.

الخلاصة

في هذا القسم، ومن خلال طرح أسئلة البحث وتحليل البيانات المستخلصة من المقابلات، تمّ رسم صورة شاملة لقدرات الاستخبارات في وزارة الداخلية العراقية ومتطلبات تطويرها. وقد أظهرت النتائج أنّ الوزارة تؤدي دورًا محوريًا في المنظومة الأمنية للدولة، إلا أنّ هذا الدور يواجه تحديات جدّية ناجمة عن مجموعة من نقاط الضعف والقيود البنيوية والبشرية والتكنولوجية، فضلاً عن محدودية التعاون المؤسسي.وفي المقابل، تمّ تحديد عدد من عناصر القوة الداخلية، مثل الالتزام المؤسسي، والخبرة الميدانية للعناصر الأمنية، والمكانة المؤسسية للوزارة، وهي عوامل يمكن أن تشكّل قاعدةً صلبةً للإصلاحات المستقبلية. كما أنّ البيئة الخارجية تتسم بازدواجية واضحة؛ إذ تتزامن التهديدات المتمثلة في انعدام الأمن الحدودي، وتغلغل الخلايا الإرهابية النائمة، والضغوط السياسية الخارجية، مع فرصٍ واعدةٍ تتمثل في التقنيات الحديثة، والدعم الدولي، والتعاون الإقليمي، وهي عوامل تؤثر مباشرةً في فاعلية أداء الوزارة.وبناءً على المقارنة بين نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية، تمّ استخلاص مجموعة من الإستراتيجيات ضمن أربعة محاور رئيسية: هجومية، وقائية، مواجهَة، ودفاعية. وتُظهر هذه الإستراتيجيات أنّ تطوير القدرات الاستخبارية لا يتحقق إلا عبر إجراءات متكاملة ومتعددة الأبعاد.في هذا السياق، تؤدي التقنيات الحديثة دورًا تمكينيًا مهمًا من خلال تسريع دورة جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، بينما تتيح آليات التعاون الداخلي والخارجي بيئةً ملائمةً لتبادل البيانات وتعزيز التكامل المؤسسي. وأخيرًا، يضمن إطار المتابعة والتقييم، القائم على المؤشرات الكمية والتغذية الراجعة الميدانية وأدوات الرقابة التقنية، أن تُطبَّق الإستراتيجيات المقترحة بشكلٍ فعّالٍ ومستمر، مع إمكانية تعديلها وفقًا للنتائج.وتشير هذه الخلاصة إلى أنّ تطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية يتطلّب رؤيةً منهجيةً وتكاملية تراعي في آنٍ واحد الأبعاد البنيوية والبشرية والتكنولوجية والبيئية لضمان تحقيق الكفاءة والاستدامة في الأداء الأمني.

الفصل الخامس: المناقشة والاستنتاجات

٥-١ عملية البحث

أجري هذا البحث بهدف تحديد أبعاد القابلية الاستخبارية ودراسة دورها في فاعلية مكافحة الإرهاب، وفي النهاية تصميم الاستراتيجيات المناسبة. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار المنهج النوعي، وجمعت البيانات من خلال مقابلات شبه مهيكلة مع الخبراء وكذلك من خلال دراسة الوثائق ذات الصلة. وكان المشاركون من القادة والمديرين والخبراء الكبار في مجال الأمن والاستخبارات، الذين تم اختيارهم بشكل مقصود استناداً إلى معايير مثل الخبرة العملية والمعرفة التخصصية والإلمام المباشر بموضوع الدراسة. وكانت الأداة الرئيسة لجمع البيانات هي المقابلات المتعمقة التي وفرت المرونة اللازمة للحصول على آراء وتجارب متنوعة من المشاركين. ولضمان الصدق والثبات في البيانات تم استخدام أساليب مثل الإشباع النظري، ومراجعة المشاركين، والمقارنة من قبل المتخصصين تم تحليل البيانات المجمعة عبر مراحل الترميز المفتوح والمحوري والانتقائي، ومن خلال هذه العملية تم استخلاص الأبعاد الرئيسة للقابلية الاستخبارية. وأظهرت النتائج أن هذه القابليات يمكن تفسيرها في خمسة مجالات رئيسة هي الهياكل والعمليات الاستخبارية، الموارد البشرية والتدريب التخصصي، التقنيات والبيانات الاستخبارية، التنسيق والتعاون بين المؤسسات وعلى الصعيد الدولي، والثقافة والتحفيز التنظيمي. وكل من هذه الأبعاد يضم مجموعة من المكونات الفرعية التي تم استخراجها من المقابلات والوثائق وبيّنت في جداول الترميز .استناداً إلى النتائج، تم تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية إلى جانب الفرص والتهديدات البيئية، وتم تصميم مصفوفة SWOT.وبعد ذلك، وباستخدام مصفوفةTOWS ، صيغت الاستراتيجيات المناسبة لتعزيز القابلية الاستخبارية .وقد تم تصنيف هذه الاستراتيجيات في أربع فئات رئيسة هي: الهجومية، والردعية، والتقابلية، والدفاعية، وجرى ترتيب أولوياتها استناداً إلى معايير مثل مستوى التأثير، وإمكانية التنفيذ، ومتطلبات الموارد، ومدى التوافق مع الظروف المؤسسية.إضافةً إلى ذلك، برز دور التقنيات المعلوماتية الحديثة في تعزيز دورة جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، كما تم تحديد قدرات التعاون الداخلي والدولي بوصفها مجالاتٍ محوريةً لزيادة الكفاءة والفاعلية. أظهرت النتائج في النهاية أن وزارة الداخلية العراقية تؤدي دوراً محورياً في البنية الأمنية للدولة، غير أن هذا الدور يواجه جملةً من نقاط الضعف والقيود في الجوانب الهيكلية والبشرية والتقنية والتعاونية .وفي المقابل، فإن نقاط القوة مثل الالتزام المؤسسي، والخبرة العملياتية للعناصر، والمكانة المؤسسية للوزارة تمثل قدراتٍ مهمةً لتحسين الأداء. كما يُظهر البيئة المحيطة مزيجاً من التهديدات الأمنية والسياسية إلى جانب الفرص التكنولوجية والداعمة التي يمكن أن تسهم في تطوير أداء الوزارة. ومن ثم تبيّن أن تعزيز القابلية الاستخبارية يتطلب منظوراً منهجياً متعدد الأبعاد يشمل الإصلاحات الداخلية بالتوازي مع الاستفادة الذكية من الفرص البيئية.

٥-٢ المناقشة

السؤال الفرعي الأول: ما هي العوامل البيئية الداخلية (نقاط القوة والضعف) في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟ استناداً إلى بيانات الفصل الرابع، فإن العوامل البيئية الداخلية، التي تم تحديدها ضمن نقاط القوة والضعف في وزارة الداخلية العراقية في مجال القدرات الاستخبارية، تقدم صورة مزدوجة عن الإمكانات والتحديات القائمة .فمن جهةٍ، تبرز نقاط القوة مثل وجود هياكل استخبارية واسعة نسبياً على مستوى الوزارة، وامتلاك خبراتٍ ميدانيةٍ في مواجهة الجماعات الإرهابية. وقد مكّنت هذه القدرات الوزارة من تلبية بعض الاحتياجات الأمنية العاجلة في الظروف الحرجة، وحققت نتائج ملموسة في مجال جمع المعلومات الخام والميدانية .كما يُعدّ وجود كادرٍ بشري ذي خبرةٍ عملياتية ومعرفةٍ بالجغرافيا الأمنية للعراق، إلى جانب الإلمام النسبي ببعض الشبكات الإرهابية، من أهم الأصول الداخلية التي تمتلكها الوزارة. وقد أسهمت هذه العناصر عملياً في بناء بنيةٍ تحتيةٍ استخباريةٍ أساسية، وإن كانت غير مكتملة أو مثالية، إلا أنها توفر مستوى أوليًّا من الاعتماد في تنفيذ المهام الأمنية.في المقابل، تُعدّ نقاط الضعف الداخلية بارزة بالقدر نفسه، وتؤدي عملياً إلى إضعاف جزءٍ كبير من القدرات المتاحة .ومن أبرز هذه الضعف، نقص التدريب التخصصي والمحدَّث لدى الكوادر الاستخبارية، إذ يعتمد كثير من الأفراد على أساليب تقليدية ولا يمتلكون المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات ومراقبة الفضاء الإلكتروني .كما يُعدّ الضعف في البنية التنظيمية وغياب التنسيق الداخلي مشكلةً أساسية، حيث إن انعدام قاعدة بيانات موحدة وضعف القدرة على تبادل المعلومات بسرعةٍ وأمانٍ بين الوحدات يؤديان إلى بقاء المعلومات المجمعة متفرقة وأحياناً غير قابلة للاستخدام .ويُضاف إلى ذلك نقص الإمكانات التقنية والتكنولوجيا الاستخبارية المتقدمة، وهو ما يجعل الوزارة تعتمد على أدواتٍ محدودةٍ وغير فعالة في رصد الأنماط المعقدة للتهديدات أو تتبّع الاتصالات الإرهابية .كما أن ضعف الدافعية لدى الكوادر البشرية، والضغوط السياسية على البنية الاستخبارية، وغياب الثقافة التنظيمية الموحدة، كلها عوامل تُعيق الاستفادة المثلى من الطاقات البشرية المتوفرة.بوجهٍ عام، تُظهر العوامل البيئية الداخلية في وزارة الداخلية العراقية ضمن المجال الاستخباري مزيجاً من القدرات الكامنة والقصور البنيوي . فالقوة تكمن أساساً في الخبرة الميدانية، والإلمام بالجغرافيا الأمنية، ووجود عناصر بشرية ذات خبرة، في حين تبرز مظاهر الضعف في مستوى

التدريب، والتكنولوجيا، والبنية التنظيمية، ودافعية العاملين .وتُظهر محصلة هذا التوازن الثنائي أنّه من دون إصلاح وتعزيز نقاط الضعف، لن تتمكن نقاط القوة القائمة من الإسهام بصورةٍ فعّالة في تطوير القدرات الاستخبارية، وسيبقى أداء الوزارة في مكافحة الإرهاب محدوداً.السؤال الفرعي الثاني: ما هي العوامل البيئية الخارجية (الفرص والتهديدات) التي تؤثر في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟استناداً إلى النتائج، فإن العوامل البيئية الخارجية التي تؤثر في القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب تتجلّى في شكل فرصٍ وتهديداتٍ متباينة.تتمثل الفرص في الأساس ضمن الأطر الإقليمية والدولية، ومن أبرزها التعاونات الأمنية بين العراق وبعض الدول، وإمكانية الاستفادة من الخبرات والمعارف التقنية للأجهزة الاستخبارية الأجنبية، فضلاً عن توظيف التقنيات الحديثة في مجالات المراقبة والتحليل المعلوماتي . كما أن البيئة الجغرافية للعراق، بوصفه يقع في مركز التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، تتيح فرصة لتأسيس شبكات تعاونٍ واسعة مع المؤسسات الإقليمية .ويمكن لمثل هذا التعاون أن يلعب دوراً مهماً في تبادل البيانات الأمنية، وتدريب الكوادر المتخصصة، واستخدام الأدوات التقنية والسيبرانية .بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد الاهتمام العالمي بمكافحة الإرهاب وتركيز المجتمع الدولي على مواجهته أوجد إمكانيةً حقيقيةً لاستقطاب الدعمين المالي والتقني لصالح وزارة الداخلية.في المقابل، تمتلك التهديدات البيئية نطاقاً أوسع بكثير، وتفرض ضغوطاً كبيرة على البنية الاستخبارية للعراق .ف اتساع وتطور الشبكات الإرهابية داخلياً وخارجياً، ولا سيما عبر الفضاء الإلكتروني والاتصالات العابرة للحدود، يُعدّ من أخطر التهديدات القائمة .إذ إن هذه الشبكات لا تنشط فقط على المستوى العملياتي، بل تحظى أيضاً بـ دعمٍ مالي ولوجستي وإعلامي من فاعلين عابرين للحدود .كما يشكل وجود حدودٍ طويلةٍ وسهلة الاختراق مع الدول المجاورة، وانتقال الأسلحة والأفراد بطرق غير مشروعة تحدياً خطيراً يُضعف فاعلية الأجهزة الاستخبارية. وإلى جانب ذلك، تُفاقم التدخلات السياسية والأمنية للقوى الإقليمية والدولية في الشأن العراقي من تعقيد البيئة الخارجية، ما يؤدي إلى تقييد عملية اتخاذ القرار الاستخباري وزيادة الضغوط على المؤسسات المعنية .كما أن ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية الداخلية ونظيراتها الخارجية يؤدي أحياناً إلى عدم استثمار الفرص الكامنة بصورةٍ فعّالة، بل وقد يُسهم في تفاقم التهديدات.بناءً على نتائج الفصل الرابع، يتبيّن أن البيئة الخارجية لوزارة الداخلية العراقية في المجال الاستخباري تحمل في آنٍ واحد فرصاً قيّمة وتهديداتٍ خطيرة .إذ تظهر الفرص أساساً في شكل تعاوناتٍ إقليمية، وإمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة، والدعم الدولي، بينما تعود التهديدات إلى اتساع الشبكات الإرهابية، ونفاذية الحدود، والتدخلات الخارجية، والضغوط السياسية .ويعكس هذا الوضع المزدوج أن قدرة وزارة الداخلية على استثمار الفرص بفاعلية ومواجهة التهديدات بصورةٍ نشطة تمثّل عاملاً حاسماً في تعزيز قدراتها الاستخبارية في مكافحة الإرهاب.السؤال الفرعي الثالث: ما هي أهم الاستراتيجيات القطاعية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟تُظهر النتائج أنه بعد تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية، تم إعداد مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مجال مكافحة الإرهاب. وقد تبلورت هذه الاستراتيجيات في أربع فئاتٍ رئيسة، صُممت كلٌّ منها بحيث تركز إما على استثمار الفرص وتعزيز نقاط القوة أو على معالجة مواطن الضعف ومواجهة التهديدات.في الفئة الأولى، التي تستند إلى استراتيجيات"SO" ، ينصبّ التركيز على استغلال القدرات الحالية لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة .وتتمثل أهم الاستراتيجيات في هذا الإطار في تطوير التعاونات الاستخبارية مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية، والاستفادة من خبرة الكوادر البشرية الميدانية إلى جانب التقنيات الحديثة، وتوظيف الموقع الجيوسياسي للعراق لتوسيع شبكات تبادل المعلومات.أما في الفئة الثانية، فقد تم وضع استراتيجيات "ST" بهدف توظيف نقاط القوة الداخلية للحدّ من التهديدات الخارجية أو احتوائها . وتشمل أبرز هذه الاستراتيجيات استخدام الكوادر المتخصصة والمطلعة على الجغرافيا الأمنية للعراق لمواجهة تغلغل الشبكات الإرهابية، والاستفادة من الخبرات العملياتية في إدارة الحدود القابلة للاختراق، وتعزيز القدرات الداخلية في مواجهة الضغوط والتدخلات الإقليمية والدولية.وتتمحور استراتيجيات"WO" ، التي تُشكّل الفئة الثالثة، حول معالجة أوجه الضعف الداخلية من خلال استثمار الفرص البيئية .ومن أهم هذه الاستراتيجيات استقطاب الدعم الدولي لتوفير التقنيات الاستخبارية المتقدمة، والاستفادة من فرص التعاون الإقليمي لتدريب وتأهيل الكوادر الاستخبارية، وتوظيف المبادرات العالمية لمكافحة الإرهاب لإنشاء قواعد بيانات مشتركة وتعزيز البنية التحتية السيبرانية.وأخيراً، تم تصميم استراتيجيات"WT" ، وهي الفئة الرابعة، بهدف تقليل نقاط الضعف الداخلية وتجنّب التهديدات الخارجية .وتتركز هذه الاستراتيجيات على إعادة هيكلة البنية التنظيمية، وتحسين التنسيق بين الوحدات الداخلية، وإصلاح نظام الحوافز للعاملين، وتقليل الاعتماد على الموارد المحلية المحدودة .وفي الوقت نفسه، تتضمن هذه الفئة إجراءاتٍ لتعزيز حماية البيانات، ومنع الاختراقات الاستخبارية، وتقليل مستوى التعرض للهجمات السيبرانية.بصورةٍ عامة، تُظهر نتائج الفصل الرابع أن أهم الاستراتيجيات القطاعية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب قد تبلورت في إطار تعزيز التعاونات الإقليمية والدولية، واستخدام التقنيات الحديثة، وإعادة بناء الهيكل الداخلي، وتطوير التدريب والتحفيز للكوادر البشرية، وإنشاء أنظمة معلوماتية

منسّقة .ولا تقتصر هذه الاستراتيجيات على معالجة أوجه القصور القائمة، بل تُمهّد أيضًا للاستفادة من الفرص البيئية وتعزيز موقع وزارة الداخلية في مواجهة التهديدات الإرهابية.السؤال الرئيس :ما هي الاستراتيجيات الكلية لتطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب؟تُظهر النتائج أن استراتيجيات تطوير القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب تقوم على نواةٍ مشتركة تتمثل في توحيد وتقييس العمليات الاستخبارية، والتحديث التقني وإنشاء قاعدة بياناتٍ مشتركة، وتعزيز رأس المال البشري من خلال التدريب التخصصي ومسارات النمو المهني، وتقنين التنسيق المؤسسي الداخلي والخارجي، والاستفادة الموجهة من الفرص الدولية لتعويض النواقص الداخلية.وانطلاقًا من هذه النتائج، يتخذ الاتجاه الاستراتيجي شكلاً مركبًا من أربعة محاور عمل :استثمار نقاط القوة للاستفادة من الفرص الخارجية، توظيف القدرات المتاحة لاحتواء التهديدات، استخدام الفرص لتعويض أوجه الضعف، وأخيرًا تقليص مواطن الضعف لتجنّب التهديدات. كما تؤكد النتائج الكمية لتقييم العوامل الداخلية والخارجية ضرورة هذا المسار؛ إذ إن الفجوة الواضحة بين الوضع الحالي والوضع المنشود في البعدين الداخلي والخارجي (ولا سيما الفارق من 2.02إلى ٣.٢٠ داخليًا و 1.48إلى ٢.٥٦ خارجيًا (تُظهر أنه من دون حزمةٍ استراتيجيةٍ متكاملة، لن تبلغ القدرات الفعلية لوزارة الداخلية مستوى الكفاية المطلوبة في مواجهة التهديدات المتغيرة والديناميكية.لتفسير النتائج، يُلاحظ أولاً أنّ توحيد العمليات الاستخبارية وتوثيق الدورة الكاملة لجمع البيانات وتنقيتها وتحليلها وتغذيتها الراجعة يشكّل استجابة مباشرة لمظاهر الضعف المتمثلة في غياب الإجراءات الموحدة، وغموض الأدوار، والاعتماد المفرط على الخبرة الفردية .فبتثبيت الإجراءات، تنخفض درجة الاعتماد على الاجتهادات الشخصية، وتتحول جودة التحليل من حالةٍ مجزأة إلى تدفقٍ منسجم ومنهجي.ثانياً، إنّ التحديث التقني وإنشاء قاعدة بياناتٍ مشتركة—مصحوبة بأدوات التحليل المتقدمة وتوحيد معايير البيانات—يستهدف معالجة الضعف البنيوي وتشتت المعلومات، وفي الوقت ذاته يتيح الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتبادل البيانات عبر الحدود؛ وهو ما يُجسد الارتباط المباشر بين تعويض الضعف الداخلي واستثمار الفرص الخارجية .كما أن هذا التوجه يُسهم جزئياً في تجاوز بطء تبادل المعلومات الناتج عن القيود السياسية والقانونية عبر إنشاء قنواتٍ فنيةٍ شفافةٍ وقابلةٍ للمساءلة.ثالثاً، إنّ تعزيز رأس المال البشري من خلال التدريب المستمر المتخصص، والإرشاد المهني (المِنتورينغ)، وتحديد المسارات المهنية، وإعادة تصميم نظام التقييم والتحفيز يشكّل استجابة متزامنة لثغرتين أساسيتين :فجوة المعرفة والمهارة لدى المحللين، وحالة الإنهاك وعدم الاستقرار التحفيزي. فعندما يرتبط التدريب الموجّه بمهارات التحليل الحديثة والتعامل مع البيانات المعقدة، تتحسن مخرجات التحليل، ومع وجود نظامٍ فعالٍ للمكافأة والنمو المهني، يُضمن الاحتفاظ بالكفاءات المتميزة .إنّ هذا الرصيد البشري المطوّر هو الأداة التي تحوّل القدرات الميدانية إلى ميزةٍ مستدامة.رابعاً، إنّ تقنين التنسيق المؤسسي الداخلي والخارجي—عبر بروتوكولات محددة لتبادل البيانات، واجتماعاتٍ دورية، ونقاط تواصل موحدة، وتكاملٍ فنيٍ بين الأنظمة—يُسهم في معالجة ضعف التعاون القائم ويؤثر مباشرةً في احتواء التهديدات الحدودية، والشبكات النائمة داخل المدن، والضغوط الخارجية .فغياب هذا التكامل يؤدي إلى أن المعلومات الحيوية تصل متأخرة أو لا تُترجم إلى قراراتٍ تنفيذية.خامساً، إنّ الاستفادة الفاعلة من الفرص الدولية—سواء في التدريب والدعم الفني أو في اتفاقيات تبادل المعلومات—ليست خياراً ثانوياً، بل وسيلة رئيسة لتعويض النقص التقني والمؤسسي .ففي بيئةٍ تتخذ فيها التهديدات طابعاً عابراً للحدود، فإن الارتباط الذكي بالشبكات الإقليمية والدولية يزيد من نسبة نجاح عمليات الكشف والوقاية والإحباط. سادساً، يُعدّ التركيز على إدارة الحدود القائمة على المعلومات ومراقبة التهديدات الحضرية الكامنة ترجمةً عمليةً للاستراتيجيات المواجهة. إذ إنّ الربط اللحظي بين الميدان والمركز، وتحليل أنماط التنقل غير المشروع، ورصد مؤشرات نشاط الخلايا النائمة يُحوّل التهديدات الحدودية والحضرية من حوادث محتملة إلى إشاراتٍ استباقيةٍ يمكن التعامل معها مبكراً.سابعاً، إنّ تعزيز الصمود القانوني والمؤسسي للعمليات الاستخبارية أمام الضغوط السياسية—من خلال توضيح الصلاحيات، وتحديد مستويات الوصول، وتوثيق القرارات—يقلّل من مخاطر التدخلات، ويُرسّخ في الوقت ذاته قنوات تبادل المعلومات ضمن أطرٍ محصّنة من التعطيل أو الاختراق.في هذا المنطق الاستراتيجي، يأخذ كل عنصرٍ مكانه الطبيعي ليُنتج آثاراً تكاملية متبادلة :فـ توحيد المعايير وإنشاء قاعدة البيانات المشتركة يرفعان جودة التحليل وسرعته؛ والتدريب والتحفيز يُحوّلان هذه القدرة إلى رصيدٍ بشريٍ مستدام؛ والتنسيق المؤسسي الرسمي يُقصّر زمن الانتقال من البيانات إلى القرار؛ واستثمار الفرص الخارجية يعوّض الاختلال التقني؛ أما التركيز على الحدود والمدن فيربط الاستراتيجية من مستوى المخطط النظري إلى التأثير الميداني الفعلي .وبهذا الشكل، فإن الفجوات التي كشفتها التقييمات الداخلية والخارجية لا تُردم بتدخلٍ منفرد، بل من خلال حزمةٍ من الإجراءات المتوازنة، بحيث تتحول القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية إلى طاقةٍ تشغيليةٍ قادرةٍ على صنع القرار ومواجهة التهديدات الديناميكية بفاعلية.

٥-٣ القيود التي واجهت البحث

لقد واجه هذا البحث، شأنه شأن أي دراسة علمية، عدداً من القيود التي قد تؤثر في نطاقه وفي تفسير نتائجه. أول هذه القيود يتمثل في الطبيعة السرّية والأمنية للبيانات في مجال المعلومات ومكافحة الإرهاب. إذ لم يكن من الممكن الوصول إلى العديد من الوثائق الرسمية والتقارير التشغيلية الصادرة عن وزارة الداخلية العراقية، مما اضطرّ الباحث إلى الاعتماد على البيانات الثانوية، والمقابلات المحدودة، والمصادر العامة. وقد يكون هذا الأمر قد حال دون الكشف الكامل عن بعض الحقائق الميدانية أما القيد الثاني فيرتبط بمنهج جمع البيانات. فقد كانت المقابلات شبه المنظّمة محدودة العمق والاتساع بسبب الاعتبارات الأمنية، كما أنّ بعض المشاركين أجابوا بحذر شديد خشيةَ إفشاء معلومات حساسة. وهذا ما قد يزيد من احتمالية التحيّز أو عدم اكتمال البيانات.القيد الثالث يتعلق بزمن ومكان إجراء البحث. فقد نُفِّذ في فترة زمنية محددة تميّزت بظروف أمنية خاصة في العراق وبطبيعة مختلفة لنشاط الجماعات الإرهابية مقارنةً بفترات أخرى. ومن ثمّ، قد لا تكون النتائج قابلة للتعميم الكامل في أزمنة أو سياقات مغايرة.أما القيد الرابع فيكمن في محدودية الأدوات التكنولوجية البحثية. إذ لم يتمكّن الباحث من استخدام البرامج أو الأنظمة المتقدمة لتحليل البيانات الضخمة أو شبكات التواصل الخاصة بالتنظيمات الإرهابية، فاعتمد أساساً على أدوات تحليل نوعي ومقارن. وهذا قد يكون له تأثير في مستوى الدقّة والتفصيل في التحليلات.وأخيراً، يرتبط القيد الخامس بالمقارنات الدولية. فعلى الرغم من أنّ البحث تناول دراسات أجنبية سابقة وسعى إلى مقارنة نتائجه بها، إلا أنّ الفروق السياقية (السياسية، والثقافية، والمؤسسية) بين العراق والدول الأخرى تجعل هذه المقارنات ذات طابع مفهومي واستلهامي أكثر من كونها قابلة للتعميم التام.

٥- ٤ توصيات البحث

٥-٤-١ التوصيات التطبيقية

١ .**توحيد المعايير في العمليات والبيانات**ينبغي لوزارة الداخلية أن تضع بروتوكولات رسمية لجمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، بما يقلّل من الاعتماد على الخبرة الفردية. إن إنشاء "دورة معلوماتية موحّدة" من شأنه أن يعزّز الاتساق والدقّة في صنع القرار.

٢ .**الاستثمار في التدريب والموارد البشرية**يُعدّ تنظيم الدورات التدريبية المستمرة، وتصميم نظام للإرشاد المهني (المينتورينغ)، وإعداد برامج لإحلال الكفاءات، وإنشاء نظام للتقييم والمكافأة، أموراً ضرورية لتفعيل دافع الالتزام والانتماء العالي لدى العاملين.

٣ .**تحديث البُنى التكنولوجية التحتية** يجب إعطاء الأولوية لاستخدام أنظمة البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وأدوات التعلّم الآلي في كشف التهديدات الخفية. كما أنّ إنشاء قاعدة بيانات موحّدة وأنظمة آمنة لتبادل المعلومات يُعدّ أمراً أساسياً.

٤ .**تعزيز التعاون الداخلي**إن تشكيل فرق عمل مشتركة بين وزارة الداخلية والشرطة والسلطة القضائية وسائر الأجهزة الأمنية، إلى جانب أنظمة تبادل معلومات مشتركة، يمكن أن يسهّل تدفّق المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب.

٥ .**تطوير التعاون الدولي** يُستحسن توقيع مذكرات تفاهم مع الإنتربول والهيئات الأمنية الإقليمية، والمشاركة في المشاريع التدريبية والتكنولوجية المشتركة، واستخدام القنوات المشفّرة لتبادل المعلومات، باعتبارها من أهم الإجراءات في هذا المجال.

٦ .**إنشاء نظام للرصد والتقييم الاستراتيجي**إن تصميم مؤشرات كمية مثل سرعة الاستجابة، ودقة التحليل، ونسبة كشف التهديدات، إلى جانب الحصول على تغذية راجعة ميدانية، يمكن أن يوفّر تقييماً مستمراً لفعالية الاستراتيجيات المقترحة.

٥-٤-٢ التوصيات البحثية

١ .**إجراء دراسات مستقبلية تركز على تحليل البيانات الضخمة** ينبغي توجيه البحوث القادمة نحو تحليل البيانات الضخمة واستخدام الأدوات البرمجية المتقدمة للكشف عن التهديدات الإرهابية وتوقّعها بدقّة أعلى.

٢ .**دراسة مقارنة بين دول المنطقة في مجال التعاون الأمني والاستخباري** من المفيد إجراء دراسة مقارنة بين دول الإقليم حول أساليب التعاون الأمني والاستخباري، بهدف تحديد النماذج الناجحة والقابلة للتطبيق في العراق.

٣ .**بحث الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتطرّف في العراق** ينبغي دراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية للتطرّف وربطها بالسياسات الاستخبارية، وذلك لاستكمال الرؤية الأمنية البحتة بمنظور شامل ومتعدد الأبعاد.

٤ .**تصميم نماذج محاكاة للسيناريوهات باستخدام بيانات واقعية** يُستحسن تطوير نماذج محاكاة تعتمد على بيانات حقيقية لاختبار مدى فاعلية الاستراتيجيات المقترحة في ظروف وسياقات مختلفة.

الخلاصة

تركّز هذا البحث على تعزيز القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مكافحة الإرهاب، وتمكّن من رسم صورة شاملة للواقع القائم، وللنقائص والفرص المتاحة، مقدّماً مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية والعامة. وتشير نتائج الدراسة إلى أنّ الوزارة تمتلك، على الصعيد الداخلي، نقاط قوّة بارزة مثل الخبرات الميدانية، ومعرفة العناصر الأمنية بالجغرافيا الأمنية، وتوافر طاقات بشرية كفوءة؛ غير أنّها تواجه في الوقت ذاته عدداً من نقاط الضعف، من أبرزها غياب التدريب التخصصي، ونقص البنى التكنولوجية، وضعف التنسيق التنظيمي، وتدنّي مستوى التحفيز لدى الكوادر. أما في المستوى البيئي، فتوجد فرص مهمة تتمثل في إمكانات التعاون الإقليمي والدولي، وإمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة، والدعم العالمي لمكافحة الإرهاب. في المقابل، هناك تهديدات حقيقية كاتساع الشبكات الإرهابية، وقابلية الحدود للاختراق، وتدخّل الفاعلين الخارجيين، والضغوط السياسية التي تحدّ بصورة كبيرة من كفاءة الأداء الاستخباري.وقد أظهر تحليل العوامل المترابطة، من خلال التحليلات الاستراتيجية في الفصل الرابع، أنّ تطوير القدرات الاستخبارية يتطلب حزمة استراتيجية شاملة تغطي الأبعاد التنظيمية والبشرية والتكنولوجية والبيئية في آنٍ واحد. وبناءً على ذلك، تمثلت أهم الاستراتيجيات المقترحة في: توحيد ومعيرة العمليات الاستخبارية، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة، وتوظيف التقنيات الحديثة لتحليل المعلومات، وتعزيز التدريب وتنمية مهارات الموارد البشرية، وإصلاح منظومتي التحفيز والبنية التنظيمية، وزيادة التنسيق داخل الوزارة وبين المؤسسات الأمنية المختلفة، إضافةً إلى استثمار إمكانات التعاون الإقليمي والدولي. كما يُعدّ التركيز على حراسة الحدود المستندة إلى المعلومات، ورصد التهديدات داخل المدن، إلى جانب تعزيز المرونة المؤسسية في مواجهة الضغوط السياسية، جزءاً أساسياً من مسار تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وفي الختام، تبيّن خلاصة البحث أنّ رفع القدرات الاستخبارية لوزارة الداخلية العراقية في مجال مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يتحقّق من خلال إصلاحات جزئية أو مرحلية، بل يتطلّب رؤية استراتيجية بعيدة المدى تُسهم في معالجة مكامن الضعف الداخلية واستثمار الفرص الخارجية لصالح الأمن الوطني العراقي. إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات من شأنه أن ينقل الوزارة من مرحلة ردّ الفعل إلى مرحلة المبادرة وصنع القرار، لتؤدي بذلك دوراً محورياً في ترسيخ الأمن والتصدي الفعّال للتهديدات الإرهابية.

المراجع:

١. الأيوبي، محمد ياسر. (٢٠٠٨). النظرية العامة للأمن، مؤسسة مودرن كتاب، طرابلس، لبنان.

٢. البجلي، طاهر حسن أحمد. (٢٠٢٤). دور جهاز المخابرات في مكافحة الإرهاب، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٤، العدد ٨، العراق.

٣. البجلي، طاهر حسن أحمد. (٢٠٢٤). دور جهاز المخابرات في مكافحة الإرهاب، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٤، العدد ٨، العراق.

٤. الثلاثيني، نهاد يوسف. (٢٠٠٧). الأمن العسكري في السنة النبوية، رسالة ماجستير في تخصص الحديث وعلومه، الجامعة الإسلامية – غزة.

٥. الجبوري، كاظم جبر، و ظاهر، جواد كاظم عبد. (٢٠٢٢). مهارات تحليل المعلومات وعلاقتها بالاعتماد المفرط على الأحكام الاحتمالية بين ضباط وأفراد جهاز المخابرات ومكافحة الإرهاب، مجلة العلوم الإنسانية القادسية، المجلد ٢٥، العدد ١.

٦. حبيب، إنغام عادل. (٢٠٢٤). دور المعلومات السيبرانية في مكافحة الإرهاب والتطرف الفكري، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٤، العدد ٧، العراق.

٧. رجب، علي محمد. (٢٠٠٧). دور جهاز المخابرات في مكافحة الإرهاب، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩١.

٨. الركابي، أحمد مريح المنصراوي. (٢٠٢١). ملا مصطفى بارزاني في ضوء الوثائق السرية الأمريكية والعراقية عام ١٩٦٩، مجلة كلية التربية، جامعة كربلاء، المجلد، العدد ٢، العراق.

٩. سامي، علي غسان. (٢٠٢٤). استخدام العمليات السرية في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية: دراسة حالة – الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، المجلد ٦٨، جامعة بغداد، العراق.

١٠.عبد الله، علي زياد، حميد، علي حسين. (٢٠٢٠). تحليل البيئة الاستراتيجية للعراق من منظور أمني، مجلة دراسات حمورابي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية حمورابي، المجلد ٣٣-٣٤، العراق.

١١.العموري، حسام. (٢٠١٥). الإرهاب والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط، دار العربى للنشر، الجزائر.

١٢.العيساوي، علي حسين حميد، و علي زياد عبد الله. (٢٠٢٠). دراسة تحليلية للبيئة الاستراتيجية للعراق في المجال الأمني، مجلة دراسات حمورابي، المجلد ٨، العدد ٣٣.

١٣.فتاح، أوميد رفيق. (٢٠١٨). تأثير المعلومات على الحرب ضد الإرهاب في العراق، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد ١، العدد ١.

١٤.القصار، طارق محمد طيب، و حسين، وسام جمال. (٢٠٢٢). جهاز المخابرات الأمريكي وقضايا عولمة الإرهاب و COVID-19 كنموذج، مجلة كلية المعلمين للدراسات العليا، العراق، المجلد، العدد ١٠.

١٥.المواد (١) و(٢) من البند الأول لقانون وزارة الداخلية ٢٨/٧/٢٠١٦، موقع مجلس النواب العراقي، الرابط الإلكتروني : https://iq.parliament.iq

١٦.ماضي، عبد الفتاح وآخرون. (٢٠٢٢). الأجهزة الاستخباراتية: الأدوار والمسؤوليات المبنية على حسن إدارة قطاع الأمن، مجلة حكامه، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، العدد ٤.

١٧.المفرجي، حمزة رحيم، و عبد الحسين، نورهان علاء. (٢٠٢٢). دور جهاز المخابرات في مواجهة الإيديولوجية المتطرفة في الفضاء الإلكتروني (جهاز المخابرات العراقي كنموذج)، مجلة دراسات حمورابي، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية حمورابي، المجلد ١، العدد ٤٤، العراق.

١٨.منصور، شادي عبد الوهاب. (٢٠١٨). الدراسات الاستخباراتية: مجال جديد في الدراسات الأمنية الحديثة، مجموعة مقالات أكاديمية، وحدة تقييم الاتجاهات الأمنية، مركز مستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، أبوظبي.

١٩.منصوري، ياسين. (٢٠٢٠). دور المؤسسة الاستخباراتية في تشكيل السياسة الخارجية لدول العالم: دراسة حالة: جهاز المخابرات الأمريكي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي النسّي – تبسة.

٢٠.الموسوي، نورس أحمد كاظم روضان. (٢٠٢٣). فعالية تحليل المعلومات الجنائية في اتخاذ القرارات الأمنية الجنائية، مجلة العلوم القانونية والسياسية الكوفة، المجلد ١٥، العدد ٥٦.

٢١.الناصري، عماد تالي مهدي. (٢٠٢٢). مفهوم التجسس وأجهزة المخابرات في العصر الأموي، مجلة العلوم الإنسانية، البحوث الاجتماعية والعلمية العراقية، المجلد ٢، العدد ٥.

٢٢.نصر الله، علاء الدين مصطفى. (٢٠٢٣). المعلومات العسكرية في عصر النبي الكريم (ص) وتطبيقاتها المعاصرة، مجلة دراسات العلوم الإنسانية إكليل، الجمعية العلمية لنسخ خطية العراق، المجلد ٤، العدد ٣ – الجزء ١.

٢٣.نعمان، ليث صلاح. (٢٠١٥). النظام الاستخباراتي في عصر الرسالة للنبي الكريم (ص)، مجلة كلية المأمون، المجلد، العدد ٢٥، العراق.

٢٤.نور الدين، أحمد توفيق. (٢٠١٠). أنظمة إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية في استراتيجيات مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، شركة المتحدة العربية للتسويق واللوجستيات، القاهرة.

٢٥.يوسف، علي. (٢٠١٥). مقدمات حول تشكيل قوات الحشد الشعبي كمؤسسات أمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجموعة مؤلفين في: قوات الحشد الشعبي: التحدي الأخير، المركز العراقي لدراسات وأبحاث استراتيجية، بغداد.

26. Ağalday, B. (2016). The Impact of 2003 US-led Invasion On The Rise of Terrorism in Iraq (Master's thesis, Bilkent Universitesi (Turkey)).

27. Ainslie, S., Thompson, D., Maynard, S., & Ahmad, A. (2023). Cyber-threat intelligence for security decision-making: A review and research agenda for practice. Computers & Security, 132, 103352.

28. Akman, M. K. (2019). SWOT analysis and security management. European Journal of Management and Marketing Studies.

29. Alkhateeb, H. (2023). The Rise of Extremism in post-2003 Iraq A root-cause approach to why violent actors emerges in the Middle East. مجلة المعهد, (15), 381-418.

30. Alsheiabni, S., Cheung, Y., & Messom, C. (2019). Towards an artificial intelligence maturity model: From science fiction to business facts.

31. Badiu, T. (2020, October). Information Warfare, Security Intelligence and Military Intelligence. A Short Theoretical Approach. In Romanian Military Thinking International Scientific Conference Proceedings. Military Strategy Coordinates under the Circumstances of a Synergistic Approach to Resilience in the Security Field (pp. 96-109). Centrul tehnic-editorial al armatei.

32. Baldwin, D. A. (2018). The concept of security. In National and international security (pp. 41-62). Routledge.
33. Bar, S. (2008). The religious sources of Islamic terrorism. In The Theory and Practice of Islamic Terrorism: An Anthology (pp. 11-20). New York: Palgrave Macmillan US.
34. Bayley, D. H., & Weisburd, D. (2009). Cops and spooks: The role of police in counterterrorism. In To protect and to serve: Policing in an age of terrorism (pp. 81-99). New York, NY: Springer New York.
35. Begorre-Bret, C. (2005). The definition of terrorism and the challenge of relativism. CardOzO l. rev., 27, 1987.
36. Benzaghta, M. A., Elwalda, A., Mousa, M. M., Erkan, I., & Rahman, M. (2021). SWOT analysis applications: An integrative literature review. Journal of Global Business Insights, 6(1), 54-72.
37. Berger, Hobson, R., Moghadam, A. (2024). Terrorism, Guerrilla, and the Labeling of Militant Groups. Terrorism and Political Violence, 36(4).
38. Bernardi, B. (2013). The Role of Intelligence in the Fight Against International Terrorism: Legal Profiles.
39. Bigo, D. (2006). Internal and external aspects of security. European security, 15(4), 385-404.
40. Boholm, M., Möller, N., & Hansson, S. O. (2016). The concepts of risk, safety, and security: applications in everyday language. Risk analysis, 36(2), 320-338.
41. Bosserman, R. W. (1982). The internal security subsystem. Behavioral science, 27(2), 95-103.
42. Braaeakspear, Alan. (2013). ANewDefinition of Intelligence and National Security,Vol.28, No.5.
43. Bratko, A., Oleshko, D., Datskov, A., Vychavka, V., Olytskyi, O., & Balytskyi, I. (2021). Use of the SWOT analysis in the field of national security planning.
44. Breakspear, A. (2013). A new definition of intelligence. Intelligence and National Security, 28(5), 678-693.
45. Brooks Jr, W. P. (2006). Iraqi Ministry of Interior Forces: A Case Study to Examine Their Likely Effectiveness When the United States and Coalition Forces Depart.
46. Burke, A. (2002). Aporias of security. Alternatives, 27(1), 1-27.
47. Buzan, B. (1984). Peace, power, and security: contending concepts in the study of International Relations. journal of Peace Research, 21(2), 109-125.
48. Chalk, P. (1996). The nature of Contemporary terrorism: Problems of Definition. In West European terrorism and counter-terrorism: The evolving dynamic (pp. 9-24). London: Palgrave Macmillan UK.
49. Chen, H., & Xu, J. (2006). Intelligence and security informatics. Annu. Rev. Inf. Sci. Technol., 40(1), 229-289.
50. Christina E. Wells (2006). CIA v. Sims: Mosaic Theory and Government Attitude, University of Missouri School of Law Scholarship Repository.
51. Conte, A. (2010). The nature and definition of terrorism. In Human Rights in the Prevention and Punishment of Terrorism: Commonwealth Approaches: The United Kingdom, Canada, Australia and New Zealand (pp. 7-37). Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg.
52. Cordner, G., & Scarborough, K. (2010). Information sharing: Exploring the intersection of policing with national and military intelligence.
53. Dawisha, A. (2013). Iraq: A political history. Princeton University Press.
54. de Castro Garcia, A., Matei, F. C., & Bruneau, T. C. (2017). Combatting terrorism through fusion centers: useful lessons from other experiences?. International Journal of Intelligence and CounterIntelligence, 30(4), 723-742.
55. Dellermann, D., Ebel, P., Söllner, M., & Leimeister, J. M. (2019). Hybrid intelligence. Business & Information Systems Engineering, 61(5), 637-643.
56. Den Boer, M. (2017). Counter-terrorism, security and intelligence in the EU: Governance challenges for collection, exchange and analysis. In EU Counter-Terrorism and Intelligence (pp. 220-238). Routledge.
57. Diaz, G., Merlos, A. (2008). The role of intelligence in the battle against terrorism on the Internet: revisiting 3/11. Research Paper, No(117),Greece.
58. Diaz, Gustavo, Alfonso Merlos. (2008). "The role of intelligence in the battle against terrorism on the Internet: revisiting." Research Paper 3/11.
59. Dobbins, J. (2009). Occupying Iraq: A history of the coalition provisional authority (Vol. 847). Rand
60. Drent, M., Dinnissen, R., van Ginkel, B., Hogeboom, H., Homan, K., Zandee, D., ... & Meijnders, M. (2022). Relationship between external and internal security. Clingendael Institute..
61. Dubik, J. M. (2009). Building Security Forces and Ministerial Capacity: Iraq as a Primer. Institute for the

62. Eriksson, G. (2020). A theoretical reframing of the intelligence–policy relation. In Developing Intelligence Theory (pp. 87-95). Routledge.
63. Foley, F. (2016). Why inter-agency operations break down: US counterterrorism in comparative perspective. European Journal of International Security, 1(2), 150-175.
64. Fowler, M. (2024). Intelligence and operational warning: lessons from Ukraine. Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism, 19(4).
65. Freedman, L. (2017). The concept of security. In Crime and security (pp. 3-12). Routledge.
66. Ganor, B. (1998). Defining terrorism. ICT Papers.
67. Garner, G., & McGlynn, P. (2018). Intelligence analysis fundamentals. CRC press.
68. Ghareeb, E. A., & Dougherty, B. (2004). Historical dictionary of Iraq. Scarecrow Press.
69. Gill, P., & Phythian, M. (2013). Intelligence in an insecure world. John Wiley & Sons.
70. Gill, P., & Phythian, M. (2018). Developing intelligence theory. Intelligence and, 33(4), 467-471.
71. Goldman, J., & Maret, S. (2016). Intelligence and information policy for national security: Key terms and concepts. Rowman & Littlefield.
72. Grondona, M. (1978). Reconciling internal security and human rights. International Security, 3(1), 3-16.
73. Gruszczak, A., & Gruszczak. (2016). Intelligence security in the European Union. London:
74. Hafez, M. M. (2014). The origins of sectarian terrorism in Iraq. In The Evolution of the Global Terrorist Threat: From 9/11 to Osama bin Laden's Death (pp. 436-460). Columbia University Press.
75. Herington, J. (2016). The concept of security. In Ethics and security aspects of infectious disease control (pp. 7-26). Routledge.
76. Heuer, Richards J. (1999). Psychology of intelligence analysis, Central Intelligence Agency.
77. Holden, S. E. (2012). A documentary history of modern Iraq. University press of Florida.
78. Horn, J. L. (1991). Measurement of intellectual capabilities: A review of theory. Woodcock-Johnson technical manual, 197-232.
79. Huysmans, J. (1998). Security! What do you mean? From concept to thick signifier., 4(2), 226-255.
80. Index, G. T. (2015). Measuring and understanding the impact of terrorism. Institute for E 13-14.
81. Innes, M., & Innes, H. (2022). Counterterrorism agencies and their work. Contemporary 391.
82. Jackson, R. (2007). Regime security. Contemporary security studies, 146-163.
83. Jadavpur University. Department of International Relations. (1996). Jadavpur Journal of International Relations (Vol. 2). Department of International Relations, Jadavpur University.
84. Johnson, L. K. (2012). National security intelligence. In Routledge Handbook of American Foreign Policy (pp. 203-216). Routledge.
85. Kadhim, A. (2006). Civil-Military Relations in Iraq (1921-2006): An Introductory Survey.
86. Kalkman, J. P., & Wieskamp, L. (2019). Cyber intelligence networks: A typology. The International Journal of Intelligence, Security, and Public Affairs, 21(1), 4-24.
87. Karami, H. M. (2017). The Political and Social Roots of Terrorism in Iraq (2003-20178(3), 32.
88. Karmon, E. (2002). The role of intelligence in counter-terrorism. The Korean Journal of Defense Analysis,
89. Kaunert, C. (2018). European internal security: Towards supranational governance in the area of freedom, security and justice. Manchester University Press.
90. Khan, M. M. (2023). Intelligence failure in countering terrorism in south Asia: a comparative analysis of Holey Artisan and Easter attacks. Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism, 19(4).
91. Khan, S., Gani, A., Wahab, A. W. A., Iqbal, S., Abdelaziz, A., Mahdi, O. A., ... & Chang, V. (2016). Towards an applicability of current network forensics for cloud networks: A SWOT analysis., 4, 9800-9820.
92. Lahneman, W. J. (2010). The need for a new intelligence paradigm. International Journal of Intelligence and CounterIntelligence, 23(2), 201-225.
93. Lane, P. J., & Klavans, R. (2005). Science intelligence capability and innovation performance: an absorptive capacity perspective. International Journal of Technology Intelligence and Planning, 1(2), 185-204.
94. Lemieux, F. (2018). Cyber Threats, Intelligence Operations, and Mass Surveillance. In Intelligence and State Surveillance in Modern Societies (pp. 139-163). Emerald Publishing Limited.
95. Maihemuti, S., Wang, W., Wu, J., & Wang, H. (2022). New energy power system operation security evaluation based on the SWOT analysis. Scientific reports, 12(1), 12680.
96. Malouf, A. (2024). Iraq's Ministry of Interior: NATO, Capability Building, and Reform. The US Army War College Quarterly: Parameters, 54(2), 8.

97. Malovany, P. (2017). Wars of Modern Babylon: a History of the Iraqi Army from 1921 to 2003.
98. Marr, P. (2018). The modern history of Iraq. Routledge.
99. Marsella, A. J., & Moghaddam, F. M. (2005). The origins and nature of terrorism: Foundations and issues. Journal of aggression, maltreatment & trauma, 9(1-2), 19-31.
100. McDonald, M. (2002). Human security and the construction of security. Global Society, 16(3), 277-295.
101. Mikalef, P., Fjørtoft, S. O., & Torvatn, H. Y. (2019, June). Developing an artificial intelligence capability: A theoretical framework for business value. In International conference on business information systems (pp. 409-416). Cham: Springer International Publishing.
102. Miller, B. (2014). The concept of security: Should it be Redefined?. In Israel's National Security towards the 21st Century (pp. 13-42). Routledge.
103. Möller, D. P. (2023). Cybersecurity Maturity Models and SWOT Analysis. In Guide to Cybersecurity in Digital Transformation: Trends, Methods, Technologies, Applications and Best Practices (pp. 305-346). Cham: Springer Nature Switzerland.
104. Moran, A. (2015). Intelligence and security. In International Security Studies (pp. 194-206). Routledge.
105. Munton, D., & Fredj, K. (2013). Sharing secrets: A game theoretic analysis of international intelligence cooperation. International Journal of Intelligence and CounterIntelligence, 26(4), 666-692.
106. Namugenyi, C., Nimmagadda, S. L., & Reiners, T. (2019). Design of a SWOT analysis model and its evaluation in diverse digital business ecosystem contexts. Procedia Computer Science, 159, 1145-1154.
107. Naprathansuk, N. (2019). A SWOT Analysis for Nontraditional security on Cyber Security Between China and Thailand. The Journal of International Association of Buddhist Universities (JIABU), 12(1), 338-352.
108. Noricks, D. M. (2009). The root causes of terrorism. Social Science for Counterterrorism, 74(06-C), 11.
109. Nwagboso, C. I. (2018). Nigeria and the Challenges of Internal Security in the 21st Century. European Journal of Interdisciplinary Studies, 4(2), 15-33.
110. Nyamasvisva, T. E., & Arabi, A. A. M. (2022). A comprehensive SWOT analysis for Zero Trust network security model. International Journal of Infrastructure Research and Management Vol. 10 (1), June 2022.
111. Otieno, P. O. (2019). Role Of The Intelligence Community In Counter Terrorism (Doctoral dissertation,
112. Peace, P. W. S. (2018). Iraq's paramilitary groups: The challenge of rebuilding a functioning state. 30(188).
113. Peppler, B. (2020). Towards a conceptual framework for intelligence capability. Journal of the Australian Institute of Professional Intelligence Officers, 28(2-3), 37-50.
114. Peptan, C. (2019). Information and intelligence in security equation. Analele Universitatii „Constantin Brancusi" din Targu Jiu–Seria Litere si Stiinte Sociale, (02), 39-45.
115. Peptan, C. (2020). Knowledge and security in modern society through intelligence. Analele Universitatii „Constantin Brancusi" din Targu Jiu–Seria Litere si Stiinte Sociale, (01), 83-89.
116. Perito, R. (2008). Iraq's Interior Ministry: Frustrating Reform. United States Institute of Peace.
117. Perito, R., & Kristoff, M. (2009). Iraq's Interior Ministry: The Key to Police Reform.
118. Peter; Marrin Gill, Gill, P., Marrin, S., & Phythian, M. (2008). Intelligence Theory. London: Routledge.
119. Phythian, M. (Ed.). (2013). Understanding the intelligence cycle (pp. 23-30). London: Routledge.
120. phythian, Mark. (2009). Intelligence and theories of international relations, oxon.
121. Pokalova, E. (2019). Driving factors behind foreign fighters in Syria and Iraq. 42(9), 798-818.
122. Pollard, Neal A. (2012). 6 - On Counterterrorism and Intelligence, part 2 - research on new challenges, methods, and threats, National Intelligence Systems, Current Research and Future Prospects journal, Cambridge
123. Pozen, David E. (2005). The Mosaic Theory, National Security, and the Freedom of Information Act,
124. Radulov, N. (2019). Artificial intelligence and security. Security 4.0. Security & Future, 3(1), 3-5.
125. Ramadhianto, R., Rezasyah, T., Kertopati, S. N. H., Estrada, M. A. R., & Kanellopoulos, A. N. (2024). Strengthening management of non-military intelligence organizations in detecting cyber threats to support national security. Bakti Garuda Journal, 1(1), 89-120.
126. Ratcliffe, J. H. (2016). Intelligence-led policing. Routledge.
127. Rehak, D., & Grasseova, M. (2014). The ways of assessing the security of organization information systems through SWOT analysis. In Crisis Management: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications (pp. 712-728). IGI Global Scientific Publishing.
128. Richards, A. (2014). Conceptualizing terrorism. Studies in Conflict & Terrorism, 37(3), 213-236.
129. Richards, J. (2018). Intelligence and counterterrorism. In Routledge Handbook of terrorism and counterterrorism (pp. 395-405). Routledge.

130. Rock, J. C. (2006). The geographic nature of terrorism. Pennsylvania Geographer, 44(2), 133.
131. Rothschild, E. (1995). What is security?. Daedalus, 124(3), 53-98.
132. Ruby, C. L. (2002). The definition of terrorism. Analyses of social issues and public policy, 2(1), 9-14.
133. Rudner, M. (2013). Cyber-threats to critical national infrastructure: An intelligence challenge. International Journal of Intelligence and CounterIntelligence, 26(3), 453-481.
134. Sarker, I. H., Furhad, M. H., & Nowrozy, R. (2021). Ai-driven cybersecurity: an overview, security intelligence modeling and research directions. SN Computer Science, 2(3), 173.
135. Schmid, A. P. (Ed.). (2011). The Routledge handbook of terrorism research. Taylor & Francis.
136. Schmid, T., Hildesheim, W., Holoyad, T., & Schumacher, K. (2021). The AI methods, capabilities and criticality grid: a three-dimensional classification scheme for artificial intelligence applications. KI-Künstliche Intelligenz, 35(3), 425-440.
137. Schneider, W. J., & Newman, D. A. (2015). Intelligence is multidimensional: Theoretical review and implications of specific cognitive abilities. Human Resource Management Review, 25(1), 12-27.
138. Schwenkenbecher, A. (2012). What Is Terrorism?. In Terrorism: A philosophical enquiry (pp. 38-47). London: Palgrave Macmillan UK.
139. Scott, L., & Jackson, P. (2004). The study of intelligence in theory and practice. Intelligence & National Security, 19(2), 139-169.
140. Sinai, J. (2008). How to define terrorism. Perspectives on terrorism, 2(4), 9-11.
141. Smith, F. A. (2006). Intelligence transformation: Using threat characteristics to define division capabilities.
142. Sopilko, I. (2022). Cyber threat intelligence as a new phenomenon: legal aspect. J. Int'l Legal C, 4, 8.
143. Sørensen, G. (1996). Individual security and national security: the state remains the principal problem. Security Dialogue, 27(4), 371-386.
144. Staser McGill, A. K., & Gray, D. H. (2012). Challenges to International Counterterrorism Intelligence Sharing. Global Security Studies, 3(3).
145. Stone, M. (2009). Security according to Buzan: A comprehensive security analysis. Security discussion papers series, 1(09).
146. Sullivan, J. P. (2007). The new great game: Military, police and strategic intelligence for global security. Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism, 2(2), 15-29.
147. Tadjbakhsh, S., & Chenoy, A. (2007). Human security: Concepts and implications. Routledge.
148. Tombul, O. (2015). The Emergence of ISIS in Iraq: An Economic Approach to the "Root Causes"
149. Tripp, C. (2002). A history of Iraq. Cambridge University Press.
150. Vohra, N. N. (2008). National governance and internal security. Journal of defence studies, 2(1), 1-16.
151. Wagner, A. (2007). Intelligence for counter-terrorism: Technology and methods. Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism, 2(2), 48-61.
152. Waldron, J. (2006). Safety and security. Neb. L. Rev., 85, 454.
153. Walter, C. (2003). Defining terrorism in national and international law. Terrorism as a Challenge for national and international Law: Security versus Liberty, 24-29.
154. Wang, B., Wang, Y., Yan, F., & Zhao, W. (2022). Safety intelligence toward safety management in a big-data environment: A general model and its application in urban safety management. 154, 105840.
155. Warner, M. (2012). Reflections on technology and intelligence systems. Intelligence and 27(1), 133-153.
156. Warner, M. (2017). Intelligence in cyber-and cyber in intelligence. Understanding, 17-29.
157. Webb, J., Ahmad, A., Maynard, S., & Shanks, G. (2016). Foundations for an intelligence-driven information security risk-management system. Journal of Information Technology (JITTA), 17(3), 3.
158. Weihrich, H. (1982). The TOWS matrix—A tool for situational analysis. Long range g, 15(2), 54-66.
159. Weitzer, R. J. (1990). Transforming settler states: Communal conflict and internal security in Northern Ireland and Zimbabwe. Univ of California Press.
160. Xu, P., & Kim, J. (2014). Achieving dynamic capabilities with business intelligence.
161. Yucel, C., & Koltuksuz, A. (2014). An annotated bibliographical survey on cyber intelligence for cyber intelligence officers. Journal of Information Warfare, 13(4), 1-11.
162. Zedner, L. (2003). The concept of security: an agenda for comparative analysis. Legal studies, 23(1), 153-176.